

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة

تحت عنوان

دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة

إشراف

د. زين الدين بروش

إعداد الطالب

شوقي مانع

الجنة المناقشة

- د. الطاهر بن يعقوب.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....رئيسا
د. زين الدين بروش.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف..... مشرفا ومقررا
د. حسين بورغدة.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....مناقشا
د. حسين رحيم.....أستاذ محاضر.....م الجامعي ب.ب.عربريج.....مناقشا

نوقشت يوم: 08 ديسمبر 2011

السنة الجامعية 2011/2010



بسم الله الرحمن الرحيم

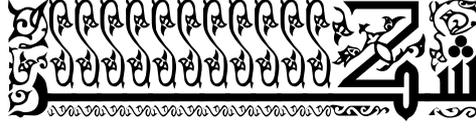
يرفع الله الذين آمنوا

منكم والذين أتوا العلم

درجات

(المجادلة: 11)





الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه
وعظيم سلطانه هو وحده المتفرد بجزيل العطاء لكرمه، فالحمد لله الذي
أمانني على إنجاز هذا العمل ويسر لي سبيل إتمامه.
والشكر الجزيل للدكتور زين الدين بروش الذي شرفني بقبوله الإشراف على
هذه الرسالة، وأمانني كثيرا بتوجيهاته القيمة.
وشكر خاص إلى الأستاذ سليم بوقفة على الجهود التي بذلها في سبيل
مساعدتي.

كما لا أنسى أن أشكر كل من ساهم في إتمام هذا العمل من أساتذة
ومسيري مؤسسات وكل من شارك من بعيد أو من قريب في إنجازه.



أولاً وقبل كل شيء سلام على الحبيب المصطفى سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم معلم البشرية وقائد الأمة وشفيعها
والمبعوث رحمة للعالمين.

إلى القلب الدافئ والصدر الرحيم، وإلى من أعطتني دون سؤال
ودفعتني للمضي قدماً رغم الدجباب، إلى من يعود لها الفضل
الوافي والجزيل إلى ما وصلت إليه إليك وحدك ودون سواك
والدتي الخالية.

إلى من ساعدتني على مواجهة الحياة وبعثت النور في قلبي،
وشجعتني على التقدم والاستمرار إلى صاحبة القلب الطيب.

شوقي مانع

الفصل الأول: المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

I. مفهوم المسؤولية المجتمعية في المؤسسة

1. تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسة
2. تعريف المسؤولية المجتمعية والمقاربات النظرية المفسرة لها
3. أبعاد المسؤولية المجتمعية للمؤسسة

II. إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2. خصائص المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3. أدوات المسؤولية المجتمعية للمؤسسة
4. عوائق إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: التنمية المستدامة والأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

I. الإطار النظري للتنمية المستدامة

1. السياق التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة
2. مفهوم ومبادئ التنمية المستدامة
3. أبعاد التنمية المستدامة

II. الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. المقاربات الطوعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2. الفعالية البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3. تقنية الإنتاج الأنظف
4. نظام الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	<p>III. قياس وعرض الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</p> <p>1. القياس المحاسبي للأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</p> <p>2. قياس الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</p> <p>3. عرض الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</p> <p>خلاصة الفصل</p>
	<p>الفصل الثالث: المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية باتنة</p>
	<p>تمهيد</p> <p>I. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية باتنة</p> <p>1. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط</p> <p>2. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات قطاعات النشاط</p> <p>3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال</p> <p>II. تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية</p> <p>1. الإطار العام للدراسة</p> <p>2. تحليل المعلومات و تفسيرها</p> <p>III. تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها</p> <p>1. تحليل بيانات الدراسة باستعمال الإحصاء الوصفي</p> <p>2. تقييم فرضيات الدراسة</p> <p>3. التحليل واستخلاص النتائج</p> <p>خلاصة الفصل</p>
	<p>الخاتمة</p>
	<p>قائمة المراجع</p>
	<p>الفهارس</p>
	<p>الملاحق</p>

مقدمة

عامة

تمهيد:

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها في تحقيق التنمية في الدول التي شجعته وتبنتها كإستراتيجية تنموية، حيث أصبحت تعتبر الدعامة الرئيسية لاقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها وحتى النامية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل أغلب المؤسسات في هذه الدول كما أنها تمثل أكبر مصدر لمناصب الشغل، وبالتالي فإن مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، والرفع من مستوى المعيشة في المجتمعات التي تتواجد فيها أصبح لا غنى عنها.

وإدراكا منها بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية، نظرا لما تمتاز به من خصائص وسمات تجعلها أكثر مرونة وقدرة على التعامل مع التقلبات والتغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد المحلي أو الدولي، ومع فشل السياسات التي كانت تبناها في السابق والتي تعتمد على المؤسسات الكبيرة والمجمعات الصناعية الضخمة التي توالى نتائجها السلبية عاما بعد عام مبرهنة على عدم قدرتها على الوقوف أمام المنافسة والتكيف مع التغيرات الحاصلة، شرعت الجزائر في تمهيد الطريق أمام قيام هذا النوع من المؤسسات وتوفير جميع الظروف والوسائل الكفيلة بتنميتها وترقيتها.

إن الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو خيار تبنته الجزائر مع تحولها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، أين بدأ القطاع الخاص يعوض مؤسسات القطاع العام في العديد من المجالات، وقد حدد لهذه المؤسسات كلما يتعلق بأساليب إنشائها، أشكالها القانونية، آليات تمويلها والامتيازات التشجيعية لها. إضافة إلى إنشاء وزارة خاصة بها وذلك في سنة 1993.

وبالنظر إلى التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتوجهات الجديدة التي عرفتها أنماط التنمية من تنمية اقتصادية إلى تنمية اجتماعية ثم تنمية شاملة تراعي الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وصولا إلى التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، وتعالى الأصوات المنادية بضرورة تحمل المؤسسات لمسئوليتها تجاه البيئة والمجتمع الذي تعمل فيه (المسؤولية المجتمعية)، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مقبلة على تحديات كبيرة في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي وما ينجر عنه من اشتداد للمنافسة. وعليه، يبقى ضمان استمرارية هذه المؤسسات وزيادة تنافسيتها ودخولها إلى الأسواق العالمية، وبالتالي تفعيل دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مرهونا بمدى التزامها بمسئوليتها المجتمعية باعتبارها السبيل الذي يجعلها تواجه التحديات الجديدة المطروحة أمامها ويزيد من مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

الإشكالية:

نتيجة لبرامج الخوصصة التي اتبعتها الجزائر أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية وعرض مناصب الشغل في الجزائر، غير أنها وعلى عكس المؤسسات العمومية الكبرى والمؤسسات الأجنبية، لا تعطي اهتماما كبيرا لمسئوليتها المجتمعية. وعلى ضوء ذلك تتمثل الإشكالية المطروحة في:

كيف يساهم إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

- ✓ إن دراسة وتحليل الإشكالية السابقة سيتم من خلال الأسئلة الفرعية التالي:
- ✓ ما هو واقع المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ✓ فيما تتمثل محفزات إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ✓ ما هي القيود التي تعيق إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ✓ كيف تساهم المسؤولية المجتمعية في تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات:

- ✓ للإجابة على التساؤلات أعلاه تم الاعتماد على الفرضيات التالية:
- ✓ الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية ضعيف جدا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- ✓ التشريعات والقوانين هي أهم محفزات الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- ✓ يمثل نقص المعلومات حول المسؤولية المجتمعية لدى رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونقص الموارد الضرورية أهم العوائق أمام تبني هذا المفهوم في مؤسساتهم.
- ✓ يؤثر الالتزام بالمسؤولية المجتمعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها البيئي والاجتماعي وبالتالي مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

- تكشف أهداف الدراسة مدى مساهمة البحث في حل المشكلة المطروحة وهي الإجابة على السؤال:
لماذا يجري البحث ويمكن تحديد أهداف هذه الدراسة في:
- ✓ تشخيص واقع المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آراء مسيري هذه المؤسسات حول هذا المفهوم ومعرفة اتجاهاتهم؛
 - ✓ التعرف على الرصيد العلمي لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول هذا المفهوم وأدوات تطبيقه؛
 - ✓ التعرف مدى تطبيق جوانب هذا المفهوم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الداخلي والخارجي؛
 - ✓ تحديد المحفزات التي يمكن ان تدفع مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إدماج هذا المفهوم ومعرفة العوائق التي تحول دون ذلك؛
 - ✓ التعرف على مدى مساهمة هذا المفهوم في تنمية الاهتمامات البيئية والمجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التقارير التي تعدها في هذا المجال؛
 - ✓ محاولة استعراض الأطر والمفاهيم النظرية (من خلال ما جاء في الأدبيات) للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة؛
 - ✓ الوصول إلى مجموعة من الاقتراحات العملية التي تساهم في إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من الاستفادة من مزاياها؛
 - ✓ إثراء المكتبة الجزائرية بشكل خاص نظرا لقلّة البحوث في هذا المجال لا سيما اللغة العربية.

أهمية البحث:

يعتبر موضوع المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذو أهمية بالغة، سواء من الناحية العملية أو العلمية. فمن الناحية العملية تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الفاعلين في الاقتصاديات الدولية سواء المتقدمة منها أو النامية، فهي تشكل أغلب المؤسسات في الكثير من دول العالم والتي منها الجزائر وهذا ما يجعلها تلعب دورا تنمويا مهما جدا.

كما أن تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية من قبل هذه المؤسسات يوفر لها الكثير من المزايا والفرص والتي منها تحسين صورتها لدى المستهلكين، كما تفتح لها الأبواب لدخول الأسواق الدولية، وعليه المساهمة في تفعيل دورها في دعم المسيرة التنموية في الجزائر.

أضف إلى ذلك أن الالتزام بالمسؤولية المجتمعية من قبل هذه المؤسسات يخفض من الآثار السلبية التي تحدثها على البيئة خلال نشاطها، ويجعلها تلعب دوراً فاعلاً في تنمية المجتمعات التي تتواجد بها. وهذا يعني استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمتطلبات التنمية المستدامة، كما أن هذا البحث يعتبر من الدراسات القلائل التي تناولت موضوع المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، وهذا ما يزيد من أهميته.

أما من الناحية العلمية، فيعتبر هذا البحث مساهمة متواضعة ومكملة للأبحاث التي أجريت في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمسؤولية المجتمعية.

منهج البحث:

يقصد بمنهج البحث "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى النتيجة"¹. لكن ارتباط البحث العلمي بأبعاد زمنية ومكانية متعددة وسعيه لتحقيق أهداف مختلفة يتطلب تعدد أساليب تطبيقه.

اختار الطالب في هذه الدراسة المنهج الوصفي، ويهدف من وراء تطبيقه إلى معرفة بعض الحقائق التفصيلية لواقع المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم أدلة على سلوكيات واقعية، وأوضاع راهنة للوصول إلى إصدار أحكام تقويمية عليه.

كما اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة التطبيقية على الاستبيان، المقابلة والملاحظة.

هيكلية البحث:

لدراسة وتحليل إشكالية البحث واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعية تم تقسيم هذا البحث إلى جزأين، جزء نظري وآخر تطبيقي.

أما الجزء النظري فقد قسم إلى فصلين، يتناول الفصل الأول المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوقوف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وأهم خصائصها، التعريف بالمسؤولية المجتمعية، تطورها التاريخي والأفكار المؤيدة والمعارضة للمسؤولية المجتمعية. ومعوقات إدماج المسؤولية المجتمعية في هذه المؤسسات، دوافع ومحفزات تبني هذا المفهوم وأخيراً أدوات إدماجه في هذه المؤسسات. أما الفصل الثاني فيتم التطرق من خلاله إلى التنمية المستدامة والأداء البيئي والاجتماعي لمؤسسات الصغيرة

1 العساف، صالح بن محمد، المدخل إلى البحث في العلم السلوكية، مكتبة العبيكان، السعودية، 1995م، ص169.

والمتوسطة، ويعرض ماهية التنمية المستدامة، ومفهوم الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في حين تضمن الجزء التطبيقي فصلا واحدا، وذلك بالاعتماد على دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية باتنة بهدف الوقوف على مدى التزامها بالمسؤولية المجتمعية وأهم القيود والعراقيل التي تعاني منها في هذا الجانب، إضافة إلى محاولة تحديد أهم محفزات إدماجها في هذه المؤسسات.

الدراسات السابقة:

1. حسن عوض هديان الرشيد، ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص بدولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1996.

لقد ركز الباحث مشكلة بحثه على التساؤل عن مدى ممارسة المنشآت الصناعية في القطاع الخاص بدولة الكويت للجوانب الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.

وقد خلصت الدراسة إلى إثبات الفروض التي تقوم عليها، وهي:

✓ إن ضعف مستوى إدراك المسؤولين بالمنشآت الصناعية في القطاع الخاص بدولة الكويت لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يؤثر سلبا على وفاء تلك المنشآت بمسئولياتها الاجتماعية؛
 ✓ يؤثر أسلوب تناول الحكومة لموضوع المسؤولية الاجتماعية بصورة سلبية على مدى التزام الشركات الخاصة لمختلف جوانب المسؤولية الاجتماعية.

2. د. أحمد عطيل، المسؤولية البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: نحو تحليل تطبيقي لتحديات وعوائق الإدماج. يتمحور موضوع هذه المقالة حول التحديات التي تواجه إدماج المسؤولية البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومحفزات إدماجها وأهم عوائق التي تواجه ذلك.

وقد توصل الباحث بعد إجراء الدراسة التي ضمت 210 مؤسسة إلى مجموعة من النتائج منها:

✓ الاهتمام بالجانب البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ضعيف جدا مقارنة بنظيرتها في البلدان الصناعية الكبرى؛

✓ التشريعات والقوانين هي أهم محفز للاهتمام بالمسؤولية البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

✓ الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعتمد على سياسات قصيرة المدى وليس لها رؤية إستراتيجية.

3. إبراهيم بجي، الطاهر خامرة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس _سطيف، 08/07 أفريل 2008.

يتمحور موضوع المداخلة حول دراسة مدى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

وقد توصل الباحثان من خلال مداخلتها إلى النتائج التالية:

✓ تستمد المسؤولية الاجتماعية والبيئية قبولها وانتشارها من طبيعتها التطوعية، في ظل غياب مفهوم محدد لها تكتسب بموجبه قوة إلزامية قانونية؛

✓ لا يوجد نموذج محاسبي محدد يتم من خلاله قياس مدى التزام المؤسسة الاقتصادية اتجاه المجتمع والبيئة، ل يبقى الأساس الوحيد هو ما تتحمله المؤسسة من تكاليف في هذا المجال.

4. Nathalie Ferreira, Blandine Laperche. PME Socialement Responsable, études de cas, document de travail N 162 septembre 2007, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, université du littoral cote d'opale Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation.

Ce document présente vingt-huit exemples de démarches positives en matière de responsabilité sociale mises en œuvre par des petites et moyennes entreprises françaises.

الفصل الأول:

المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

إن المشاكل البيئية والمجتمعية الناجمة عن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من تلوث للبيئة وانتشار للأمراض الناتجة عنه، إضافة إلى استنزاف الموارد الطبيعية والأخطار التي أصبحت تهدد الحياة على هذا الكوكب والتطورات التي عرفتها مفاهيم التنمية، جعلت الدور المنوط بهذه المؤسسات يصبح أوسع ليشمل مجالات أخرى مثل حماية البيئة وتنمية المجتمع على غرار تحقيق الربح، ما فرض عليها تحمل مسؤوليتها في هذا المجال وهو ما يعرف بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسة.

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسة وخصائصها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى إدماج المسؤولية المجتمعية في هذه المؤسسات. من خلال التطرق إلى:

ا. مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسة.

اا. إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. مفهوم المسؤولية المجتمعية في المؤسسة

لم يعد دور المؤسسات اليوم يقتصر على الاهتمام بتعظيم أرباحها وتعزيز مركزها في السوق، وتحسين صورتها من خلال تقوية مركزها المالي فقط. فباعتبارها نظام مفتوحا يؤثر ويتأثر بالمجتمع الذي يعمل فيه، أصبح لا بد لها من الاهتمام باحتياجات هذا المجتمع وهمومه، ومحاولة المساهمة في تنميته وتطويره وتحسين ظروف المعيشة فيه، إضافة إلى الاهتمام بالتقليل من الآثار السلبية لمخرجاتها على البيئة المحيطة والسعي إلى المحافظة عليها، وهو ما يعرف بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسة.

1. تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسة

حدّد الكاتب ريس جنكينز فترتين بارزتين في تطور الالتزام بالمسؤولية المجتمعية من قبل المؤسسات. بدأت أولاهما خلال سبعينات القرن العشرين، في حين بدأت الثانية خلال سنوات التسعينات؛ وقد تزامنت كلا الفترتين مع تزايد الاهتمام بوضع قوانين تحكم نشاط المؤسسات عقب الانتعاش الذي شهدته الأسواق العالمية لأسباب مختلفة.

في هذا الإطار وضعت منظمات دولية، منها هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجموعة توصيات في شكل مبادئ توجيهية لدفع المؤسسات نحو تحقيق وعي أكبر بالآثار الاجتماعية والبيئية الناتجة عن نشاطاتها، ولهذا خصصت المؤسسات أدوات لتأكيد وضعيتها اتجاه مختلف الجهات المعنية. ولفهم الوضعية الحالية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات بشكل أوسع، سيتم الاعتماد على دراسة مراحل تطورها خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

1.1 المسؤولية المجتمعية للمؤسسة خلال السبعينات:

تزامنت سنوات السبعينات مع نهاية الطفرة التي عرفها الاقتصاد العالمي في الفترة ما بين 1945-1973، التي مثلت مرجعا لما شهدته المجتمعات الصناعية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية من وفرة في السلع الاستهلاكية، خاصة المحلية.¹

عرفت هذه الفترة نمو كبير للمؤسسات، التي كانت سابقا وطنية، وتوسعت في العديد من القارات بحثا عن فرص العمل وتأمينا لاحتياجاتها من الإنتاج والتموين. ومع انتشار حركة التصنيع، عرفت العديد من الدول

¹ Jenkins R, *Corporate Codes of Conduct, Self Regulation in a Global Economy*, Technology, Business and Society, Programme Paper Number 2, United Nations Research Institute for Social Development, April 2001. p 23

المعروفة حاليا بالدول السائرة في طريق النمو تغيرات كثيرة، حيث ظهرت سياسة الحماية اتجاه المؤسسات الأجنبية التي استوطنت بها، وفضلت هذه الدول الإنتاج على المستوى المحلي.¹

مع هذا التطور الذي عرفته المؤسسات أصبحت هناك حاجة ملحة إلى وضع إطار قانوني يحكم نشاطاتها، وفي هذا المجال ظهرت مجموعة من التوصيات صادرة عن منظمات دولية هامة، تركز على وجه الخصوص على المؤسسات المتعددة الجنسيات، إلا أنها كانت موجهة للحكومات العضوة في هذه المنظمات وليس المؤسسات بشكل مباشر.

لقد جاءت هذه التوصيات ضمن وثيقتين هما "إعلان المبادئ الثلاثية حول الشركات متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية" الصادر عن المنظمة الدولية للعمل سنة 1977، و"المبادئ التوجيهية للمؤسسات متعددة الجنسيات" الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1976، حيث تم وضعها لتأمين قاعدة تشريعية يمكن لها أن تمتد إلى المؤسسات التي تمارس أنشطتها في دول تعتبر قوانين العمل فيها أقل تطورا من تلك المعمول بها في الدول الصناعية. ويمكن القول أن القوانين التوجيهية خلال هذه الفترة كانت تركز أساسا على حقوق الإنسان وكذا أخلاقيات العمل.

وقد استخدمت القوانين التوجيهية في هذه الفترة بشكل أساسي بهدف مواجهة السمعة السيئة للمؤسسات سواء الناتجة عن الآثار البيئية لعملياتها أو عن شروط العمل غير الملائمة للعمال، وذلك استجابة لضغط الرأي العام والصحافة. يسعى المحتوى إلى تعزيز تحقيق مكافأة عادلة للعمال وكذا التبليغ عن كل عمليات الاحتيال والابتزاز التي تحدث أثناء نشاط المؤسسة.

ومع نهاية سنوات السبعينات لوحظ ارتفاع في درجة تبني القوانين التوجيهية خاصة في المؤسسات الأمريكية، وقدمت المؤسسات الخاصة خلال نفس الفترة المزيد من الهبات والمساعدات تحت اسم تحقيق رفاهية المجتمعات بهدف إظهار مسؤوليتها المجتمعية.

في هذا الوقت أصبحت المنظمات أكثر وعيا بحقيقة أن للاستثمارات الاجتماعية فوائد اقتصادية تعود على المؤسسة، وبدأ السعي إلى تحديد مجالات الاستثمار الأكثر فائدة بالنسبة لكل من المؤسسة والمجتمع.²

¹ Idem. p27

² Cochran P, *The evolution of corporate social responsibility*, *Business Horizons*, numéro 50, édition 6, novembre-décembre, 2007, P 449-454.

2.1. المسؤولية المجتمعية للمؤسسة خلال سنوات الثمانينات:

خلال سنوات الثمانينات تراجع مستوى تبني القوانين التوجيهية بسبب انخفاض الضغط العام على المؤسسات حيث تركزت الانشغالات الرئيسية حول حروب الأسعار بين المؤسسات، ففي ظل تشجيع سياسات الدول للانفتاح على الأسواق الخارجية تخلت الدول على سياسة الحماية، التي كانت متبعة سابقا، لنيل مكانة في ظل عولمة الأسواق وأصبح هدفها الأول هو جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد أخذت سياسات التحرير مكانة إلى جانب تشريعات أكثر مرونة والتي شجعت على بروز الشركات متعددة الجنسيات.

لم يستمر اعتماد التشريعات الوطنية المتبناة في سنوات الستينات والسبعينات من قبل الدول النامية في إطار مراقبة نشاط الشركات متعددة الجنسيات، إلا أنه وخلال نفس الفترة استمرت توصيات المنظمة الدولية للعمل ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعلنة سابقا، هذا ما يفسر أن تبنيها كان نابعا عن إرادة المؤسسات وليس مفروضا عليها مما جعل استخدامها أكثر مرونة.¹

3.1 المسؤولية المجتمعية خلال سنوات التسعينات:

شهدت سنوات التسعينات ارتفاعا في اعتماد القوانين التوجيهية، حيث تركزت القضايا التي تناولتها عموما حول البيئة والعمل ما عكس الانشغالات الأساسية في تلك الفترة، وقد جاءت في معظمها على شكل اتفاقيات ومعاهدات بين الدول.²

تفسر موجة تبني القوانين التوجيهية، بشكل أساسي، من خلال مبادئ المسؤولية المجتمعية التي تم اعتمادها في صناعة الملابس الأمريكية وكذا سلاسل البيع بالتجزئة، امتدت إلى أوروبا في النصف الثاني من سنوات التسعينات، مما ساعد على ترسيخ مفهوم المسؤولية المجتمعية في ذهنية المؤسسات.

إضافة إلى ذلك، بذلت المنظمات النقابية الدولية، والتي كانت مشاركتها محدودة خلال الثمانينات، المزيد إلى جانب الشركات متعددة الجنسيات خلال فترة التسعينات مما عزز تبني المجلس التوجيهي للاتحاد الأوروبي فكرة إنشاء لجان في المؤسسات لتشجيع التشاور مع العمال وبالتالي تحقيق الحوار الاجتماعي، إضافة

¹ Jenkins, *Op.cit.* p30

² Hammer N. «*International Framework Agreements global industrial relations between rights and bargaining*», *Transfer*, vol. 11, 2005, P511.

إلى اكتساب المؤسسة للخبرة من خلال القوانين التوجيهية مما ساعد على ترويجها كوسيلة لإظهار الوضعية البيئية والاجتماعية.¹

4.1 المسؤولية المجتمعية خلال القرن 21:

يوافق الحديث اليوم عن المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المبادرة التساهمية ذات الطابع الإرادي لإدماج الانشغالات الاجتماعية والبيئية ضمن الأنشطة اليومية للمؤسسة وضمن تفاعلاتها مع الأطراف المعنية، وذلك بهدف التخفيف من التأثيرات السلبية لقرارات المؤسسات على هذه الأخيرة. وحسب جنكينز يجب أن يشمل ذلك مراقبة القوانين المطبقة على مستوى المؤسسة واعتماد المعايير الدولية والتبني الإرادي للقوانين التوجيهية. تعدّ هذه القوانين التوجيهية حاليا أداة للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة، كما أنّها وسيلة لتحقيق الكثير من الأرباح خاصة فيما يتعلق بتحسين شروط العمل في الدول التي تعتبر فيها قوانين العمل أقل تطورا من مثيلاتها في الدول الأخرى.

تدفع قوى السوق حاليا المؤسسات لاعتماد، وبشكل إرادي، المسؤولية المجتمعية فلا تزال المحفزات التجارية على رأس قائمة وسائل تحفيز المؤسسات على اعتماد وتطوير أدائها. إضافة إلى ذلك، ونظرا إلى سرعة الولوج إلى المعلومات على المستوى العالمي، فقد أصبح الإطلاع على الممارسات السيئة في العمل والتأثيرات السلبية على البيئة أكثر سهولة من أي وقت مضى، وبالتالي أصبح بإمكان مختلف فئات الأفراد والمنظمات عرض أفكارها أو إضافة نشاطات قد تهدد مصالح المؤسسة؛ ومع ذلك يتجلى التبني الإرادي للمسؤولية المجتمعية كوسيلة تجنب المؤسسة فرض القوانين.²

يعتبر هذا التأكيد من أهم الانتقادات الموجهة للمسؤولية المجتمعية، فبوجودها، ورغم الحاجة إلى وجود تنظيم نظرا لضعف التشريع وكفاءة الحكومات على المستوى الدولي، لا تشعر الدولة بالحاجة إلى التدخل، وتستنكر عادة العلاقات القائمة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع.

تعتمد المؤسسات، في إطار تنظيمها الذاتي، على معايير خاصة تستجيب في الواقع إلى احتياجاتها وتجنبها الكثير من الضغوطات. فالمسؤولية المجتمعية للمؤسسة يجب أن تمثل تكملة للقوانين وليس بديلا لها.³

¹ Bourque R (2005), *Les accords-cadres internationaux (ACI) et la négociation collective internationale à l'ère de la mondialisation*, Document de travail DP/161/2005, Institut international d'études sociales.

² Jenkins, *op.cit.* p31

³ Levis J, *Adoption of corporate social responsibility codes by multinational companies*, Journal of Asian Economics, vol. 17,2006,P 50-55.

يكمن التحدي الأول للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة في تطبيقها، حيث يؤكد الباحثون أنه من الصعب قياس وتقييم مستوى غرس أو تأصيل هذا المفهوم في مؤسسة ما نظرا لدرجة تعقيده، وكذا بسبب الانحرافات التي قد تنشأ من تفسير أدوات ووسائل القياس.

تعتقد اللجنة العالمية للبعد الاجتماعي أنه لا بد من دعم الجهود المبذولة في إطار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، وفي نفس الوقت تحسين مراقبة الأدوات الموضوعية من قبل هذه الأخيرة، كما شددت في تقريرها "العولمة العادلة: خلق الفرص للجميع" على ضرورة تشجيع أعمال البحث حول المسؤولية المجتمعية. وقد اقترحت اللجنة إمكانية تنظيم المنظمة العالمية للعمل لمنتدى يهدف إلى تعزيز مشاركة المؤسسات في البعد الاجتماعي في إطار علاقته بالعولمة.

هل يمكن التفكير في إمكانية تطبيق هذا المفهوم بكامله؟ بمعنى أن تقوم المؤسسة -وبشكل إرادي- بالمحافظة على علاقة إيجابية مع مختلف الأطراف ذات المصلحة بما فيها العمال والنقابات، مع ضمان تحقيقها للأرباح.

وحتى يتم تفعيل هذا المفهوم لا بد من تطبيقه لتحقيق الأهداف الصحيحة وليس فقط لاعتباره يوفر ميزة اقتصادية، لهذا يجب وضع التزامات جادة وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيقها مع موارد مخصصة لتطوير هذه العملية وضمان استمراريتها باعتبارها عوامل حاسمة لتحقيق إدماج اتفاقيات المنظمة الدولية للعمل وضمان مراجعة مستقلة من خلال ضم الأطراف ذات المصلحة في النشاط.¹

إضافة إلى ما جاء به جينكينز، يمكن تقسيم تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية إلى ثلاث مراحل أساسية، تعبر عن اتجاهات المسيرين نحو تبني هذا المفهوم، والجدول التالي يبين خصائص كل مرحلة:

¹ Burkett B W, Craig J, Link M et Gallagher J, *Corporate Social Responsibility: The Privatization of International Labour Law*, Tri-National Conference on the Labour Dimensions of Corporate Social Responsibility in North America, March 30-31, Ottawa, 2005.

جدول رقم (1.1): مراحل تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية

الاتجاهات	المرحلة 1:	المرحلة 2:	المرحلة 3:
	إدارة تعظيم الأرباح 1800-1920	إدارة الوصاية 1920-1960	1960- إلى الوقت الحاضر
التوجه	المصلحة الذاتية البحتة.	المصلحة الذاتية.	المصلحة الذاتية. مصالح المساهمين والعمال. مصصلحة المجتمع.
القيم الاقتصادية	ما هو جيد لي جيد للمجتمع. تحقيق أقصى ربح. النقود والثروة أكثر أهمية. العمل سلعة تباع وتشترى. مساءلة الإدارة من قبل المالكين.	ما هو جيد للمؤسسة جيد للمجتمع الربح الملائم النقود مهمة ولكن الأفراد مهمين أيضا للعمل حقوق محددة يجب الاعتراف بها مساءلة الإدارة من قبل المالكين، المساهمين والعمال	ما هو جيد للمجتمع جيد للمؤسسة. الربح مهم ولكن الأفراد أهم. كرامة العامل يجب أن تحترم. مساءلة الإدارة من قبل المالكين، المساهمين، العمال والمجتمع ككل.
القيم التكنولوجية	التكنولوجيا مهمة جدا.	التكنولوجيا مهمة ولكن الأفراد مهمين أيضا.	الأفراد أهم من التكنولوجيا.
القيم الاجتماعية	مشكلات العاملين يجب تركها في البيت. أنا فرد صارم أدير أعمالي كما أشاء.	للعاملين حاجات أبعد من الحاجات الاقتصادية أنا فردي ولكن أعترف بقيمة المشاركة.	إننا نستخدم الفرد كوحدة كلية. مشاركة الجماعة أساسية لنجاحنا.
القيم السياسية	البيئة الطبيعية تسيطر على قدر الناس.	الناس يمكن أن تتحكم وتعالج البيئة.	المحافظ على البيئة من أجل حياة أفضل.

المصدر: نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، دار الوراق، الأردن، 2006، ص 203.

من خلال الجدول السابق يمكن تحديد المراحل التالية لتطور مفهوم المسؤولية المجتمعية:¹

1.1 مرحلة تعظيم الأرباح للفترة 1800 - 1920 :

خلال هذه المرحلة كانت المسؤولية الوحيدة للمؤسسة هي السعي إلى تعظيم أرباحها، وتعزيز مكانتها في السوق من خلال تحسين صورتها والتي ترتبط بمركزها المالي. كما أن الاهتمام الوحيد للمديرين كان تحقيق مصالح أصحاب المؤسسة دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى، أو الآثار السلبية التي قد تؤثر

¹ نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، دار الوراق، الأردن، 2006، ص 201، 202.

من خلالها على البيئة والمجتمع المحيطين. فقد كانت الفكرة السائدة لدى رجال الأعمال في ذلك الوقت أن النقود والثروة أهم من أي شيء وأن ما هو جيد لي جيد للمجتمع.

2.1 مرحلة إدارة الوصاية للفترة 1920-1960:

في هذه المرحلة اتسع نطاق مسؤولية المؤسسة ليشمل مصالح المساهمين والعمال على حد سواء، حيث أصبح الهدف الأساسي للمؤسسة هو تحقيق الربح الملائم الذي يضمن مصلحتها الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى من مساهمين وعمال. فالنقود مهمة ولكن الأفراد مهمين أيضا، وأصبحت الفكرة السائدة أن ما هو مهم للمؤسسة مهم للمجتمع.

3.1 مرحلة إدارة نوعية الحياة للفترة 1960 إلى وقتنا الحاضر:

وفيها أصبحت مسؤولية المؤسسة تتمثل في السعي إلى تحقيق مصالحها الذاتية ومصالح المساهمين إضافة إلى مصالح المجتمع ككل. فقد قامت هذه المرحلة على فكرة أن النقود مهمة ولكن الأفراد أكثر أهمية، وأن ما هو مهم للمجتمع مهم للمؤسسة.

2. تعريف المسؤولية المجتمعية والمقاربات النظرية المفسرة لها:

المسؤولية المجتمعية للمؤسسة هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي Corporate Social Responsibility، والذي يقابله العديد من المترادفات في اللغة العربية على غرار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وتعني التزام المؤسسة اتجاه عمالها وموظفيها. أما مصطلح المسؤولية المجتمعية فيوسع نطاق مسؤولية المؤسسة لتشمل التزامها اتجاه جميع الأطراف ذات المصلحة بما فيها المجتمع الذي تعمل فيه، وعليه فهو يمثل الترجمة الأصح والأكثر تعبيرا، ولذا تم تبنيه في هذا البحث وسيتم الاعتماد عليه في جميع فصوله.

1.2 تعريف المسؤولية المجتمعية للمؤسسة:

رغم أن مصطلح المسؤولية المجتمعية يعود إلى القرن الثامن عشر الميلادي، ورغم تعدد المساهمات النظرية التي حاولت دراسته من جميع الجوانب وتحديد مفهومه، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد ومحدد، إضافة إلى أن ملامح هذا المفهوم مازال يكتنفها الكثير من الغموض.

ومع ذلك فإن التأثيرات التي تحدثها المؤسسات من خلال نشاطها على المجتمع والبيئة المحيطة، والمبادرات التي تقوم بها هذه الأخيرة للتخفيف من هذه الآثار أو الحد منها، يلقي اهتماما بالغا من طرف المؤسسات والمنظمات الدولية.

✓ في هذا الإطار يعرف البنك الدولي المسؤولية المجتمعية على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد".¹ بمعنى أن مسؤولية المؤسسة تكمن في التعاون مع المجتمع المحلي لتحقيق الأهداف الاجتماعية إضافة إلى أهدافها الاقتصادية وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة.

✓ أما مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة فيعرفها بأنها: "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل".² يضيف هذا التعريف ضرورة الالتزام بالجانب الأخلاقي للعمل من خلال تحسين ظروف المعيشة للعمال وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع ككل، إلى جانب المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ كما عرفت المنظمة العالمية للتجارة بأنها "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية".³ أي أن المسؤولية المجتمعية هي عملية تطوعية، تقوم بها المؤسسة بدوافع أخلاقية واجتماعية وليس لها أي إلزام قانوني، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

✓ وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على أنها "التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف".⁴

✓ أما الاتحاد الأوروبي فيرى أن تكون المؤسسة مسؤولة اجتماعياً، يقصد به الاستثمار في المورد البشري، البيئة والعلاقات مع الأطراف ذات المصلحة، بعيداً عن الالتزامات القانونية. لذا فهو يعرف المسؤولية المجتمعية للمؤسسة بأنها: "الإدماج الطوعي للاهتمامات الاجتماعية والبيئية، في جميع نشاطات المؤسسة التجارية، وعلاقتها مع الأطراف ذات المصلحة".⁵

¹ عبد المحسن بن إبراهيم البدر، مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنافسية، www.alaswaq.net/viewshtml، 2010/11/23.

² <http://csrksa.jeeran.com/archive/2009/8/923748.html>, 2010/11/23.

³ المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال، <http://www.nefdev.org/phil/ar/page.asp?pn=22>، 2010/05/09.

⁴ Marie-françoise Guyonnaud et Frédérique Willard, *Du management environnemental au développement durable des entreprises*, ademme, France, 2004, P 05.

⁵ *Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises 'Livre vert'*, Commission européenne, 2001, P 08.

إن التعريفات السابقة وعلى اختلافها إلا أنها تدور حول نقطتين رئيسيتين:

✓ تتمثل الأولى في كون المسؤولية المجتمعية هي عملية تطوعية، ذات طابع أخلاقي نابعة من الإرادة

الكاملة للمؤسسة، بعيدا عن الالتزامات القانونية والتشريعية.

✓ أما الثانية فتشير إلى أن المؤسسة ليست مسؤولة فقط أمام أصحابها (المساهمين)، بل عليها أن تأخذ

بعين الاعتبار مصالح كل من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة (الأطراف ذات المصلحة). وهذا

يناقض النظرة التقليدية التي ترى بأن مسؤولية المؤسسة الوحيدة هي تعظيم الأرباح وزيادة ثروة المالكين.

ومن ذلك يمكن تعريف المسؤولية المجتمعية للمؤسسة على أنها "المبادرة الطوعية للمؤسسة للمساهمة

في تحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة، إلى جانب

مصالح المساهمين".

إن التأثيرات المتزايدة للمؤسسات على المجتمعات التي تعمل فيها، والأخطار التي تشكلها على البيئة،

إضافة إلى اعتبارها من الفاعلين الاقتصاديين المهمين في تحقيق التنمية المستدامة، جعل من المسؤولية المجتمعية

موضوع اهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين.

لقد أشار Howard Bowen في كتابه Social Responsibility of Business الصادر سنة 1953، إلى أن

الاهتمام الإرادي من طرف رجال الأعمال بالمسؤولية المجتمعية، يمكن أن يكون وسيلة عملية لمعالجة المشاكل

الاقتصادية، والوصول إلى الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، كما يعتبر أن المسؤولية المجتمعية تمثل إلزاما

على المسيرين لإتباع سياسات واتخاذ قرارات تتماشى وقيم المجتمع، ولذلك فهو يقترح اللجوء إلى التدقيق

الاجتماعي لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة¹؛ وفي نفس السياق يرى Bolmstrom أن وفاء المؤسسة بأداء

مسؤوليتها المجتمعية والتقرير عن نتائج ذلك هو البديل الوحيد المتاح أمامها لتحقيق أهدافها الاقتصادية؛ أما

Sheldon فيقر أن بقاء المؤسسة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم بمسؤوليتها المجتمعية عند أداء وظائفها.²

وكذلك في الستينات من القرن الماضي ذهب العديد من الاقتصاديين في نفس الاتجاه، فبالنسبة لـ

Davis (1960) تشمل المسؤولية المجتمعية كل الأنشطة والقرارات التي يتخذها المسيرون لأغراض تتجاوز المصالح

التقنية والاقتصادية للمؤسسة؛ وهنا يؤكد Davis على أن مسؤولية المؤسسة تتجاوز البحث عن تحسين الأداء

¹ Fliriane Bouyoud, *Le Management stratégique de la Responsabilité social des entreprises*, thèse de doctorat en sciences de gestion, CNAM, LIPSOR, Avril 2010, P 44.

² محمد نبيل علام، حدود المسؤولية الاجتماعية (نظرة فكرية لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال)، مجلة الإدارة العامة، ع 72، 1991، ص

الاقتصادي فقط. وفي نفس السنة أشار Frederick إلى أن المسؤولية المجتمعية تعني وجود إرادة من طرف المؤسسة لاستغلال مواردها الاقتصادية والبشرية لتحقيق أهداف تخص المجتمع إضافة إلى أهدافها الخاصة، كما عرفها Holms على أنها التزام على منظمة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل: محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، مكافحة التلوث، إيجاد فرص العمل، حل مشاكل الإسكان والمواصلات وغيرها. وفي سنة 1963 أكد McGuire أن المسؤولية المجتمعية تفترض أن المؤسسة ليس لها التزامات قانونية واقتصادية فقط، وإنما هي مسؤولة أيضا أمام المجتمع، وهذه المسؤولية بعيدة عن أي إكراه قانوني أو جبائي. أما Walton فقد أشار سنة 1967 إلى أن المسؤولية المجتمعية تمثل العلاقة بين المؤسسة والمجتمع، ويؤكد على ضرورة أن تكون هذه العلاقة حاضرة في ذهن الإدارة العليا للمؤسسة، كما هي حاضرة في ذهن رؤساء مختلف الأقسام التنفيذية، التي يسعى كل منها لتحقيق أهدافه الخاصة؛¹ ويشير Kith إلى أن المسؤولية المجتمعية تركز على ضرورة التزام مسيري المؤسسة بالقيام بنشاطات من شأنها حماية مصالح المجتمع كما تحمي مصالحهم.²

وخلافا لآراء المفكرين السابقين، والتي تؤكد على ضرورة تبني المؤسسة والتزامها بمسؤوليتها اتجاه جميع الأطراف ذات المصلحة وليس فقط اتجاه المساهمين، يرى Milton Friedman أن المسؤولية الوحيدة للمؤسسة تتمثل في تعظيم أرباحها.

وعلى العموم فإن نظرة المفكرين الاقتصاديين للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة تنقسم بين مؤيد لها ومعارض، فالمؤيدون لمفهوم المسؤولية يرون أنه لا مبرر لوجود المؤسسة إذا لم تهتم بمصالح المجتمع، وإذا تعارضت مصالح المؤسسة مع مصالح المجتمع فإن هذه الأخيرة تأخذ الأولوية، وهم يستندون إلى الحجج التالية:³

✓ على اعتبار أن المؤسسة جزء لا يتجزأ من المجتمع، فلا بد أن تلعب دورا مهما في تحقيق أهدافه في مجالات مختلفة إلى جانب الأهداف الاقتصادية؛

✓ الدور الاجتماعي للمؤسسة يمكن أن يشكل استثمارا جيدا على المدى البعيد، وإن كان مكلفا، فرضا المجتمع يحسن من صورة المؤسسة ما يسمح لها بالبقاء ويفتح لها أسواق جديدة؛

¹ نجم عبود نجم، المرجع السابق، ص ص 42-45.

² محمد بن إبراهيم التويجري، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية المتحدة، المجلة العربية للإدارة، ع 4، 1988، ص 36.

³ نجم عبود نجم، المرجع السابق، ص 206.

✓ إن تبني أي دور اجتماعي من طرف المؤسسة يمكن أن يمنحها ميزة تنافسية أكبر ويعزز من تنافسيتها؛

✓ مع التطور الصناعي وزيادة الميل إلى الاستهلاك، أصبحت المؤسسة مصدرا للعديد من الآثار السلبية على البيئة، ولذا لا بد عليها أن تساهم في معالجة هذه الآثار والحد منها.

أما المعارضون لهذا المفهوم فيرون أن المؤسسة تعمل من منطلق الاقتصاد الحر وتسعى لتعظيم الأرباح، وإذا تصرفت بخلاف ذلك فهي تنفق أموال المساهمين في غير مجالها؛ وتمثل حججهم في ما يلي:

✓ تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية يزيد من تكاليفها، وبالتالي فهو يناقض مبدأ تعظيم الربح الذي تقوم عليه المؤسسة؛

✓ تزايد مطالب المجتمع والدولة بتبني أهداف اجتماعية أكثر يؤدي إلى ذوبان الأهداف الاقتصادية، وبالتالي عجز المؤسسة عن تحسين الإنتاجية والاستثمار في البحث والتطوير، ما يؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي وعجز المؤسسة، وهو ما يهدد مستقبلها؛

✓ تزايد الأنشطة الاجتماعية والبيئية للمؤسسة يحملها تكاليف قد تتجاوز مواردها، التي تعتبر محدودة، مما قد يعرضها للخطر؛

✓ صعوبة المراقبة والمحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية وعدم وجود معايير موحدة لقياس الأداء الاجتماعي.¹

2.2 المقاربات النظرية لتفسير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

كما أشار كل من Gond و Igalens هناك العديد من المقاربات النظرية التي تفسر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة²، ويمكن إدراجها في الجدول التالي:

¹ طاهر محسن الغالي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، دار وائل، الأردن، 2005، ص

.73

² Gond J.P, Igalens J, *la responsabilité sociale de l'entreprise*, PUF, collection que sais-je, 2008, P71

جدول رقم (2.1): المقربات النظرية للمسؤولية المجتمعية

المقاربات النظرية	توقعات الواجهة مؤسسة/مجتمع	التوجهات والمفاهيم الأساسية	تعريف المسؤولية المجتمعية
المسؤولية المجتمعية كأداة تنظيم	مقاربة وظيفية: كيف يمكن إدماج أهداف المجتمع ضمن أهداف المؤسسة؟	موضوعية/تنظيم: الإدماج، الاستقرار، التسوية، التقارب.	هي أداة تنظيم اجتماعي، تهدف لتحقيق الاستقرار أثناء التفاعل بين المؤسسة والمجتمع.
المسؤولية المجتمعية كعلاقة سلطة	المقاربة السياسية الاجتماعية: كيف تستطيع المؤسسة أن تسيطر على المجتمع، أو تخضع له؟	موضوعية/تغيير: السلطة، علاقة قوة، المعالجة، المواطنة.	تعبير عن ترابط السلطة، تعكس المسؤولية المجتمعية قدرة الفاعلين الاجتماعيين والأطراف ذات المصلحة على التأثير في المؤسسة وجعلها ترضخ لمطالبهم.
المسؤولية المجتمعية كمنتج ثقافي.	المقاربة الثقافية: كيف يمكن للمؤسسة أن تتأقلم مع ثقافة محيطها؟	ذاتية/تنظيم: القيم، التمثيل الاجتماعي، الثقافة.	هي منتج ثقافي يعكس في محتواه العلاقة المطلوبة بين المؤسسة والمجتمع.
المسؤولية المجتمعية كبناء للإدراك الاجتماعي	المقاربة البنائية: كيف يتم بناء المؤسسة والمجتمع؟	ذاتية/تغيير: تعليم، أجل التفاوض، الفعالية	المسؤولية المجتمعية هي خلاصة تزايد الوعي المجتمعي، الذي يمثل ناتج التفاوض بين المؤسسة والمجتمع حول هوية، قيم ومشاكل المجتمع.

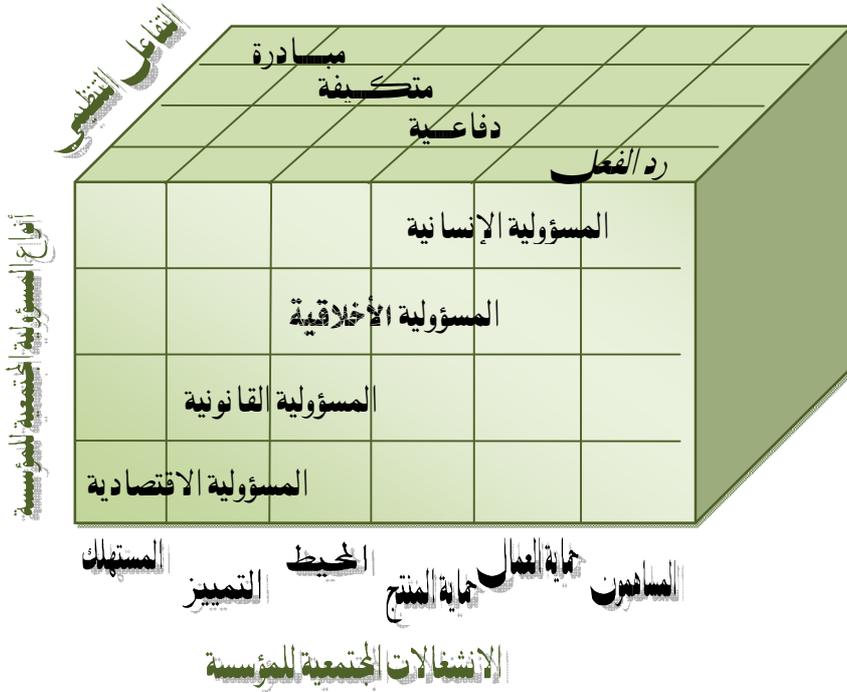
Source : Gond J.P, Igalens J, *la responsabilité sociale de l'entreprise*, PUF, collection que sais-je, 2008.

كما هو مبين في الجدول أعلاه، وكما أشار إليه كل من Gond و Igalens فالمسؤولية المجتمعية يمكن أن تعتبر كأداة تنظيم، تستخدم لتحقيق الاستقرار في العلاقة بين المؤسسة والمجتمع، أثناء حدوث أي تفاعل بينهما؛ أو كنتيجة لعلاقة القوة بين الأطراف ذات المصلحة والمؤسسة، كما يمكن أن تعتبر على أنها نتيجة لثقافة المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة تبين العلاقة المرغوب فيها بين المؤسسة والمجتمع، وأخيراً يمكن أن تكون نتيجة للمفاوضات بين المؤسسة والمحيط فيما يتعلق بقيم ومشاكل المجتمع.

وبالنسبة لـ Carroll ينبغي تناول المسؤولية المجتمعية وفق ثلاث مقاربات، هي: التفاعل التنظيمي، الأنواع المختلفة للمسؤولية والانشغالات المجتمعية. وحسبه تمثل المسؤولية المجتمعية مجموع الالتزامات التي تتحملها المؤسسة اتجاه المجتمع متضمنة جميع الأصناف الاقتصادية، قانونية، قيمية (أخلاقية) وإنسانية. وهي نفس أصناف المسؤولية التي يحددها في نموذج ثلاثي الأبعاد، والتي تظهر بأشكال مختلفة وفقاً للإستراتيجية التي تتبناها المؤسسة سواء كانت مبادرة، متكيفة، دفاعية أو رد الفعل. أما الانشغالات الكبرى للمؤسسة حسب

هذا النموذج فتنقسم إلى ستة فئات: المستهلكين، التميز، المحيط، حماية المنتج، حماية العمال وأخيرا المساهمين. وعليه فإن نوع المسؤولية الذي ستطبقه المؤسسة يعتمد على إستراتيجيتها والمحيط الذي تعمل فيه.¹ ويمكن تمثيل نموذج Carroll في الشكل التالي:

شكل رقم (1.1): نموذج Carroll ثلاثي الأبعاد



المصدر: Fliriane Bouyouud, *Le Management stratégique de la Responsabilité social des entreprises*, thèse de doctorat en sciences de gestion, CNAM, LIPSOR, Avril 2010, P 46.

إذن يقدم Carrol وفقا لنموذجه أربعة أنواع من المسؤولية المجتمعية (اقتصادية، قانونية، أخلاقية و إنسانية)، تطبق وفقا لعملية اتخاذ القرار في المؤسسة التي تنطلق من رد الفعل إلى المبادرة، في حين تمر عبر مراحل الدفاع والتكيف. فمثلا يمكن لمؤسسة ما الالتزام بمسؤوليتها القانونية، وتطبيق قواعد أمن العمل، من خلال انتظار صدور القوانين المتعلقة بها وتطبيقها (رد الفعل)، أو بتوقع مثل هذه القوانين وتطبيقها قبل أن تصبح إلزامية (المبادرة).

3. أبعاد المسؤولية المجتمعية للمؤسسة

يذكر Carroll في نموذجه ثلاثي الأبعاد -المشار إليه سابقا- أن للمسؤولية المجتمعية أربعة أبعاد تتمثل في: البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي والمسؤولية الإنساني. ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

¹ Fliriane Bouyouud, *op.cit*, P 46.

جدول رقم (3.1): أبعاد المسؤولية المجتمعية للمؤسسة

العناصر الفرعية	العناصر الرئيسية	البعد
<ul style="list-style-type: none"> ➤ منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين؛ ➤ احترام قواعد المنافسة وعدم الإلحاق الأذى بالمنافسين. ➤ استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي؛ ➤ استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة. 	<ul style="list-style-type: none"> ➤ المنافسة العادلة ➤ التكنولوجيا 	الاقتصادي
<ul style="list-style-type: none"> ➤ حماية المستهلك من المواد الضارة؛ ➤ حماية الأطفال صحياً و ثقافياً. ➤ منع التلوث بشتى أنواعه؛ ➤ صيانة الموارد و تنميتها؛ ➤ التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. ➤ التقليل إصابات العمل؛ ➤ تحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين وصغار السن؛ ➤ منع التمييز على أساس الجنس أو الدين؛ ➤ توظيف المعوقين. 	<ul style="list-style-type: none"> ➤ قوانين حماية المستهلك ➤ حماية البيئة ➤ السلامة و العدالة. 	القانوني
<ul style="list-style-type: none"> ➤ مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف؛ ➤ مراعاة حقوق الإنسان. ➤ احترام العادات و التقاليد و مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك؛ ➤ نوعية المنتجات و الخدمات المقدمة. 	<ul style="list-style-type: none"> ➤ المعايير الأخلاقية وقيم المجتمع ➤ نوعية الحياة 	الأخلاقي
<ul style="list-style-type: none"> ➤ المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع وتحسين جوانب الحياة؛ ➤ المساهمة في حل مشاكل المجتمع؛ ➤ دعم القضايا المتعلقة بالبيئة والمجتمع. 	<ul style="list-style-type: none"> ➤ خدمة و تنمية المجتمع 	البعد الإنساني

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع ، دار وائل، الأردن،

2005، ص82

1.3 المسؤولية الاقتصادية:

يمثل هذا البعد مجموعة من المسؤوليات التي يجب أن تتحملها المؤسسة، كإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة للمجتمع بنوعية جيدة وبأسعار معقولة، من خلال تبني طرق إنتاج حديثة تقلل الضائع من المواد الأولية والمنتجات ويخفض التكاليف، وتمكن المؤسسة من تحقيق العائد الكافي لاستمرارها وتلبية حاجات المساهمين. إضافة إلى مكافحة الممارسات التي قد تضر بالمستهلكين مثل احتكار السلع والرفع من أسعارها، وعدم احترام

قواعد المنافسة الشريفة و الإضرار بالمنافسين بطريقة غير شرعية، ما قد يؤدي إلى فقدان عمال هذه الأخير لمناصب شغلهم.

ويندرج ضمن هذا البعد كذلك توفير البيئة الملائمة للعمل، والعدالة الوظيفية وإتاحة فرص التقدم للعمال والحفاظ على أمنهم وسلامتهم؛ وكذلك العمل على المحافظة على البيئة والاستغلال المستدامة للمواد الأولية والموارد الطبيعية من خلال استخدام تكنولوجيات حديثة وغير ملوثة.

ومن الأمثلة على تحمل المسؤولية الاقتصادية ما قامت به شركة السيارات الألمانية BMW حيث خفضت ساعات العمل الأسبوعية من 37 إلى 31 ساعة، مع الحفاظ على المرتبات كما هي.¹ وما قامت به مؤسسة إنتاج الإسمنت بعين الكبيرة بمدينة سطيف، حيث قامت بتركيب مصاف ذات تقنية كبيرة لاسترجاع الضائع من الإنتاج والحد من التلوث الذي يسببه الغبار المتصاعد.

2.3 المسؤولية القانونية:

يمثل القانون القيم الرسمية المقبولة بالحد الأدنى من الناحية الأخلاقية من قبل المجتمع. فالبعد القانوني إذا هو جانب من المسؤولية تحدده عادة الحكومة عن طريق قوانين وأنظمة وتشريعات تعمل على تقويم سلوك المؤسسة بما يتناسب مع عادات وقيم المجتمع والابتعاد عن طرق المنافسة غير المشروعة، وتلتزم المؤسسة باحترامها. فالبعد القانوني يعمل على حماية المؤسسات من بعضها، وحماية العمال الذين يشتغلون فيها مثل القوانين المتعلقة بسلامة العمال وظروف العمل، منع تشغيل الأطفال القصر والقوانين التي تمنع التمييز بين الرجل والمرأة، وكذا قوانين حماية المستهلكين من خلال منع تسويق المواد الضارة وتحديد قواعد خاصة بها، ومنع المنتجات التي تتنافى مع ثقافة المجتمع، إضافة إلى حماية البيئة مثل القوانين التي تحد من انبعاثات المؤسسة وكيفية معالجة النفايات الخطيرة وطرق تخزينها وإتلافها.

كما يتضمن هذا البعد حق المساءلة، وهو حق الأطراف ذات المصلحة في طلب توضيحات من المسيرين حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتقبل الانتقادات الموجهة إليهم وتحمل المسؤولية عن الفشل أو عدم الكفاءة أو الخداع والغش.²

¹ نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، *التسويق مفاهيم معاصرة*، دار حامد، الأردن، 2003، ص 86.

² سعيد علي الراشدي، *الإدارة بالشفافية*، دار كنوز المعرفة، ط 1، الأردن، 2007، ص 20.

3.3 المسؤولية الأخلاقية:

الأخلاق هي الضوابط والمعايير التي تستند إليها المؤسسة لتحديد ما هو صحيح وما خاطئ، وبما أن القيم والأخلاق أصبحت من الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد اليوم، ولم تعد مسألة هامشية، فعلى المؤسسة أن تستوعب الجوانب الأخلاقية والقيمية للمجتمع، وتمارس أعمالها ضمن قواعد وضوابط هذه القيم ومنها احترام حقوق الإنسان، واحترام عادات وتقاليد المجتمع وتقديم ما يتوافق معها من منتجات. وتنبع هذه الالتزامات الأخلاقية من:¹

✓ ثقافة المجتمع وقيمه وعاداته؛

✓ العوامل الشخصية، وما يرتبط بالتكوين الأسري، وتأثير الجماعات المرجعية؛

✓ المؤسسة وثقافتها؛

✓ القوانين والسلوكيات الأخلاقية المرتبطة بالمهن والصناعات المختلفة.

✓ ومما يعزز الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية:

✓ وجود مدونة أخلاقية تعطي تصورا عن كيفية التعامل في مختلف المواقف، وتساعد على نشر ثقافة

تنظيمية تعزز الاهتمام بالجوانب الأخلاقية من طرف المسيرين والعمال؛

✓ وجود مبادئ إرشادية للسلوك الأخلاقي داخل المؤسسة.²

4.3 المسؤولية الخيرية (الإنسانية):

✓ هي خدمة تلتزم المؤسسة طواعية بتقديمها للمجتمع من خلال تحسين جوانب الحياة فيه والمساهمة في

حل مشاكله، ودعم القضايا البيئية كاستخدام مواد صديقة للبيئة، وتبني أنظمة إنتاج خضراء مثل نظام الإنتاج

الأنظف، ودعم مؤسسات المجتمع المدني.³ ومن أحسن الأمثلة على ذلك سعي مؤسسة مايكروسوفت لمحاربة

البعوض في دول إفريقيا جنوب الصحراء للحد من انتشار مرض الملاريا.

أما Jean-Yves Mercier يقترح أربعة أنواع للمسؤولية المجتمعية، مقسم حسب محورين أساسيين، يميز

الأول بين الجهة المعنية بسياسات المؤسسة، أعوان المؤسسة أو المجتمع الذي تنشط فيه، أما الثاني فيميز بين

النشاطات التشغيلية والسياسات الإستراتيجية.

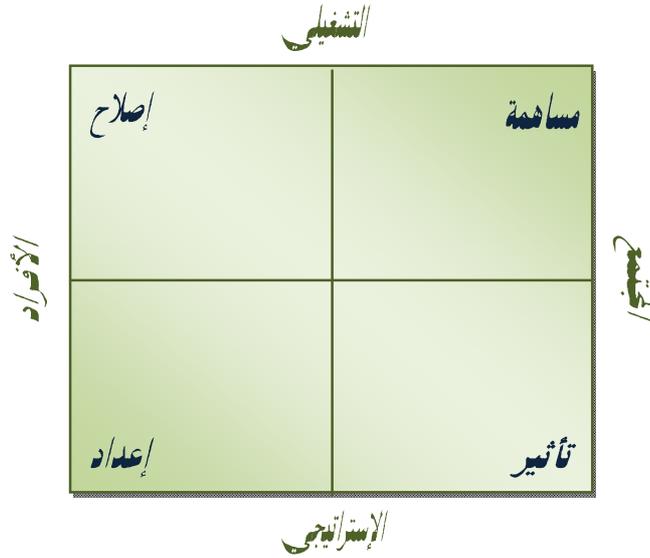
¹ طاهر محسن الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل، ط 1، الأردن، 2007، ص 532.

² طاهر محسن الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، المرجع السابق، ص 531.

³ طاهر محسن منصور الغالي وصالح مهدي محسن العامري، المرجع السابق، ص 84.

والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (2.1): أنواع المسؤولية المجتمعية وفقا لـ Jean-Yves Mercier



Source :http://fr.wikipedia.org/wiki/Responsabilit%C3%A9_sociale#Les_dimensions_de_la_responsabilit%C3%A9_sociale_des_entreprises 27/12/2010.

من الشكل يمكن توضيح الأنواع التالية للمسؤولية المجتمعية:¹

1.3 إصلاح (الأفراد - التشغيلي):

يمثل المعنى الكلاسيكي للمسؤولية المجتمعية؛ ولد في الصناعة مع نظام السلامة والصحة المهنية، وتطور تدريجياً مع تصاعد ضغوط العمل؛ ويشير إلى أن المسؤولية المجتمعية لا تعني تقديم مناصب الشغل لليد العاملة غير الكفؤة أو الضعيفة، وإنما مساعدة اليد العاملة المؤهلة لتحمل نتائج قراراتها عندما تصيها لحظات ضعف مؤقتة.

2.3 إعداد (الأفراد - الإستراتيجي):

يمثل هذا النوع البعد الاستراتيجي للعلاقة بين المؤسسة وموظفيها، وتهدف إلى الحفاظ على قدرتهم على العمل وعلى مهارتهم، بمعنى قدرتهم على إيجاد وظيفة والحفاظة عليها والقدرة على التقدم من الناحية المهنية والتأقلم مع التغيير، وبالتأكيد الاندماج أكثر في سوق العمل. وتعني المسؤولية المجتمعية هنا مساعدة العمال على أن يكونوا أكثر قدرة على مواجهة تطور المؤسسات، خاصة عندما يكون هذا التطور غير متوقع.

3.3 تأثير (المجتمع - الإستراتيجي):

المسؤولية المجتمعية لا تعني دخول المؤسسة في الصراعات السياسية، وإنما استغلال المؤسسة لقدرتها على التأثير ونفوذها لوضع معايير مشتركة لدعم قدرتها التنافسية الاقتصادية وتتماشى مع استراتيجياتها المجتمعية.

¹http://fr.wikipedia.org/wiki/Responsabilit%C3%A9_sociale#Les_dimensions_de_la_responsabilit%C3%A9_sociale_des_entreprises, 27/12/2010.

4.3 المساهمة (مجتمع - تشغيلي):

يبرز هنا دور الراعي أو الحامي الذي تلعبه المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه. وهنا لا يتعلق الأمر برصد مبلغ من المال لأنشطتها الاجتماعية، وإنما إعطاء الوقت والدعم الكافيين للعمال للالتزام بمسؤوليتهم اتجاه المجتمع تحت اسم مؤسستهم للحفاظ على البيئة وتعزيز مساهمة المؤسسة في تنمية المجتمع.

كما يمكن تقسيم المسؤولية الاجتماعية حسب مجالاتها إلى:

1.3 المسؤولية الداخلية: وتشتمل على المجالات التالية:

1.1.3 تسيير الموارد البشرية: تشمل المسؤولية الاجتماعية في هذا المجال العديد من التدابير التي يجب اتخاذها اتجاه عمال وموظفي المؤسسة، ومنها: التعليم والتدريب، حق المساءلة للموظفين، تحسين نظام المعلومات في المؤسسة، زيادة تنوع الموارد البشرية، مبدأ المساواة في الأجر وفرص الترقية والتطور الوظيفي، والمشاركة في اتخاذ القرارات، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار القدرة على الاندماج الوظيفي وسلامة العمال.¹ إن الممارسات المسؤولة من طرف المؤسسة، وخاصة عدم التمييز في التوظيف، يسمح باستخدام العمال المسنين والنساء والعاطلين عن العمل والأشخاص المحرومين في سوق العمل، وهو ما يسمح بالتقليل من البطالة، الرفع من معدلات التشغيل ومحاربة التهميش الاجتماعي.

2.1.3 الصحة والسلامة المهنية: الصحة والسلامة المهنية هي في العموم مفروضة من طرف القوانين

والتشريعات الخاصة بالعمل، أما المبادرات الطوعية في هذا المجال فهي مكملة لهذه القوانين.

وتتمثل مسؤولية المؤسسة في: توفير جميع وسائل الحماية اللازمة في مواقع العمل وإرغام العمال على ارتدائها، إضافة إلى إبلاغ العمال بجميع تدابير السلامة الضرورية عند وقوع أي طارئ، وتأمين العمال ضد مخاطر حوادث العمل.

3.1.3 المسؤولية اتجاه المالكين: يمثل المالكون فئة مهمة جدا من أصحاب المصالح والمستفيدين

المباشرين من نشاط المؤسسة، فهم من يتحمل مخاطر الاستثمار من خلال المغامرة بأموالهم، متوقعين عائدا مناسبة من هذه المخاطرة.

وتتمثل مسؤولية المؤسسة في: تحقيق أكبر ربح ممكن، تعظيم قيمة السهم، زيادة حجم المبيعات، حماية

أصول المؤسسة وموجوداتها وتحقيق أو الوصول إلى الجودة العالية.²

¹ Commission européenne, *op.cit.*, P 09

² طاهر محسن الغالي، صالح مهدي محسن العامري، المرجع السابق، ص، ص 86، 87.

4.1.3 **الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية:** العقلانية في استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة من أهم المجالات التي تمسها المسؤولية المجتمعية للمؤسسة، وهذا نتيجة للتوسع في استغلال الموارد الطبيعية الناجم عن التطور الصناعية، وما تخلفه العمليات الصناعية من مخلفات صلبة وانبعاثات غازية، والذي يؤثر سلبا على البيئة كما يؤثر في نوعية الحياة لتسببه في العديد من الأمراض، فضلا عما تتكلفه ميزانية الدولة للتخلص من هذه النفايات.

وتتضمن مسؤولية المؤسسة في هذا المجال المحافظة على الموارد الطبيعية والحد من الإضرار بالبيئة من خلال: الاقتصاد في استخدام المواد الخام والطاقة، المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية، ومصادر مستدامة للطاقة، تجنب مسببات التلوث والضوضاء، تبني نظم إنتاج حديثة للتخفيف من الضائع من المادة الأولية والإنتاج وتقلل المخلفات، التخلص من المخلفات بطريقة لا تضر بالبيئة.¹

2.3 المسؤولية الخارجية: وتشتمل على:

1.2.3 **المسؤولية اتجاه الزبائن:** يمثل الزبائن جميع المستهلكين والموزعين والوسطاء الذين تتعامل معهم المؤسسة أفرادا كانوا أو مؤسسات، ويعتبر كسب رضا وولاء هذه الفئة أكبر رهان للمؤسسة، لذا فتقديم خدمة جيدة ومتميزة أصبح أمرا مفروضا لا غنى عنه.

وتتمثل مسؤولية المؤسسة اتجاه هذه الفئة في: تقديم منتجات بنوعية جيدة وبأسعار معقولة، الصدق والأمانة في الإعلانات، تقديم منتجات آمنة عند الاستعمال، تقديم إرشادات واضحة لطريقة استعمال المنتج وكيفية التخلص من مخلفاته، التطوير المستمر للمنتجات...

2.2.3 **المسؤولية اتجاه المجتمع المحلي:** لقد فهمت المؤسسة أن هناك حاجة ماسة لإنشاء علاقة مع المجتمعات المحلية التي تنشط فيها والاهتمام بمصالحها، وهذا من أجل تحسين صورتها وخلق تلاؤم بينهما، دون التخلي عن حقها في تحقيق الأرباح. وتتمثل مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع المحلي في: المساهمة في دعم البنى التحتية للمجتمع، خلق فرص عمل جديدة ومستمرة، المبادرة إلى المساهمة في أعمال الإغاثة في حالات الكوارث، الالتزام بالنصوص والأنظمة أثناء التخلص من النفايات، دعم المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والرياضية والنسائية وغيرها، احترام العادات والتقاليد والآداب العامة السائدة في المجتمع.

¹ محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، مصر، 2000، ص 81.

3.2.3 **المسؤولية اتجاه الحكومة:** الحكومة من الأطراف التي توليها المؤسسة اهتماما بالغا خاصة في الدول النامية، وباعتبارها الممثل القانوني للدولة فهي تتوقع من المؤسسة: احترام القوانين والتشريعات، الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف للجميع بعيدا عن أي اعتبارات، تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم وعدم التهرب الضريبي،...

4.2.3 **المسؤولية اتجاه المنافسين:** نتيجة التطور الذي عرفته المؤسسات والحياة الاقتصادية، اشتدت حدة المنافسة خاصة مع تبني الدول لآليات السوق المفتوحة. وفي إطار هذا تتحمل المؤسسة مسؤولية أخلاقية اتجاه منافسيها تتمثل في: المنافسة العادلة والنزيهة، عدم سحب العمال والمنافسين من المنافس بطريقة غير مشروعة وغير نزيهة، عدم الإضرار بمصالح الآخرين.¹

5.2.3 **المسؤولية اتجاه البيئة:** بعد التزايد المستمر للآثار السلبية لنشاط المؤسسات على البيئة، تزايد الاهتمام من طرف المؤسسات بالمحافظة على البيئة والحد من آثارها السلبية على هذه الأخيرة، وخاصة مع ظهور مقاييس الأمن البيئي المتمثلة في ISO 14000.

وتتمثل مسؤولية المؤسسة في هذا المجال في تبني سياسات تقلل من الأخطار البيئية وتربط الأداء البيئي برسالة المنظمة.² وغيرها من المجالات التي تشملها المسؤولية الخارجية للمؤسسة. وعلى غرار المؤسسات الكبرى، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا، ونظرا لانتشارها الواسع وقرها الشديد من المجتمعات التي تعمل فيها، لها تأثير على هذه المجتمعات والبيئة المحيطة بها، وبالتالي فلا بد أن تتحمل مسؤوليتها في حماية البيئة والمساهمة في التنمية.

II. إيجاب المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال ما جاء في المبحث السابق يتبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تلعب دورا لا غنى عنه في الاقتصاد العالمي، والمسار التنموي لكل دولة. وبذلك فهي مسؤولة عن المساهمة في تنمية المجتمع الذي تنشط فيه وحماية البيئة التي تستمد منها مواردها شأنها في ذلك شأن المؤسسات الكبيرة، وبالتالي تحمل مسؤوليتها المجتمعية.

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 95.

² دافيد ريتشمان وآخرون، مرجع سابق، ص 89.

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إعطاء مفهوم واضح وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل نهائي، ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى يعتبر بغاية الأهمية؛ غير أن هذا المصطلح لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض وعدم الاتفاق في تحديد معناها الدقيق.

ويعود هذا الغموض في تحديد مفهوم موحد لهذه المؤسسات للأسباب التالية:

- ✓ عدم تكافؤ التنمية لقوى الإنتاج التي تميز الاقتصاد الدولي، فقد يصنّف استثمار ما في أفريقيا على أنه كبير في حين يصنّف صغيرا في اليابان؛
- ✓ طبيعة النشاط الاقتصادي في حد ذاته، ففي وحدة صناعية تنتمي لقطاع النسيج تشغل مثلا 500 عاملا تعتبر وحدة كبيرة، بينما تعتبر صغيرة في صناعة السيارات؛¹
- ✓ تعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنها من يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق... الخ.²

1.1 المعايير الملائمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتم الاعتماد على نوعين من المعايير لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين المؤسسات الكبيرة. أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفروق الوظيفية، وهو يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقييم كفاءة المشروعات وتحديد الدور الكامن لكلٍ من المنشآت الكبيرة والصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1.1.1 المعايير الكمية: من بين مجموعة المعايير الكمية التي تحدد حجم المؤسسات يمكن ذكر - على

سبيل المثال لا الحصر:-

- أ. معيار عدد العمال: يعتمد هذا المعيار على عدد العاملين في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعاب عليه عدم الأخذ بعين الاعتبار مستوى التكنولوجيا المستخدمة من طرف المؤسسات؛

¹ لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروية كاتية، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25 28 ماي 2003، ص02 .

² محمد رشدي سلطاني، التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر : واقع، أهميته وشروط تطبيقه، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إستراتيجية، جامعة المسيلة، 2006، ص41 .

ب. معيار رأس المال: نظرا لأنه يشكل عنصرا مهما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، غير أن الاعتماد عليه منفردا يؤدي إلى نتائج غير دقيقة، فقلة رأس المال في المؤسسة لا يعني أنها مؤسسة صغيرة.

ت. معيار معامل رأس المال: ويحسب بقسمة رأس المال على عدد العمال (رأس المال/العمل)، ويعني الناتج حجم الاستثمار المطلوب لتوظيف عامل واحد.¹

ث. معايير أخرى: إضافة إلى المعايير السالفة الذكر هناك العديد من المعايير الكمية الأخرى التي يتم الاعتماد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: معيار حجم الإنتاج، معيار رقم الأعمال.²

2.1.1 المعايير النوعية: نظرا لاختلاف قيم المعايير الكمية من دولة إلى أخرى ومن نشاط إلى آخر، فهي لا تكفي لتحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولذا وجب الاعتماد على معايير أخرى تعتمد على خصائص هذه المؤسسات، وتمثل في المعايير النوعية، ومنها:³

أ. معيار الملكية: ويقاس هذا المعيار مدى استقلالية المؤسسة المالية (ملكية رأس المال).

ب. معيار المسؤولية: حسب هذا المعيار يمثل صاحب المؤسسة، باعتباره مالكا لها، المتصرف الوحيد. وبالتالي فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده.

ت. معيار حصة المؤسسة من السوق: يعتبر مؤشرا هاما لتحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق. غير أن هذا المعيار يبقى نسبيا نظرا لكون العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تملك حصة كبيرة في السوق.

2.1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أدت كثرة المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلافها من دولة إلى أخرى، وفقا للمعايير المستخدمة في التعريف، ومن قطاع إلى آخر إلى تعدد التعريفات المقدمة لهذه المؤسسات، وغياب تعريف موحد ورسمي معتمد من طرف جميع الدول والهيئات الدولية المهتمة بهذا النوع من المؤسسات.

فعلى سبيل المثال تعتمد دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للبنك الدولي على ثلاث معايير، هي: عدد العمال، رقم الأعمال وقيمة الأصول. وهي تصنف المؤسسات كالتالي:

¹ نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر للكتاب، الجزائر، ط1، 2006، ص ص 30-32.

² كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، دار حامد، عمان، 2000، ص 41.

³ زين العابدين أسامة، منشأة الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سوريا، N° 17 le 7 may 2004 www.alwatan.com

جدول رقم (4.1): تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عدد العمال	رقم الأعمال (دولار أمريكي)	قيمة الأصول (دولار أمريكي)	
أقل من 10 عمال	أقل من 100.000	أقل من 100.000	مصغرة
أقل من 50 عمال	أقل من 3.000.000	أقل من 3.000.000	صغيرة
أقل من 300 عمال	أقل من 15.000.000	أقل من 15.000.000	متوسطة

Source: Small & Medium Enterprise Department, *SME Definitions*, www2.ifc.org/sme/html/ sme_ definition.html, June 07, 2010.

ووفقا لتوصيات المفوضية الأوروبية الصادرة بتاريخ 03 أبريل 1996، يعرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على معيار العمالة، رقم الأعمال والاستقلالية، وذلك كما يلي:

أ. المؤسسة الصغيرة: وهي المؤسسة التي تتمتع بالاستقلالية، تشغل أقل من 50 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 07 مليون يورو أو لا تفوق ميزانيتها 05 مليون يورو.

ب. المؤسسة المتوسطة: هي تلك التي تتمتع بالاستقلالية، تضم 250 عامل على الأكثر، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 40 مليون يورو أو لا تتجاوز ميزانيتها السنوية 27 مليون يورو.¹

أما في اليابان جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (small and medium Enterprise Basic Law)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (5.1): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عدد العمال	رأس المال (مليون ين)	
300 عامل أو أقل	300 أو أقل	الصناعة والقطاعات الأخرى
100 عامل أو أقل	100 أو أقل	مبيعات الجملة
50 عامل أو أقل	50 أو أقل	مبيعات التجزئة
100 عامل أو أقل	50 أو أقل	الخدمات

المصدر: مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طوكيو، 2002،

ص 04.

¹Ministère de l'économie Française, *Définition PME/PMI*, www.pme-commerce artisanat.gouv.fr/économie/terminologie/definition, 05/06/2010.

وكغيرها من الدول قامت الجزائر بوضع تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001، حيث تم الاعتماد في وضعه على أربع معايير تتمثل في: عدد العمال، الحصيلة السنوية الإجمالية أو رقم الأعمال، إضافة إلى معيار الاستقلالية. فحسب هذا القانون يندرج ضمن هذا النوع من المؤسسات كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تضم ما بين 1 و 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار أو لا تتعدى حصيلتها السنوية الإجمالية 500 مليون دينار جزائري، وتحترم معيار الاستقلالية*. ويتم تصنيف هذه المؤسسات كما هو مبين في الجدول التالي: ¹

جدول رقم (6.1): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	الحصيلة السنوية الإجمالية (دج)
مصغرة	من 1 إلى 9 عمال	أقل من 20 مليون	أقل من 100 مليون
صغيرة	10-49 عامل	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
متوسطة	50-250 عامل	200 مليون-2 مليار	100 مليون-500 مليون

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001. من خلال ما تم التطرق إليه من تعريفات مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقدمة من طرف مجموعة من الدول، يمكن ملاحظة التقارب الموجود في اختيار المعايير التي يتم على أساسها وضع التعريف والتي تتمثل في أغلبها في: معيار العمالة، رقم الأعمال والاستقلالية. وهي المعايير التي سيتم الاعتماد عليها في إعطاء تعريف إجرائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في:

"هي المؤسسات التي تضم عمالا يتراوح عددهم بين 10 و 250 عامل، ويتراوح رقم أعمالها بين 20 مليون إلى 2 مليار دينار جزائري، وتحترم معيار الاستقلالية".

3.1 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات والتي زادت من أهميتها وجعلتها تحتل مكانة هامة في الحياة الاقتصادية العالمية. ومن بين أهم هذه الصفات يمكن ذكر:

* المؤسسة المستقلة هي التي لا يكون رأس مالها مملوكا بأكثر من 25% لمؤسسة أخرى.
¹ المواد رقم 5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، الصادر سنة 2001.

- أ. سهولة التأسيس: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسهولة في تأسيسها، حيث يستغرق تأسيس مؤسسة إداريا في فرنسا على سبيل المثال أقل من 24 ساعة.
- ب. وضوح وبساطة التنظيم الإداري: تقوم هذه المؤسسات على البساطة والوضوح في تنظيمها الإداري،
الذي تختزل فيه مستويات التنظيم المعروفة، كما تتحول فيه العديد من الوظائف إلى مهام ضمن وظيفة واحدة شاملة.¹
- ت. استقلالية الإدارة: في مثل هذه المؤسسات كثيرا ما تبقى عملية اتخاذ القرار حكرا على أصحابها، ففي غالب الأحيان يكون مالك المؤسسة هو المسير وهذا ما يجعلها تتميز بالمرونة.²
- ث. بساطة نظام المعلومات: نتيجة لصغر حجمها وقلة وبساطة هيكلها التنظيمي، تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنظام معلومات بسيط يسمح بالاتصال السريع بين الإدارة والعاملين على الصعيد الداخلي. كما أن القرب الشديد لهذه المؤسسات من السوق يسهل التعرف على التغيرات التي تحدث فيه ما يجعل نظام معلوماتها الخارجي بسيطا وغير معقد.³
- ج. القدرة على الابتكار: وهذا ما يؤكد تبنيها وتشجيعها لمجالات البحث والتطوير، حيث تشير الدراسات إلى أن 98% من المنتجات الجديدة منشأها هذه المؤسسات.
- ح. القدرة على الانتشار في المناطق المعزولة: وهذا بفضل مرونتها في اختيار الموقع، وقلة احتياجها للهياكل القاعدية.
- خ. القدرة على دعم المؤسسات الكبيرة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا هاما للمؤسسات الكبيرة من خلال الخدمات التي تقدمها لها، سواء بتوفير المواد الضرورية في عملية الإنتاج أو بتوزيع منتجات هذه المؤسسات.⁴

¹ زين الدين بروش، *التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في بناء اقتصاد المعرفة*، الملتقى الدولي حول "تأثير الانكسار الرقمي شمال/جنوب على تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" المهن، المعالجة من الباطن، الإخراج الكلي"، جامعة بسكرة، 29/28 أبريل 2007، ص 9،8.

² اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، *التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجيه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003، ص4.

³ عبد المجيد قدي، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، مجمع الأعمال*، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 8-9 افريل 2002، ص143.

⁴ هالة محمد لبيب عنبة، *إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي*، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2002، ص

د. جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين.¹

إضافة إلى العديد من الخصائص الأخرى مثل: القدرة على التقليل من البطالة، القدرة على التأقلم مع المتغيرات البيئية، الاعتماد على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال، أداة التدريب الذاتي، سهولة اختيار الموقع.²

4.1 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاديات المعاصرة، نتيجة للدور الذي تلعبه في تنشيط الاقتصاد وتحقيق التطور والتقدم، إضافة إلى مساهمتها في محاربة البطالة، ما يجعلها أحد المفاتيح الهامة لتحقيق التنمية.

وتتمثل أهمية هذه المؤسسات في ما يلي:

أ. الأهمية النسبية من حيث العدد: حيث يوجد في كندا حوالي 206 مليون منشأة مصغرة وصغيرة ومتوسطة، وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات النشاط المختلفة النسبة الغالبة في الاقتصاد الياباني، حيث تصل إلى نسبتها 99% من إجمالي عدد المؤسسات و99.5% من إجمالي المؤسسات العاملة في مجال التصنيع. وفي الصين تشير الإحصائيات إلى وجود 8.5 مليون مؤسسة ومصنع، 99% منها تعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة مملوكة للدولة.³

ب. المساهمة في توفير مناصب الشغل: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية، مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا بالرغم من صغر حجمها.⁴

¹ إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، مرجع سابق، ص 4.

² عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007، ص 10.

³ <http://www.aadd2.com/vb/showthread.php?t=30753> le 07/06/2010

⁴ A.Tolentino, *guide lines for the analysis of policies and programmes for sms development*, enterprise development technical programme, Italy, 2003, p 04.

- ت. **المساهمة في تنويع الإنتاج الصناعي:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية في الإنتاج، ولها قدرة عالية على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على السوق.¹
- ث. **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة لتشجيع الاستثمار:** ويعود هذا أساسا لقدرتها على توظيف المدخرات الفردية بطريقة تقل فيها المخاطرة نتيجة لقصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر، إذ تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات ورقم الأعمال.
- ج. **المساهمة في تحقيق التوطن الصناعي:** صغر حجم هذه المؤسسات يسهل توطين الصناعات بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات تتناسب مع متطلباتها، وهي تعمل غالبا كمؤسسات أو نقاط جذب لصناعات أخرى جديدة.²
- ح. **المساهمة في تحقيق التوازن الجهوي:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الأداة الأكثر فعالية في دعم التوازن الجهوي كونها لا تتطلب استثمارات كبيرة، ولا تستلزم تكويننا عاليا أو تكاليف مرتفعة، كما إنها تعتمد على كثافة اليد العاملة وهذا ما يناسب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق.
- خ. **المساهمة في زيادة الناتج الوطني:** يقصد بالناتج الوطني مجموع قيمة السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة. ونتيجة تواجدها المكثف في مختلف النشاطات الصناعية والخدمية، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الناتج الوطني.³
- د. **المساهمة في تعبئة المدخرات:** تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدخرات وفوائض الأموال العاطلة لدى صغار المدخرين من خلال توظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية.
- ذ. **المساهمة في ترقية الصادرات:** أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل وقد ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لبعض الدول.⁴

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص 26.

² زين العابدين أسامة، منشآت الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سوريا، www.alwatan.com N0 17، 07/05/2010.

³ بلحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البلية، الجزائر، 2005، ص 36.

⁴ بلحمدي سيد علي، المرجع السابق، ص 36-38.

كما سبق يتبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تلعب دورا لا غنى عنه في الاقتصاد العالمي، والمسار التنموي لكل دولة. وبذلك فهي مسؤولة على المساهمة في تنمية المجتمع الذي تنشط فيه وحماية البيئة التي تستمد منها مواردها وبالتالي تحمل مسؤوليتها المجتمعية، شأنها في ذلك شأن المؤسسات الكبيرة.

2. خصائص المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد تبني المسؤولية المجتمعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية هامة جدا ومفيدة لتحسين علاقتها مع مجتمعاتها ومواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها. فمن شأن الوفاء بالمسؤولية المجتمعية أن يوفر العديد من المزايا سواء للمؤسسة، المجتمع أو الدولة، ومنها:¹

أ. بالنسبة للمؤسسة: تتمثل أهمية المسؤولية المجتمعية بالنسبة للمؤسسة في:

- ✓ تحسين صورة المؤسسة في المجتمع، على اعتبار أن المسؤولية المجتمعية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه كل من له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من وجودها؛
- ✓ من شأن الالتزام بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة؛
- ✓ تمثل المسؤولية المجتمعية تحاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع، وبالتالي يمنحها ميزة السبق في تلبية هذه الحاجات؛

✓ كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني المسؤولية المجتمعية.

ب. بالنسبة للمجتمع: تتمثل أهمية المسؤولية المجتمعية لدى المجتمع في:

- ✓ الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية المجتمعية للمؤسسة؛

✓ تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع، والرفع من نوعية الحياة؛

✓ ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح في المجتمع؛

✓ الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم

بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

ت. بالنسبة للدولة: وتتمثل هذه الأهمية في:

¹ طاهر محسن الغالي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص 52.

✓ تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛

✓ يؤدي الالتزام بالمسؤولية المجتمعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف المجتمعية؛

✓ المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدول نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

✓ ونظرا للخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تميزها عن غيرها من المؤسسات، فإن المسؤولية المجتمعية في هذا النوع من المؤسسات لها خصائصها التي تتميز بها. ومن بين هذه الخصائص نجد:¹

أ. مسير المؤسسة هو المسؤول الأول عن إدماج المسؤولية المجتمعية، ومتابعة تنفيذها: يلعب مسير المؤسسة دورا حاسما في تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية، والذي تنبع قراراته غالبا عن قناعات شخصية، وبشكل أعم من فكرة أن مؤسسته يجب أن تستجيب لمطالب الأطراف ذات المصلحة الخارجيين. حيث يؤخذ مسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على عاتقه عملية الاتصال ومتابعة الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية.

ب. تنوع المجالات التي تشملها المسؤولية المجتمعية، و بروز البعد القطاعي بقوة: تنوع مجالات المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع الضغوط التي أدت إلى تبني هذا المفهوم، وهي بالتالي منسقة وفق خصائص القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة. فالانتماء إلى قطاع معين مهم جدا وعادة ما له أثر العدوى، حيث يستفيد المبادر في هذا القطاع من آثار إيجابية أكثر من المؤسسات الأخرى.

ت. إضفاء الطابع الرسمي للمسؤولية المجتمعية، واللجوء إلى أدوات التقييس ضعيف: حيث أن هناك عدم ثقة كبيرة في أدوات التقييس في مجال المسؤولية المجتمعية، فمعايير التقييس مثل ISO 26000 غير معروفة بشكل جيد، وبالتالي فهي مرفوضة من أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ث. عملية الاتصال في المؤسسة شخصية وليست إستراتيجية: ينظر لعملية الاتصال في المؤسسة على أنها إستراتيجية، حيث يتطلب تطبيق المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسويقا جيدا

¹ Anne Peeters, *La Responsabilité Sociale des Entreprises dans les Petites et Moyennes Entreprises* :Revue des documents publics et privés de nature non académique, Observatoire social européen (OSE), P 55-60.

لتسيير الحوار مع الأطراف ذات المصلحة بشكل أفضل. غير أن القليل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها إرضاء جميع الأطراف، وبالتالي فهي تنزع إلى التصرف بسرية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. فالدعاية والإعلان يبقى على المستوى المحلي، نظرا لوجود عدم ثقة مرتبط بإمكانية الوقوع في الخطأ.

ج. إدراك المسيرين لأهمية المسؤولية المجتمعية له تأثير كبير على تطبيقها في المؤسسة: إن إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتأثر وبشكل متزايد بمدى إدراك مسيري هذه الأخيرة وإحساسهم بمسؤوليتهم اتجاه المجتمع والبيئة.

ح. المسؤولية المجتمعية قريبة من مفهوم الإدارة بالقيم: يسترشد تطبيق المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبادئ الإدارة بالقيم، ولاسيما في المؤسسات الأكثر إبداعا وابتكارا.

خ. يلعب الأطراف ذات المصلحة دورا رئيسيا: على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر الأطراف ذات المصلحة بشكل كبير، إيجابيا أو سلبيا، على عملية إدماج المسؤولية المجتمعية. فمن جهة تشجع المؤسسات على تبنيها من خلال الضغط عليها، ومن جهة أخرى تثبطها نتيجة كثرة مطالبها.

د. المسؤولية المجتمعية لها تأثير على حالة قطاع الأعمال: نظرا لبعدها المستقبلي، تمنح المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية طرح منتجات خاصة بها في السوق.

ذ. يلعب العمال دورا مهما في إدماج المسؤولية المجتمعية: حيث يعتبر العمال هم أصحاب المصلحة الرئيسيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث التأثير في نشاطها والتأثر به.

ر. المسؤولية المجتمعية تؤثر على سمعة المؤسسة وتمنحها رخصة للعمل: يحسن تبني المسؤولية المجتمعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صورتها وسمعتها وسط المجتمع الذي تعمل فيها، وهو الأمر الذي يمنحها رخصة للعمل ويمكنها من الاندماج بسلاسة في المجتمع.

3. أدوات المسؤولية المجتمعية للمؤسسات

نظرا للأهمية التي تتمتع بها المسؤولية المجتمعية والفوائد التي يمكن أن تجلبها للمؤسسة أو المجتمع على حد سواء، أصبحت تحظى باهتمام بالغ من المؤسسات التي تسعى إلى تبني هذا المفهوم. من خلال الاعتماد على أدواتها والمتمثلة في:

1.3 المبادئ التوجيهية:

إن الحديث عن المبادئ التوجيهية التي وضعتها المنظمات الدولية، يؤدي إلى الحديث عن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE¹، إضافة إلى الميثاق العالمي (Pacte mondial) للأمم المتحدة.

1.1.3 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): لقد اعتمدت المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية سنة 1976، وتمت مراجعته سنة 2000. وتهدف هذه المبادئ إلى تشجيع تسيير أفضل للمؤسسات في إطار العولمة. وقد وافقت الدول الأعضاء على الانضمام لهذه المبادئ، لأنها تضع قوانين توجيهية أوصت المنظمة المؤسسات على استخدامه إن لم يكن لديها قواعدها الخاصة.

ومن أجل أن يتناسب سلوك المؤسسات مع سياسات الحكومة وتوقعات المجتمع، تمس المبادئ التوجيهية عدة مواضيع مختلفة، مثل الشغل والعلاقة مع الشركاء الاجتماعيين، حقوق الإنسان، البيئية، الإفصاح عن المعلومات، مكافحة التلوث، مصالح المستهلكين، العلم والتكنولوجيا، المنافسة والجمالية...¹

2.1.3 الأمم المتحدة ONU: اعتمد الميثاق العالمي للأمم المتحدة سنة 1999 في المنتدى الاقتصادي العالمي

بدافوس. ويهدف إلى السماح لكل الشعوب بالاستفادة من الامتيازات الناتجة عن العولمة، وجعل الأسواق العالمية تتبع قيم وممارسات تسمح بالاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

إن هذا الميثاق مستلهم من العديد من البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للعمل، وهو يشكل قاعدة توجيهية للمؤسسات، تضم مجموعة من المبادئ ترجع إلى: البيان العالمي لحقوق الإنسان، بيان المرتبط بالمبادئ والقوانين الأساسية للعمل، بيان ريوديجانيرو حول البيئة والتنمية، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التلوث. ويهدف الميثاق العالمي إلى تشجيع أكبر عدد ممكن من المؤسسات على تبني المسؤولية المجتمعية، وهو يحث المؤسسات على عرض مدى تطابق نشاطاتها مع مبادئها ضمن تقريرها السنوي.

2.3 القوانين التوجيهية (Codes de conduit): تعتبر القوانين التوجيهية الأداة الأكثر استخداما في مجال

المسؤولية المجتمعية للمؤسسة، وتختلف التعريفات المقدمة لها تماما مثل المسؤولية المجتمعية. فيمكن القول أنها مجموعة من المبادئ، السياسات أو المعايير الخاصة التي تبادر المؤسسة طواعية لإتباعها.

¹ OECD Working Party of the Trade committee, *Codes of corporate conduct, an expanded review of their contents*, TD/TC/WP(99)56/FINAL, Paris, 2000.

هذه المبادرات تتعلق عادة بالأعمال التجارية، مبادئ وقيم المؤسسة، المعايير البيئية، شروط العمل وحقوق الإنسان.¹

وقد حدد تقرير كندي حول القوانين التوجيهية أربعة عوامل تبين الفوائد من تطبيق أو وضع هذه القوانين:

✓ جوارية هذه القوانين مقارنة بالقوانين المركزية للمؤسسات؛

✓ التوجهات المذهبية للمؤسسات؛

✓ وجود آليات تالية و/أو مكملية؛

✓ القراءة الإستراتيجية لاحتمالات عرض القواعد.²

ويعود وضع وتطبيق القوانين التوجيهية في المؤسسة إلى العديد من الأسباب، منها:

✓ تحسين صورة المؤسسة، حيث تقوم المؤسسة بوضع أو تعديل قواعدها عقب وقوع مشاكل أو استجابة لضغوط المجتمع؛

✓ منع أطراف أخرى مثل الحكومات من فرض قواعدها على المؤسسة؛

✓ تعتبر أداة هامة لجذب اليد العاملة؛

✓ تمثل فرصة للمؤسسة لوضع آليات داخلية موحدة في كامل المؤسسة بما في ذلك الفروع التابعة لها.

تصنف القوانين التوجيهية وفق الجهة التي تقوم بوضعها إلى عدة أصناف نذكر منها: القوانين التوجيهية الخاصة بالمؤسسة، القوانين التوجيهية الخاصة بالجمعيات التجارية، القوانين التوجيهية الخاصة بالأطراف ذات المصلحة، إضافة إلى القوانين التوجيهية النموذجية.³

والملاحظ أن القوانين التوجيهية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليلة جدا مقارنة بالمؤسسات الكبرى، وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات تحظى باهتمام أقل، وتخضع لضغوط أقل، ما يجعل هذه القواعد دون أهمية في نظرها.

¹ Emilie Villemure, *La convention collective : un instrument de responsabilité sociale des entreprises*, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maître ès sciences, Université de Montréal, 2009, P 28.

³ Vallée G et autres., *Les codes de conduite des entreprises multinationales canadiennes : aux confins de la régulation privée et des politiques publiques du travail*, Conseil de recherches en sciences humaines et Commission du droit, Canada, (2003), P 05.

³ Lenkins R, *Corporate Codes of Conduct, Self Regulation in a Global Economy*, Technology, Business and Society, Programme Paper Number 2, United Nations Research Institute for Social Development, April 2001.

3.3 شهادات التقييم البيئية والاجتماعية:

على عكس القوانين التوجيهية، يتم وضع شهادات التقييم من قبل أطراف خارج المؤسسة. فهي وسيلة للتقييم الاجتماعي في شكل تناغم مع المعايير الاجتماعية والبيئية، والدخول في مقاربة طوعية للاستجابة لمتطلبات السوق. ويمكن أن تأخذ هذه الشهادات شكل علامة تجارية أو شعار أو نص يهدف إلى تمييز المنتج، الخدمة أو المؤسسة المعنية.

وفي الغالب، تقوم هذه العلامة بتعريف خصائص المنتج الاجتماعية والبيئية للمستهلكين أو الشركاء التجاريين المستقبليين. وتنقسم هذه الشهادات إلى قسمين: الأولى تسعى إلى تقييم المؤسسة من خلال التأكد من احترامها للقوانين الأساسية للعمل، أما الثاني فتقوم بتقييم المنتجات مباشرة. فمثلا، يقيس معيار ISO 14001 الآثار البيئية للمؤسسة، فيما يقوم معيار OHSAS 18000 بتقييم مكان العمل الذي يحترم المعايير أو الشروط المنصوص عليها، كما نجد أيضا معيار ISO 26000 المرتبط بالمسؤولية المجتمعية.

4.3 الاستثمار المسؤول اجتماعيا:

يعرف الاستثمار المسؤول اجتماعيا على أنه نوع من الاستثمار يقوم بمراعاة الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية إضافة إلى الأهداف المالية التقليدية، من خلال استخدام سياسات وأدوات الإدارة. بمعنى الاستثمار الذي يحقق التوافق بين الأهداف المالية والمبادئ المجتمعية، الأخلاقية والبيئية. في سنوات التسعينات، عرف الاستثمار المسؤول اجتماعيا طفرة حقيقية مع تنوع مجالات الاهتمام، فقد شهد ظهور التمويل التضامني، الذي يتمحور حول تلبية حاجيات المجتمع، ومساهمة فاعلين جدد على الساحة المالية، مثل تحويلات العمال.¹

أما اليوم فيمكن الحديث عن وضع إطار مؤسسي للاستثمار المسؤول اجتماعيا، والذي لم يعد مفروضا من طرف الحركات المجتمعية فقط وإنما من طرف الصناعة المالية أيضا والتي تستجيب للمطالب الأخلاقية.

ونظرا لوزنهم المالي، يمكن للمستثمرين والمساهمين دفع المؤسسة إلى الاهتمام بالقضايا المجتمعية، الأخلاقية والبيئية، من خلال نشاطين رئيسيين: الأول هو الاستثمار الانتقائي، والمتمثل في تفضيل المستثمرين اقتناء

¹ Gendron C, *Envisager la responsabilité sociale dans le cadre des régulations portées par les Nouveaux mouvements sociaux économiques*, Chaire de responsabilité sociale et de développement durable, Montréal, École des sciences de la gestion, UQAM, no 01-2002.

أسهم الشركات ذات الأداء الاجتماعي العالي على عكس المؤسسات الأخرى؛ أما الثاني فيتمثل في العلاقة بين المستثمرين والمؤسسة، حيث يؤثر المساهمون، باعتبارهم أحد الأطراف ذات المصلحة، على سياسات المؤسسة.

5.3 تقرير المسؤولية الاجتماعية:

يعد نشر تقارير حول المسؤولية الاجتماعية استجابة لضغوط مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع، والتي تريد التعرف على السياسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسة؛ إضافة إلى أن بعض القوانين تفرض على المؤسسات التي تعمل في قطاعات معينة نشر تقارير مماثلة. وفي هذا المجال يرى Gendron من جهة أن نشر هذا النوع من التقارير شائع جدا وعلى نطاق واسع، ومن جهة أخرى أن محتواها متغير نظرا لنقص المعايير المستخدمة في المجال البيئي والاجتماعي، مقارنة مع البيانات المالية التي تتبع إطارا عاما محددًا.

تعالج هذه التقارير العديد من المواضيع مثل: الأداء المالي، نشاط مجلس الإدارة، العلاقة مع المجتمع والعمال إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال البيئة. كما تضم عادة كلمة الإدارة العليا تعرف فيها بالتقرير والهدف من إعدادة إضافة إلى مهمة المؤسسة.¹

4. مواءمة إطار المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد بينت Sandrine Berger-Douce من خلال الدراسة التي أجرتها، أن هناك نوعين من العقبات: الأولى داخلية وتتعلق بخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والثانية خارجية وهي مرتبطة بقلة أدوات المسؤولية الاجتماعية المسخرة لهذا النوع من المؤسسات.²

1.4 مواءمة مرتبطة بخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك اختلاف كبير بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى، سواء من حيث التنظيم والإدارة، الموارد المالية والبشرية، العلاقة بين الإدارة والعمال وضغوط النقابات والمساهمين. وبذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزات خاصة، والتي يشكل بعضها عائق أمام تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

وفيما يلي العقبات التي ذكرها مسيروا المؤسسات خلال المسح الذي أجرته *ACFCI** في أكتوبر 2006، حيث خلصت الدراسة إلى أن العائق الرئيسي يتمثل في انعدام الوقت لتطبيق هذا المفهوم وهو ما أشارت إليه

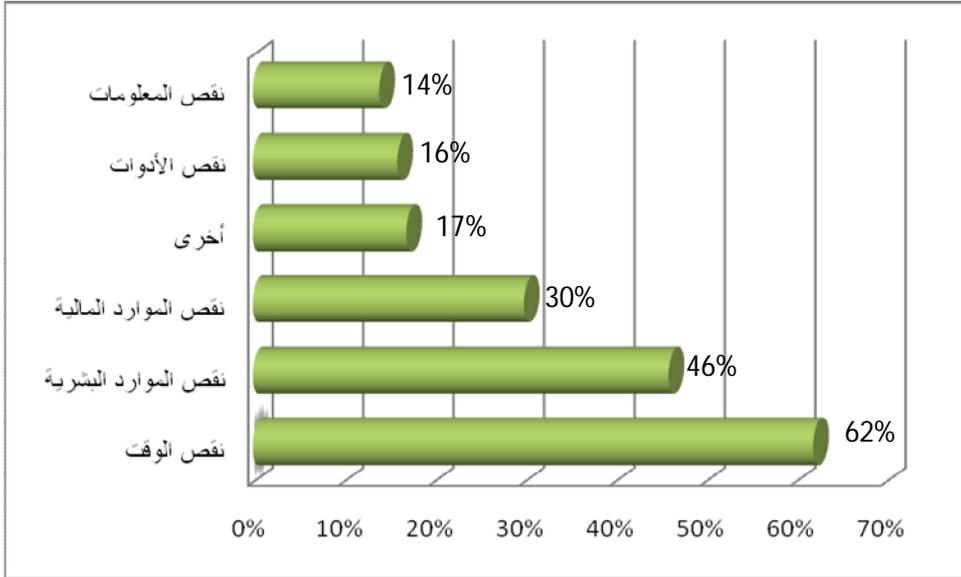
¹ GENDRON C, *Les rapports de responsabilité sociale et de développement durable des entreprises financières d'économie social*. Une analyse préliminaire, Chaire de responsabilité sociale et de développement durable, Montréal, École des sciences de la gestion, UQAM, no 10- 2006.

² Berger-Douce Sandrine, *Freins et moteurs de l'engagement des PME dans une démarche de management environnemental*, in Lettre du management responsable numéro 7, janvier 2007

* Assemblée des chambres françaises de commerce et d'industrie.

62% من المؤسسات، يأتي بعده نقص الموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال 42%، إضافة إلى قلة الموارد المالية 30%، وأشارت 16% إلى نقص الأدوات التي تتوافق وخصائصها، إضافة إلى نقص المعلومات 14%¹ والشكل التالي يوضح ذلك:

رقم (3.1): عوائق إدماج المسؤولية المجتمعية في الم ص م



Source: Assemblée des chambres françaises de commerce et d'industrie, *La prise en compte du développement Durable et de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise par les PME/PMI*, octobre 2006.

كما أشارت الدراسة التي قام بها المرصد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002 إلى أن ثقافة المؤسسة يمكن أن تكون عائقاً أمام تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية، حيث تنظر أغلب المؤسسات إلى هذا المفهوم على أنه تكاليف إضافية يجب تجنبها وليس استثمار له عوائد إيجابية على المؤسسة.² وسيتم التركيز في هذا العنصر على أولاً على صعوبة تعبئة الموارد ومن ثم على الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن تشكل عقبة أمام إدماج المسؤولية المجتمعية.

1.1.4 صعوبة تعبئة الموارد الضرورية: على عكس المؤسسات الكبرى تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقصاً في الموارد الضرورية لإدماج المسؤولية المجتمعية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الموارد متعددة فلا يتعلق الأمر بالموارد المالية فقط وإنما هناك أيضاً الموارد البشرية إضافة إلى الوقت.

¹ Assemblée des chambres françaises de commerce et d'industrie, *La prise en compte du développement Durable et de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise par les PME/PMI*, octobre 2006.

² Observatoire des PME européennes, *Les PME et les responsabilités sociale et environnementale*, 2002, pages 45-46.

فبالنسبة للموارد المالية، أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك الإمكانيات اللازمة لتحمل تكاليف مبادرات المسؤولية المجتمعية مثل وضع نظام رسمي لإدارتها والتقرير عنها. فالحصول على شهادة الإيزو مثلا يشكل مخاطر مرتبطة بتكاليفها الغير قابلة للاسترداد، والتي يتمثل الجزء الظاهر منها في اللجوء إلى مكاتب استشارة لوضع نظام للتقييس، وفي بعض الأحيان توظيف مسؤول للتنمية المستدامة. كما يضيف Olivier Torrès تكاليف خفية متعلقة بإشراك جميع عمال المؤسسة ومسيريتها.¹

وعليه يتطلب إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغيير السياسات التمويلية للمؤسسة واللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وهو من الصعوبة بما كان نظرا لعزوف مسيري هذه المؤسسات عنه حفاظا على استقلاليتهم في إدارة مؤسساتهم. وأخيرا وبسبب ضعفها الاقتصادي، تعتبر الاستثمارات طويلة الأجل والمتعلقة بالمسؤولية المجتمعية أمرا ثانويا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبعيدا عن العوائق المالية، يجب الأخذ بعين الاعتبار عامل الوقت، فحسب Marchesnay Michel المورد الأكثر ندرة والذي يلعب دورا محوريا هو الوقت. حيث من المعلوم أن عملية إدماج المسؤولية المجتمعية، أو إجراءات التقييس تتطلب وقتا (بين 18 إلى 24 شهر)، في حين أن مسيري المؤسسات ليس لديهم الوقت عادة لمتابعة المسألة وتحديد الدعائم والأدوات المناسبة لها²، فعادة ما يكون عليهم متابعة جميع أنشطة المؤسسة: المشتريات، التمويل، الموارد البشرية، العلاقات العامة وغيرها.

إضافة إلى ضيق الوقت، لا تضم أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موارد بشرية مختصة في مجال المسؤولية المجتمعية، ما يحول دون قدرتها على إدماج هذا المفهوم. فعلى المسير أن يكون المروج لعملية التغيير الثقافي في المؤسسة، والمسؤول عن شرح الأسباب التي دفعت المؤسسة للسعي إلى تبني هذا النهج، والحرص على أن يفهم الجميع الاتجاهات الجديدة الواجب إتباعها. إذن فعليه أن يضمن التسيير الجيد للمؤسسة وفي نفس الوقت المشاركة الفعالة في التغييرات التنظيمية التي يتطلبها تطبيق المسؤولية المجتمعية في نفس الوقت، وهو ما لا يستطيع المسيرون تنفيذه في الغالب.

إضافة إلى ضيق الوقت ونقص الموارد البشرية المؤهلة، هناك عقبة أخرى، تتمثل في نقص المعلومات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتركيز أغلب الدراسات على تجارب المؤسسات الكبرى جعل مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشعرون أنهم غير معنيين بهذا الأمر.

¹ Torrès O, *PME : de nouvelles approches*, Economica, 1998, page 136.

² Torrès, O., *Les PME, Dominos Flammarion*, Economica, 1999, page 65.

2.1.4 مصم تناسب الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع متطلبات المسؤولية

المجتمعية: يتمركز تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول مسيريتها؛ وبالتالي فمن خلالها تأتي الإرادة لتطبيق سياسات تتعلق بالمسؤولية المجتمعية. وعليه فالممول الشخصية للمسيرين تمثل العامل الأكثر تأثيراً والذي يحدد مدى ونوع النشاطات المسؤولة التي يجب أن تقوم بها المؤسسة، كما أن اجتماع الملكية والتسيير في شخص واحد، في أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجعله بعيداً عن ضغوط المساهمين في ما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية*¹.

علاوة على ذلك، فالنقابات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نادرة، ما يعني انعدام أي تأثير من هذا الجانب على مسيري المؤسسة لإتباع منهج المسؤولية المجتمعية، فلا يمكن تطبيق هذا المفهوم ما لم يكن للعمال إمكانية للتعبير عن مطالبهم. بالإضافة إلى أن القيود التي تفرضها السلطات العمومية تكون في العادة أقل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبرى، خاصة في مجال البيئة.

وعليه فإدماج المسؤولية المجتمعية يعتمد بشكل كامل على القناعات الشخصية لرؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وحسب Julien et Marchesnay هناك نوعين من رؤساء المؤسسات، حيث يعتمدان في تصنيفهما على ثلاث تطلعات: الاستدامة، الاستقلالية والنمو.

أ. **الصف الأول:** رؤساء المؤسسات من نوع PIC** (الاستدامة، الاستقلالية والنمو)، يهدف هذا الصف إلى ضمان التحكم في مؤسسته، بمعنى الحفاظ على استقلاليتها ونقلها إلى أولاده من بعده، ولذا سيحاول التقليل من الاستثمارات غير العينية؛ وعليه فهو لن يحاول إدماج مفهوم المسؤولية المجتمعية إلا إذا اضطر إلى ذلك، مثلاً في حالة تبني جميع المنافسين لهذا المفهوم، أو نتيجة للضغوطات المتزايدة من عملائه.

ب. **الصف الثاني:** رؤساء المؤسسات من نوع CIP*** (نمو، استقلالية، استدامة)، ويهدف هذا الصف إلى تحقيق نسبة نمو عالية لمؤسسته، وبالتالي فهو يبحث عن أي نشاط يرفع من مردودية مؤسسته على المدى القريب، مع السعي إلى المحافظة على الاستقلالية في اتخاذ القرار. إذا يمكن أن يهتم بإدماج المسؤولية المجتمعية إذا كانت تساهم في نمو مؤسسته².

¹ Lapointe A, Gendron C, *La responsabilité sociale d'entreprise dans la PME : option marginale ou enjeu vital ?* octobre 2004, page 18.

* يمكن أن يمثل اجتماع الملكية والتسيير دافعا لإدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حالة وعي المسير بأهمية تحمل هذه المسؤولية.

** PIC = (Pérennité, Indépendance, Croissance)

*** CIP = (Croissance, Indépendance, Pérennité)

2 Julien, PA., Marchesnay, M., *La petite entreprise*, Vuibert, 1988, p 67.

بعيدا عن الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هناك عائق آخر وهو قدرتها على الاتصال. فعلى عكس المؤسسات الكبرى، لا تشعر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحاجة إلى نشر أنشطتها في مجال المسؤولية المجتمعية، كما أن التقارير الدورية المتعلقة بأنشطتها الاجتماعية والبيئية لا تلاقي اهتماما كافية يبرر الوقت والمال المستثمر لإعدادها نظرا لكون أغلبها معروفة على المستوى المحلي فقط؛ إضافة إلى أن لعملية الاتصال تكاليف كبيرة بالنسبة لهذه المؤسسات. زيادة على أن عملية الاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسط غالبا ما تتميز بعدم الرسمية، سواء خارج المؤسسة أو داخلها.¹

هذه الخصائص التنظيمية والمحدودية في نشر المعلومات، يجعل من الصعب إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يتطلب استخدام نمط إدارة مخطط ويستند إلى إجراءات مكتوبة. وعليه فالمؤسسات التي تريد تبني هذا المفهوم يجب أن تحاظر بإدماج تغييرات، لا تضمن أن يتقبلها العمال والموظفون بصفة إيجابية.

2.4 مؤايق مرتبطة بتقييم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تبعاً للكتاب الأخرى حول المسؤولية المجتمعية الموضوع من طرف اللجنة الأوروبية سنة 2001، تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أدوات خاصة لتقييم نفسها، تتلاءم مع حجمها وإمكاناتها، من أجل تقييم وإصلاح نشاطاتها الاجتماعية والبيئية. في حين أن الأدوات الموجودة في هذا المجال قليلة وغير كاملة نظرا لقلّة تجربتها؛ إن هذا النقص في الأدوات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية لا يشجع رؤساء المؤسسات على تبني هذا المفهوم.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص في الموارد البشرية والمالية لتقييم المسؤولية المجتمعية وتصحيح أنشطتها، ولذا بحاجة إلى أدوات خاصة تتناسب مع خصائصها، لتقييم نفسها وإرشاد مسيرتها أثناء وضع سياساتها البيئية والاجتماعية. ومن هذه الأدوات:

أ. دليل الأداء العام (Le guide de la performance globale): وضع سنة 2002 من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تمت تجربته في 400 مؤسسة سنة 2003/2002. هذا الدليل سهل ويتكون من 100 سؤال، مقسمة على ثمانية فصول، تعالج مبادئ: الحوكمة، العملاء، العمال، الموردين، المساهمين، الأداء الاقتصادي، النشاطات اتجاه البيئة والمجتمع.

¹ Torrès O, *op.cit.*, p 138.

ب. الميزانية المجتمعية (Bilan Sociétal): أنشأ في 1996، هذه الأداة هي أكثر ثقلاً ولكنها أكثر طموحاً؛ فهي تهدف إلى إدراج جميع الأطراف ذات المصلحة، وهي تتكون من 320 سؤال على الأكثر مقسمة إلى تسع مجالات.

ت. أداة أفنور (Afnor): تم وضعها سنة 2003، و SD 21000 غير مكلفة (73 أورو) وموجهة لرؤساء المؤسسات مهما كان حجمها أو مجال نشاطها؛ حيث تضم التحديات الكبرى للتنمية المستدامة، وهي مكونة من ثلاثة أقسام. الأول يتعلق بتقييم المؤسسة؛ والثاني يعالج مسألة تطبيق المسؤولية المجتمعية، ويهدف إلى تسهيل خيارات المؤسسة؛ أما الثالث فيقترح توصيات لوضع نظام إدارة مسؤول اجتماعياً.

ث. دليل المسؤولية المجتمعية (Le guide CSR Europe-Alliances): يهدف إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وضع نظام إدارة مسؤول اجتماعياً، من خلال توضيح أن الأنشطة المسؤولة اجتماعياً تساهم في تحسين أداء المؤسسة، وقد وضع بطلب من اللجنة الأوروبية.¹ إن هذا التصنيف لأدوات التقييم المتوفرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يبين جيداً أنها مازالت قليلة، وغير معروفة وقليلة الاستخدام من طرف المؤسسات.

¹ Dans Alternatives économiques, hors-série n°20, septembre 2005, page 102

خلاصة الفصل

إن تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يعد يقتصر على أدائها الاقتصادي وتحقيق الربح فقط وإنما هناك العديد من العوامل الأخرى والمتمثلة في مدى الاهتمام بالمسائل البيئية والسعي إلى حمايتها إضافة إلى المساهمة في حل المشاكل التي يواجهها المجتمع، وهو ما يعرف بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسة.

نظرا للخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن المسؤولية المجتمعية في هذه المؤسسات لها مميزات الخاصة، حيث يعتبر مسير المؤسسة هو المسؤول الأول عن إدماج هذا المفهوم، كما أن مجالات المسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متعددة ويغلب عليها الطابع القطاعي، إضافة إلى أن العمال يشملون أكثر الأطراف ذات المصلحة تأثيرا، وغيرها من الخصائص الأخرى.

كما أن إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر ذو أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة، حيث تساهم في تحسين صورة المؤسسة وتوسيع حصتها من السوق، المساهمة في الرفع من مردودية العمال من خلال تحسين ظروف العمل وتحقيق الرضا لدى العمال وغيرها؛ إضافة إلى أهميتها بالنسبة للمجتمع، من خلال الرفع من مستوى المعيشية عن طريق تحسين الخدمات المقدمة للسكان والارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد؛ كما يساهم إدماج المسؤولية المجتمعية في تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية.

غير أن إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجه العديد من المشاكل التي يمكن أن تعيقه، وهي على صنفين: عوائق متعلقة بخصائص هذه المؤسسات، ومنها: العوائق المتعلقة بالخصائص التنظيمية، وصعوبة تعبئة الموارد اللازمة؛ وعوائق متعلقة بتقييم المسؤولية المجتمعية، والمتمثلة في قلة الأدوات الموجهة لهذا النوع من المؤسسات والتي تتناسب مع احتياجاتها في هذا المجال.

الفصل الثاني:

التنمية المستدامة والأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

لقد أُلزمت العديد من الاعتبارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعاصرة بقبول القيام ببعض الأنشطة ذات المضموم البيئي والاجتماعي بهدف تحقيق التنمية المستدامة، فإدراك هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة أن أنماط الإنتاج والاستهلاك الراهنة ليست مستدامة، وعليها إن كانت تريد البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية أن تدرج - بشكل تدريجي ومتواصل - في استراتيجياتها ومخططاتها بعيدة المدى الاعتبارات البيئية والاجتماعية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميع الأسواق وفرضت ظروف تنافسية جديدة.

إن اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجوانب البيئية والاجتماعية يتعدى مسؤوليتها الاقتصادية لتشمل بيئتها التي تعيش فيها. كما أنه، وإلى جانب التقارير المالية التقليدية التي تعكس النتائج الاقتصادية للمؤسسة، أصبح هناك تقرير حول المسؤولية المجتمعية تعده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو يعكس النشاطات والمساهمات التي قامت بها في سبيل تنمية المجتمع وحماية البيئة.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم الأداء البيئي والاجتماعي كأداة يمكن من خلالها للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالتطرق إلى النقاط التالية:

I. الإطار النظري للتنمية المستدامة.

II. الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III. قياس وعرض الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. الإطار النظري للتنمية المستدامة

عرف مفهوم التنمية منذ ظهوره العديد من التطورات والتغيرات التي كانت استجابة واقعية للمشاكل التي كانت تواجهها المجتمعات، وانعكاسا لتجارب الدول التي تراكمت عبر الزمن. فمن كونها تنمية اقتصادية تسعى إلى زيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، من خلال تبني استراتيجيات تصنيعية تعتمد على الاستغلال الأقصى للموارد الطبيعية، إلى اعتبارها تنمية اجتماعية تسعى إلى تحسين نوعية حياة السكان عن طريق مكافحة البطالة والفقر واللامساواة في توزيع الدخل، ثم تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية لا تهتم فقط بتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وإنما تهتم أيضا بكيفية توزيعه على المناطق والسكان، وهذا إلى غاية بداية الثمانينات، حيث زاد الاهتمام بالمشاكل البيئية التي أصبحت تهدد الحياة على كوكب الأرض نظرا لإهمال الأنماط التنموية السابقة للجوانب البيئية، وتعالق معها الأصوات المنادية بضرورة الوصول إلى نمط تنموي جديد يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية المجتمع إضافة إلى المحافظة على البيئة، وهو ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة.

1. السياقات التاريخية لظهور مفهوم التنمية المستدامة

إذا كان مصطلح التنمية المستدامة حديث نسبيا، فإن الاهتمام بالمشاكل البيئية الناجمة عن الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية من طرف الدول الصناعية الساعية إلى تحقيق معدلات نمو عالية، والآثار التي تخلفها مخرجاتها من نفايات تلوث المياه والهواء والتربة، وثقب طبقة الأوزون وغيرها، فيعود إلى النصف الثاني من القرن الماضي.

ففي سنة 1951 نشر الاتحاد العالمي لحماية البيئة (UICN)، والذي تم تأسيسه سنة 1948، أول تقرير له حول حالة البيئة في العالم، وقد تضمن هذا التقرير في فحواه العلاقة بين الاقتصاد والبيئة.¹ وفي سنة 1968 أنشئ ما أطلق عليه نادي روما، الذي ضم العديد من العلماء والاقتصاديين ورجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، وقد حث هذا النادي على ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.²

وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نفس السنة بعقد دورته الخامسة والأربعون، أين اتخذ قرارا أكد فيه على أهمية اتخاذ إجراءات مكثفة على المستويين الدولي والوطني لمواجهة المخاطر التي تهدد

¹ Lise Moutamalle, *L'intégration du développement durable au management quotidien d'une entreprise*, L'harmattan, France, 2004, p 17.

¹ محمد عبد البديع، *اقتصاد حماية البيئة*، دار الأمين، مصر، 2000، ص 294.

البيئة. كما دعا المجلس إلى عقد مؤتمر سنة 1972، وقام بتشكيل لجنة تحضيرية تتكون من 72 دولة تضم دولة عربية واحدة هي مصر.¹

وفي سنة 1972، نشر نادي روما تقريرا بعنوان "حدود النمو" يتمحور حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطي والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية، وتوقعات البيئة إلى غاية سنة 2100، ومن أهم ما وصل إليه هذا التقرير هو أنه سيحدث خلل خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة ... الخ.

كما تم في نفس السنة نشر دراسة جاي فورستر التي تضمنت نموذجا رياضيا لدراسة خمسة متغيرات أساسية وهي: استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية والتدهور البيئي. وقد بينت الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات لمدة ثلاثين سنة.²

وخلال الفترة من 5 إلى 16 جويلية من سنة 1972 انعقد المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول الإنسان والبيئة في ستوكهولم، بحضور 112 دولة من ضمنها 14 دولة عربية، إضافة إلى عدد كبير من المنظمات الدولية حكومية وغير حكومية والوكالات المتخصصة، وقد تم عرض العديد من القرارات المتعلقة بضرورة الترابط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

وطالبت الدول النامية بأولويتها في تحقيق التنمية، ذلك أن حماية البيئة يتطلب تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، كما وافقت هذه الدول على إدماج البيئة في استراتيجياتها التنموية لتفادي الوقوع في أخطاء الدول المتقدمة. وقد خرج المؤتمر بتبني 26 مبداء و 109 توصية بهدف توجيه العمل الدولي في هذا الصدد.³

وفي سنة 1980 نشر الاتحاد العالمي لحماية البيئة (UICN)، تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUME ومنظمة World Wildlife Fund (WWF)، تقريرا بعنوان "الإستراتيجية العالمية لحماية البيئة"، والذي يمثل ثمرة نقاش طويل وصعب بين نظرة حماية البيئة والتي تعتبر التنمية كعدو، وبين النظرة التنموية التي ترى أن حماية البيئة تشكل عائقا في طريق التنمية. وقد سمح هذا النقاش بالتقريب بين وجهات النظر المختلفة، من خلال استخدام مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة.⁴

¹ الطاهر خامرة، المسؤولية المجتمعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص 25.

² محمد عبد البديع، المرجع السابق، ص 294.

³ خالد بوجدار، مساهمة في تحليل وقياس تكاليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي مع دراسة ميدانية على مصنع إسمنت بحامة بوزيان قسنطينة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1997، ص 38.

⁴Patrick Matagne, *Les enjeux du développement durable*, L'harmattan, France, 2006, p 30.

وفي سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية، أكد الخطر المحيط بالبيئة في العالم، وأشار التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية في طريقها إلى الانقراض، كما بين أن لأنشطة البشرية لعام 1981 خلفت 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون. وفي 28 أكتوبر من نفس السنة أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي الهادف إلى تقويم أي نشاط إنساني يمكن أن يؤثر على البيئة، وأكد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.¹

وفي سنة 1983 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (CMED) مكونة من مجموعة من الشخصيات السياسية الممثلة للدول الأعضاء في الجمعية العامة وتحت رئاسة السيدة "غرو هار لم برندتلند" رئيس وزراء النرويج السابقة، وتمثل مهام هذه اللجنة في:

- ✓ تحليل المشاكل البيئية والمشاكل المتعلقة بالتنمية، واقتراح حلول تكون واقعية وممكنة التطبيق؛
- ✓ تحديد نماذج جديدة للتعاون الدولي قادرة على دعم هذا الأخير وإحداث التغييرات المرجوة؛
- ✓ توجيه الاهتمام وتعبئة جميع الفاعلين المعنيين بتحقيق التنمية المستدامة.

وبعد أربع سنوات من العمل، وبالضبط في 27 أبريل 1987 قدمت اللجنة تقريرها بعنوان "مستقبلنا المشترك"، والمعروف أيضا "بتقرير برندتلند"، والذي يتكون من ثلاثة أجزاء: "الانشغالات المشتركة"، "المشاكل المشتركة" و"الجهود المشتركة". وقد ضم التقرير فصلا كاملا حول التنمية المستدامة. وأكد التقرير على العلاقة بين البيئة والتنمية، فبعض أنماط التنمية تؤدي إلى تدهور البيئة، من جهة، ومن جهة أخرى يمثل تدهور البيئة عائقا في طريق التنمية.²

وفي سنة 1990 تم إنشاء صندوق البيئة العالمي (FEM)، وهو مكلف بتوفير الموارد المالية لمعالجة المشاكل البيئية في الدول النامية. وقد استخدم هذا الصندوق، خلال السنوات الأربعة الأولى من إنشائه، حوالي ربع موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (PNUD) و65% من موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وفي سنة 1992 وبالضبط في الفترة الممتدة من 3 إلى 14 جوان انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية والمعروف "بقمة الأرض" في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، وهو أول مؤتمر عالمي في هذا المجال تم

¹ خالد بوجعدار، المرجع السابق، ص 38.

² Catherine Aubertin et Franck-Dominique Viven, *Le Développement durable: enjeux politique, économique et sociaux*, La documentation Française, France, 2006, p 30.

التصديق فيه رسمياً على فكرة التنمية المستدامة. وقد حضر المؤتمر حوالي 40000 شخص و108 رئيس دولة وحكومة، ممثلين لـ 172 دولة¹ وقد وضعت الدول المشاركة القواعد الأساسية لبرنامج عمل على المستوى العالمي، الوطني والمحلي، يتكون من مجموعة من التوصيات (27 مبداء) حول التوجهات المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي ما يعرف بالأجندة 21 أو جدول أعمال القرن 21². إضافة إلى ذلك خرج المؤتمر بالنتائج التالية:

- ✓ وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية، كمعاهدة لتغير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي؛
 - ✓ إعلان ميثاق للأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم بها الشعوب في العلاقات في ما بينها، ومع البيئة؛
 - ✓ وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصاً في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية؛
 - ✓ إقرار إتاحة التكنولوجيا البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية؛
 - ✓ بحث مسألة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستشرف على عملية التنفيذ.
- وفي سنة 1993، انعقد المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان في العاصمة السويسرية فيينا، وقد أكد المؤتمر على حق الشعوب في بيئة صحية، وحقهم في التنمية.
- وفي سنة 1994، تم تبني اتفاقية محاربة التصحر في الدول المتضررة من الجفاف والتصحر خاصة في إفريقيا. كما انعقد في نفس السنة المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية في القاهرة، ومن بين الأهداف الموضوعية في هذا المؤتمر:
- ✓ إدماج المشاكل البيئية في السياسات التنموية، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة؛
 - ✓ الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والديمقراطية عند وضع السياسات البيئية؛
 - ✓ دعم حرية المرأة.
- وبعدها بسنة (1995) وفي مدينة كوبنهاغن تم عقد القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية، بحضور 128 رئيس دولة وحكومة؛ وقد تبنت القمة بياناً حول التنمية المستدامة من أجل مكافحة الفقر، البطالة والتهميش الاجتماعي. كما عرفت نفس السنة عقد المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة في العاصمة الصينية بيجين، والذي التزم المجتمع الدولي من خلاله بالعمل من أجل ترقية المرأة.

¹ *idem*, p 31.

² Joël Ernult, Arvind Ashta , *Cahiers du CEREN 21*, Groupe ESC Dijon Bourgogne, France, 2007, p 6

وفي سنة 1997 عقدت القمة الثانية للأرض، والمعروفة أيضا بقمة "rio + 5"، وتم التطرق إلى التقدم الحاصل في الالتزامات المأخوذة في قمة ريو دي جانيرو سنة 1992، كما تم حل الخلاف الحاصل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حول التقليل من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.¹

وفي ديسمبر من نفس السنة تم إقرار بروتوكول كيوتو، الذي يعتبر خطوة هامة في طريق مكافحة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، وقد التزمت من خلاله 38 دولة صناعية باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، التحكم في استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام الطاقات المتجددة.²

وبعد عشر سنوات من انعقاد قمة الأرض وبالتحديد خلال الفترة من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهنزبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكد من التزام الدول بتحقيق التنمية المستدامة من خلال:

✓ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ بنود جدول أعمال القرن 21 والصادر في قمة الأرض سنة 1992؛

✓ تحديد التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانية تحقيق التنمية المستدامة؛

✓ اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتحقيقها؛

✓ تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.³

أما سنة 2004 فقد عرفت عقد أول مؤتمر عالمي حول الطاقات المتجددة، خلال الفترة 2-4 جوان، بمدينة بون الألمانية، وقد جمع 154 دولة.

وقد عرفت الفترة الممتدة من 3-14 ديسمبر 2007 عقد المؤتمر الدولي للتغيرات المناخية ببالي في اندونيسيا، وكان الهدف منها وضع خارطة طريق لمفاوضات تهدف إلى تمديد بروتوكول كيوتو إلى غاية 2012. وقد تمحورت النقاشات في هذا المؤتمر حول ارتفاع حرارة الأرض، رافعة عدة شعارات منها "حتمية التضامن الإنساني في عالم منقسم" داعية إلى ضرورة الإنصات إلى فئتين لا صوت لهم على الصعيد السياسي: فقراء العالم الثالث وأجيال الغد.⁴

¹ Catherine Aubertin et Franck-Dominique Viven, *op.cit*, p p 44-47.

² afnor, *Op.cit*, 2e édition, France, 2008, p 6.

³ د. عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، الملتقى الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أبريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 36-38.

⁴ دخيابة عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة - المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، الملتقى الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أبريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 79.

وفي السابع من ديسمبر سنة 2009 انطلقت فعاليات مؤتمر مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي بكوبنهاغن، والذي ركز على كيفية معالجة تأثيرات التغير المناخي الذي يحصل في الكرة الأرضية منذ فترة من الزمن. وقد انصب اهتمام قادة العالم وخبراء المناخ على استخدام التكنولوجيا النظيفة؛ وقد حضر المؤتمر أكثر من 20 رئيس دولة.¹

بعد عام على قمة كوبنهاغن، اجتمعت أكثر من 190 دولة في مدينة كانكون المكسيكية للمشاركة في اللقاء السنوي المخصص لمكافحة التغير المناخي، وذلك لإجراء مفاوضات تمتد من 30 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010 لإعطاء انطلاقة جديدة وإضفاء مصداقية لهذه العملية المعقدة.²

والشكل الآتي يوضح التطور التاريخي لظهور التنمية المستدامة:

¹ <http://www.mirayafm.org/arabic/index.php> le 17/08/2011 .

² <http://www.france24.com/ar/20101129-mexico-cancun-climate-change-summit-conferencele17/08/2011>.

الشكل رقم (1.2): السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة

- 2010 مؤتمر مكافحة تغير المناخ في كانكون - المكسيك
- 2009 مؤتمر التغير المناخي للأمم المتحدة للتغير المناخي في كوبنهاغن
- 2007 المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية في بالي - أندونيسيا
- 2004 مؤتمر عالمي حول الطاقات المتجددة بمدينة بون الألمانية
- 2002 المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ
- 1997 القمة الثانية للأرض (rio+5)، بروتوكول كيوتو
- 1995 القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن،
- 1995 المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة في بيكين.
- 1994 اتفاقية محاربة التصحر، المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية في القاهرة
- 1993 المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان في فيينا السويسرية
- 1992 قمة الأرض بريتو دي جانيرو
- 1987 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: تقرير "مستقبلنا المشترك"
- 1983 إنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (CMED)
- 1982 تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- 1980 ظهور مصطلح التنمية المستدامة
- 1972 نادي روما: تقرير حدود النمو، ومؤتمر ستوكهولم
- 1968 إنشاء نادي روما
- 1951 تقرير الاتحاد العالمي لحماية البيئة (UICN)

Source : Joël Ernult, Arvind Ashta , *Cahiers du CEREN 21*, Groupe ESC Dijon
Bourgogne, France, 2007, p 6

2. مفهوم ومبادئ التنمية المستدامة

استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم منذ أن طرح في قمة الأرض (بريو دي جانيرو عام 1992) وقد أحدث ذلك نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخرى كاستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي الذي صار يدرك حقيقة أن عملية التنمية ما لم تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية فإن كثيرا منها سوف يأتي بنتائج غير مرغوبة أو يحقق فوائد قليلة أو ربما يفشل تماماً، بل إن التنمية غير القابلة للاستمرار ستعمل على تفاقم المشكلات البيئية الموجودة حالياً مما يوجب إدراك حقيقة محدودية الموارد وقدرات النظم البيئية.

وتتعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة، ويطلق عليها البعض الآخر التنمية الموصولة، ويسمئها آخرون التنمية القابلة للإدامة أو التنمية القابلة للاستمرار وغيرها من المسميات.

1.2 تعريف التنمية المستدامة:

بالرجوع إلى المعنى اللغوي نجد أن التنمية المستدامة هي ترجمة للاسم الإنجليزي Sustainable development، وSustainable تعني الدوام أو الإدامة، والمأخوذة في اللغة العربية من فعل دام يدوم، الذي جاء بمعان عدة في لسان العرب، منها: التأني في الشيء، طلب دوامه والمواظبة عليه. وكلها معان مرتبطة بالمعنى الاصطلاحي، فالتنمية المستدامة تحتاج إلى تأن في رسم سياساتها وخططها وديمومة في مشاريعها وآثارها على المجتمع والبيئة ومواظبة في تنفيذ برامجها للحفاظ على مكتسباتها.¹

أما اصطلاحاً، فيوجد صنفان من التعريفات، حيث يمثل الصنف الأول تعريفات مختصرة سميت بالأحادية، وهي أقرب للشعارات، ومنها:

✓ التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.

✓ التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

أما الصنف الثاني فيمثل تعريفات أكثر شمولاً.² وفي هذا المجال تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم التنمية المستدامة، فثمة ما يزيد عن الستين تعريفاً لهذا النوع من التنمية، أهمها التعريف الذي أطلقته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي نشرته سنة 1987، حيث يعتبر أول استخدام رسمي

¹ عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، المرجع السابق، ص 23.

² http://www.beauty.tv/new/index.php?option=com_content&task=view&id=4805&Itemid=72. 05/04/2010.

لهذا المصطلح، ويعتبر هذا التقرير أن التنمية المستدامة: "هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها".¹

يتمحور هذا التعريف حول نقطتين أساسيتين، تتمثل الأولى في كون التنمية تتعلق بتوفير نوعية حياة أفضل من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية التي تضمن حياة كريمة للإنسان، أما الثانية فتتعلق بالبعد الزمني للتنمية حيث يرى هذا التعريف أن السياسات التنموية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في التنمية من خلال المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية التي تسمح لهم بتلبية احتياجاتهم.

أما البنك الدولي فيرى أن أساس الاستدامة هو رأس المال، وبذلك فهو يعرف التنمية المستدامة على أنها: "تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته عبر الزمن".

في حين يقر تقرير Maastricht أن التنمية المستدامة تتمثل في "تحقيق نمو مستدام يحترم البيئة وكذا يخلق أنماط تنموية وبالتالي استهلاكية جديدة تضمن رفاهية إنسان اليوم وعدم الإخلال برفاهية إنسان الغد".

أما المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر ريودي جانيرو سنة 1992 فيرى أن تحقيق التنمية يجب أن يتم بطريقة تضمن تلبية الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية على حد سواء؛ كما أشار المؤتمر في مبدئه الرابع إلى أن تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن أن يتم في معزل عن حماية البيئة.²

وحسب تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر سنة 1981 تحت عنوان (الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة) فإن التنمية المستدامة هي "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي، الذي يحتضن الحياة، وإمكاناته".³

أما مجلس منظمة الأغذية والزراعة فيرى أن التنمية المستدامة هي: "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة".⁴ وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تحافظ على الموارد الطبيعية من أراض ومياه ونباتات وموارد وراثية (حيوانية)، ولا تحدث تدهورا في البيئة؛ أي تلك التنمية الملائمة تكنولوجيا، المقبولة اجتماعيا، والسليمة اقتصاديا.

¹ Corine Gendron, *Le développement durable comme compromis*, Québec, 2006, p 166.

² Joël Ernult, Arvind Ashta, *op.cit*, p 8.

³ عبد الخالق عبد الله، *التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد*، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993، ص239

⁴ http://www.fao.org/docrep/004/x3307a/x3307a03.htm#P81_22522. 05/04/2010

وفقا لما سبق بالإمكان تعريف التنمية المستدامة على أنها: " تلك التنمية التي تسعى إلى تلبية حاجيات الأجيال الحالية ورفع مستوى معيشتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة الموارد الطبيعية على التجدد والمحافظة على البيئة، للسماح للأجيال القادمة بتلبية حاجاتهم".

من خلال التعريفات السابقة والمتعلق بالتنمية المستدامة يمكن استخلاص الخصائص التالية:

✓ على عكس التنمية الاقتصادية التي تركز فقط على الأداء الاقتصادي، تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والمحافظة على البيئة؛

✓ تعتمد التنمية المستدامة على إيجاد أنماط استهلاكية جديدة تضمن رفاهية الإنسان، وتراعي قدرة الموارد الطبيعية على التجدد؛

✓ تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية هي: النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية وحماية البيئة؛

✓ تستمد التنمية المستدامة مبادئها من خلال أفكار الفيلسوف جوناس (Jonas)، الذي يعتبر أول من أشار إلى مسؤولية الأجيال الحالية تجاه الأجيال المستقبلية،

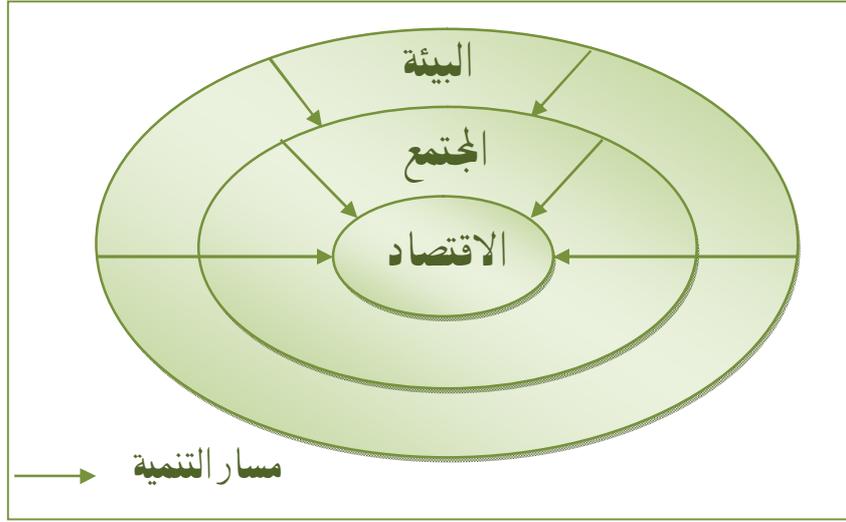
✓ يتم تحقيق الاستدامة من خلال المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية من أرض ومياه وهواء وغيرها، وتوريثها للأجيال القادمة كما تركتها لنا الأجيال السابقة أو أفضل؛

✓ تأخذ التنمية المستدامة البعد الزمني بعين الاعتبار، فهي لا تصبو إلى تطوير الأجيال الحالية فقط، وإنما تراعي قدرة الأجيال اللاحقة على تحقيق التقدم كذلك.

ويرى بعض الاقتصاديين أن الحوار حول التنمية المستدامة يركز على مقاربتين اثنتين، الأولى مقارنة بيئية، تعتمد على فكرة أن تنمية المجتمع تتطلب بيئة سليمة، وبالتالي تدهور البيئة يعيق العملية التنموية.

وهي ما يعرف بالاستدامة القوية. والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2.2): المقاربة البيئية للتنمية المستدامة (الاستدامة القوية).



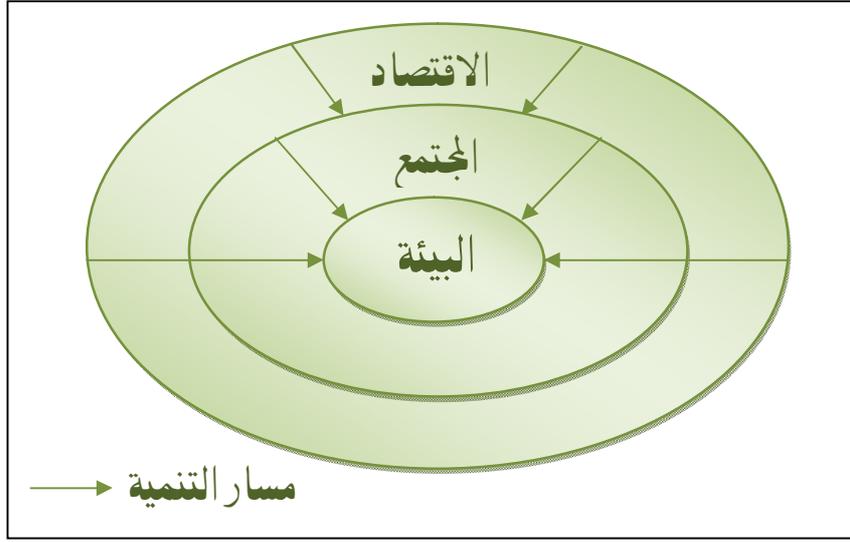
المصدر: عبد الله الحرثسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2005، ص 27 .

حسب هذا الشكل فإن مجال النشاطات الاقتصادية تقع ضمن مجال النشاطات الاجتماعية والتي تقع في مجال الدائرة البيئية، وعليه فإن النشاطات الاقتصادية ستنمو بوتيرة ضعيفة في المدى الطويل إذا تم الإضرار بشكل كبير بالبيئة، التي تمدها بمختلف الموارد.

إذن فإن فكرة الاستدامة القوية تفترض ضرورة بقاء جزء من رأس المال الطبيعي، على الأقل، ثابت لضمان الاستدامة البيئية. كما ترفض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال.¹ أما المقاربة الثانية فهي المقاربة الاقتصادية، وترى أن الازدهار الاقتصادي هو الذي يسمح بتقدم المجتمع وحماية البيئة، وهي ما يعرف بالاستدامة الضعيفة. والشكل الآتي يبين ذلك:

¹ سنوسي زليخة وبوزيان الرحمانى هاجر، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، الملتقى الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 127.

الشكل رقم (3.2): المقاربة الاقتصادية للتنمية المستدامة (الاستدامة الضعيفة).



المصدر: عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2005، ص28.

حسب هذا الشكل تركز النظرة الضعيفة للاستدامة على ضرورة المحافظة على ثبات رأس المال، وتعتمد في ذلك على فكرة بسيطة متمثلة في قاعدة Solow والتي مفادها أن "رأس المال الطبيعي غير القابل للتجدد يمكن إحلاله بمرور الزمن برأس المال التكنولوجي والمالي"، حيث يعبر بقاء رأس المال الإجمالي (الطبيعي + التكنولوجي + البشري + المالي) ثابتا شرطا كافيا لضمان الاستدامة البيئية.¹

2.2 مبادئ التنمية المستدامة:

تعتبر العلاقة بين النمو الاقتصادي من جهة والبيئة بكل مواردها من جهة أخرى، علاقة تكاملية وليست علاقة صراع وتنافر، حيث أن تحقيق النمو يحتاج إلى موارد البيئة ويعتمد على حمايتها، كما أن تحقيق التنمية يساهم في حماية البيئة ويقلل من استنزاف مواردها. إن هذه العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة هي التي حددت المبادئ الأساسية لمفهوم التنمية المستدامة، والتي تتمثل عموما في:

1.2.2 مبدأ العدالة: يمكن تقسيم هذا المبدأ إلى ثلاث مستويات، هي:

✓ في البلد الواحد أو داخل الدولة، ويركز هذا المبدأ خصوصا على توفير الاحتياجات الأساسية للجميع، من خلال التقسيم العادل للثروة (مكافحة الفقر)؛

¹ سنوسي زليخة وبوزيان الرحماني هاجر، المرجع السابق، ص 128.

✓ بين الدول أو الشعوب، يعتمد على معرفة الخصائص العالمية والمشاركة للبيئة، وضرورة تقسيم الموارد. ويشمل القضايا المتعلقة بتنمية دول الجنوب، التجارة العادلة ... الخ؛

✓ وأخيراً، فالتنمية المستدامة لا تفترض فقط العدالة بين أبناء الجيل الواحد (مكافحة الفقر، العلاقة بين دول الشمال والجنوب)، ولكن أيضاً بين الأجيال (استقرار المناخ، الحفاظ على التنوع البيولوجي، الخ)، وهذا يعني فتح الآفاق المكانية (العدالة بين الدول والشعوب)، والزمنية (العدالة بين الأجيال) على حد سواء.

2.2.2 مبدأ الوقاية: عرض هذا المبدأ في ديباجة الدستور الفرنسي سنة 2005، ويكمن في توقع ومنع الآثار البيئية السلبية الناجمة عن أي مشروع. وفي الواقع فهو يقارن بين الفوائد المادية الحالية والتكاليف المستقبلية التي يصعب تقييمها، والتي يحتمل أن تكون عالية ومخفية في كثير من الأحيان. ولهذا السبب فإن معظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالبيئة تذكر هذا المبدأ، وهي في كثير من الأحيان صعبة التطبيق. وعلى سبيل المثال فالولايات المتحدة الأمريكية وقعت على اتفاقية التغير المناخي غير أنها انسحبت من بروتوكول كيوتو الذي يعتبر النص التطبيقي لهذه الاتفاقية.

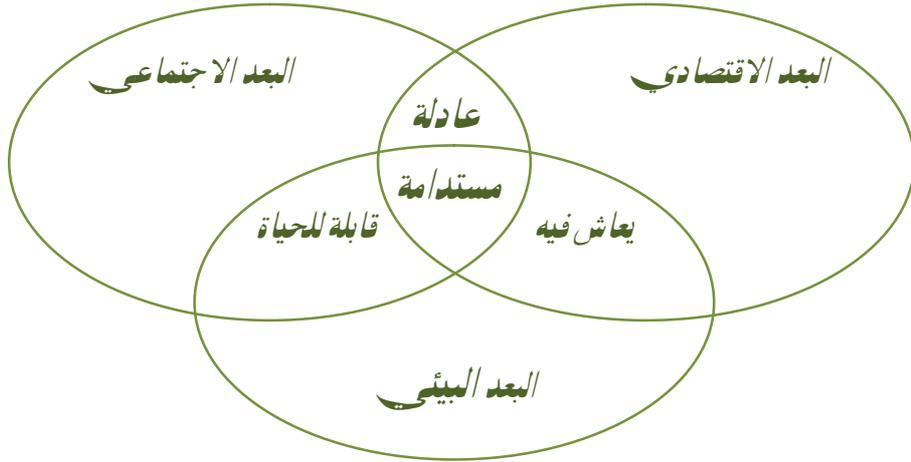
3.2.2 مبدأ المشاركة: التنمية المستدامة هي مسؤولية جماعية وتطلب المشاركة الفعالة والتعاون من قبل الجميع، وعلى جميع المستويات. فالتشاور والحوار على جميع مستويات القرار (منظمات دولية، دول وحكومات، مؤسسات، نقابات، منظمات غير حكومية، الجماعات المحلية، الخ) أصبح لا غنى عنه في إدارة مستدامة للموارد وبالتالي إحداث أنماط جديدة للحكومة.¹

3. أبعاد التنمية المستدامة

لقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرج عام 2002 ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة هي: البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

¹ Joël Ernult, Arvind Ashta , *op.cit*, p 9-10.

الشكل رقم (4.2): أبعاد التنمية المستدامة



Source : Karen Delchet, *développement durable L'intégrer pour réussir*, afnor, France,2007, p05.

وفيما يلي عرض لأبعاد التنمية المستدامة وفقا لما جاء في الشكل السابق:

1.3 البعد الاقتصادي:

يشمل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة العديد من النقاط نذكر منها:

1.1.3 كثافة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق العدالة في

استهلاك الموارد الطبيعية بين الشمال والجنوب، فالملاحظ الآن أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

2.1.3 إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء

تخفيضات مستمرة في مستويات الاستهلاك المسرفة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، من خلال تغيير أنماط الاستهلاك الحالية، التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهذدة بالانقراض.

3.1.3 **مسؤولية البلديات المتقدمة من التلوث وعن مهالته:** تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة

في محاربة التلوث، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات - وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي - كان كبيرا بدرجة غير مقبولة.

يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف واستغلال أقل للموارد، وتحويل اقتصادياتها نحو حماية البيئة والعمل معها.

4.1.3 **تقليص تبعية البلديات النامية:** تعني التنمية المستدامة هنا الحد من تبعية البلدان النامية للدول

الصناعية المتقدمة، والوصول بها إلى الاعتماد على نفسها في تحقيق التنمية، لبلوغ نوع من العدالة في العلاقات الدولية بين دول الشمال والجنوب.

5.1.3 **المساواة في توزيع الموارد:** إن التخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبح

مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتمثل الوسيلة المثلى للوصول إلى ذلك في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات أقرب إلى المساواة بين جميع الأفراد داخل المجتمع. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام استدامة التنمية.

6.1.3 **تقليص الإنفاق العسكري:** كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل

الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. فمن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من هذه الأموال الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.¹

2.3 البعد الاجتماعي:

في هذا البعد تبرز التنمية المستدامة كدعامة أساسية في محاربة الفقر والبطالة وتهميش المرأة، والتقليل من الهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، وتمثل عناصر هذا البعد فيما يلي:

1.2.3 **الاستقرار معدلات النمو الديموغرافي:** تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق استقرار معدلات نمو

السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس فقط لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية - التي تقدر بـ 80 مليون نسمة سنويا، 85% منها تتركز في الدول النامية - لا يمكن

¹ <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305> le 18/04/2010

للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة استيعابه، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية المحدودة وكذلك على إمكانيات الدول وقدراتها الاقتصادية.¹

2.2.3 أهمية توزيع السكان: إن لتوزيع السكان أهميته، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية

يخلف عواقب بيئية كارثية؛ فهي تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها.

ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة النزوح إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية السلبية للتحضر.

3.2.3 الاستثمار الكامل للموارد البشرية: كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية

استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الفقر؛ والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والتقنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية. حيث من المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية.

4.2.3 الصحة والتعليم: يتفاعل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى،

فالوصول على مياه الشرب النقية والرعاية الصحية والغذاء الكافي من أهم مبادئ التنمية المستدامة، فقد وضعت الأجندة 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة، أهمها توفير الرعاية الصحية الضرورية خاصة في المناطق الريفية ومحاربة الأمراض الناجمة عن الأخطار البيئية.

كما يعتبر التعليم من أهم متطلبات التنمية المستدامة، حيث أنه من أهم المواد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة؛ وحسب الأجندة 21 يتمحور التعليم حول ثلاثة أهداف هي: إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، زيادة فرص التدريب، وتحسين النوعية العامة.²

5.2.3 الأسلوب الديمقراطي في الحكم: إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة

من تمسهم القرارات، في التخطيط لها وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك

¹ د. بوعشة مبارك، التنمية المستدامة: مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، الملتقى الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أبريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 60.

² د. بوعشة مبارك، المرجع نفسه، ص 61.

الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية الاجتماعية المستدامة في المستقبل.¹

3.3 البعد البيئي:

تعمل التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي على حماية وسلامة النظم الإيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث الخلل في مكونات البيئة للأرض والماء والهواء وما لهم من أهمية في الحفاظ على ديمومة الحياة البشرية والحيوانية والنباتية. ولتحقيق ذلك لابد من الاهتمام بالعناصر التالية:²

1.3.3 حماية التربة: إن تعرية التربة وفقدان خصوبة الأراضي يؤديان إلى التقليل من غلتها، ويخرجان سنويا مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية من دائرة الإنتاج؛ وعليه فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة.

وتعتمد الأجندة 21 على ضرورة استخدام منهج متكامل لحماية الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الاعتبار قدرتها على تزويد عملية التنمية بالمواد الضرورية وعدم استنزافها وكذا حماية هذه الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها.³

2.3.3 صيانة المياه: في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الموارد المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة؛ إضافة إلى أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل الدول تقريبا.

والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وخفض المستعمل من المياه السطحية إلى معدل لا تحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها، وتقليل استخراج المياه الجوفية بما يتناسب ومعدل تجددتها.

3.3.3 صيانة الملاجئ والأنواع البيولوجية: إن المساحات القابلة للزراعة - وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري - في انخفاض مستمر، مما يؤدي إلى تقليص الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. وتتعرض الغابات المدارية

¹ Hassan Ziady, *Les vertus de la démocratie*, Economica N°24 , Paris Octobre 2002 p46 .

² <http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=30886> Le 22/04/2010.

³ د. بوعشة مبارك، المرجع السابق، ص 61، 62 .

والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذاً في التسارع.

والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة - وإن أمكن وقفها.

4.4.3 حماية المناخ من الابتباس الحراري: التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات

كبيرة في البيئة العالمية - بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية - والتي من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.¹

أ. الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكغيرها من المؤسسات إلى تعظيم أرباحها وتوسيع مجال نشاطها، سعياً منها لضمان استمراريتها وزيادة ثروات أصحابها. ونظراً لأن هذه المؤسسات تعتبر نظاماً مفتوحاً متأثراً وتأثيراً بالمحيط الذي تعمل فيه، والذي يشكل مصدراً لمدخلاتها وسوقاً لمخرجاتها، أصبح على هذه المؤسسات الاهتمام بجوانب أخرى لأدائها على غرار الأداء المالي والمتمثلة في الأداء البيئي والاجتماعي.

1. المقاربات الطوعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المقاربات الطوعية أداة من أدوات السياسة البيئية وتعني بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفعيل أدائها البيئي والاجتماعي². وتوجد ثلاثة طرق للتسيير البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي الطرق القانونية والطرق الاقتصادية والمقاربات الطوعية، وسيتم التطرق إلى الطرق الطوعية كأداة للالتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأدائها البيئي والاجتماعي وكخاصية تتميز بها المسؤولية الاجتماعية.

في الحقيقة يجمع هذا المصطلح بين مجموعة كبيرة من التعريفات وعليه من الصعب إعطاء تعريف دقيق وكامل في نفس الوقت. فقد حاولت العديد من الهيئات إعطاء تعريف للطرق الطوعية، والتعريف الأكثر شمولية هو التعريف المنشور في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999 حيث تعرف المقاربة الطوعية بأنها: "الوسائل التي بواسطتها تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طوعياً بتحسين أدائها البيئي والاجتماعي".

¹ <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305> le 18/04/2010

² Unesco.org, 12/01/2011, http://www.unesco.org/most/sd_arab/fiche3a.htm.

كما نجد نفس الفكرة في تعريف Carraro et Leveque حيث يرى أن: "الميزة الرئيسية للطرق الطوعية

في كون قرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى تلويثها غير مفروض بقانون"¹.

1.1 أسباب التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقاربات الطوعية:

قبل التطرق للطرق الطوعية من المفيد تحديد الأسباب التي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلتزم

طوعيا بضابط بيئي واجتماعي يولد لها تكاليف إضافية على المدى القصير.

أغلب الدراسات الموجودة في هذا المجال تضع في المقدمة سببين أساسيين، إضافة إلى تفسير آخر أقل

استعمالا:²

أ. يمكن أن تؤدي المقاربات الطوعية التي تلتزم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الحصول على شهرة

خضراء، والتي تشكل عنصرا لإستراتيجية تنوع المنتجات وبالتالي تأمل هذه المؤسسات في زيادة أرباحها من

خلالها ارتفاع المبيعات أو الأسعار، وهذا ناتج عن نوعية أعلى، ويعتبر آرورا وكانكوباديبي أول من كتب في

هذه الفرضية سنة 1995 .

ب. ترفق المقاربات الطوعية أحيانا بالترام السلطات العمومية بعدم وضع أدوات أخرى، ما عدا في حالة

فشل المقاربات الطوعية، وبشكل مماثل يمكن الالتزام بهذه المقاربات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من التأثير على قرار المشرع لانتهاج سياسة أقل صرامة، وبالتالي فإن الفائدة من التزامها بهذه المقاربات يكمن

في إمكانية النجاة من قانون أكثر تكلفة؛

ت. أما التفسير الآخر لالتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقاربات الطوعية يبرز من خلال أعمال

Godard سنة 2001 و Hommel سنة 2002 . يصدر هذا التفسير من خطر معارضة المجتمع بسبب الأخطار

البيئية والصحية حتى لو لم يكن المستهلكون حساسون للنوعية البيئية للسلع التي يشترونها، تصبح المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة معرضة وحساسة لظاهرة المعارضة التي تواجه تقنياتها ومنتجاتها أو حتى نظام إنتاجها، مما

يدفعها إلى وضع ما يسمى بإستراتيجية تسيير قابلة للمعارضة وتعني الاحتراز مسبقا من الأخطار التي قد

تحدثها.

¹ Maia David, *Economie des Approches Volontaires dans les Politiques Environnementales en Concurrence et Coopération Imparfaites*, THESE de Doctorat en Economie, Ecole Polytechnique de Paris, Mai 2004, P36.

² Maia David, *idem*, P 40.

2.1 أشكال المقاربات الطوعية:

قدم تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اقتراح نموذج كامل للمقاربة، ويميز بين أربعة أصناف للطرق الطوعية وهي:¹

1.2.1 **برامج عمومية طوعية:** تكون مقترحة من طرف السلطات العمومية، حيث تعد التزامات تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلالها الاككتاب أو التسجيل فرديا، فهي بذلك تظهر كقانون اختياري. وفي هذا الشكل تلعب السلطات العمومية دورا هاما، حيث تحدد بنفسها محتوى الالتزام ويمكن أن نذكر على سبيل المثال برنامج Eco-Management and Audit scheme الذي تم تطبيقه في أوروبا سنة 1993.

2.2.1 **اتفاقيات طوعية متفاوض عليها:** يتمثل هذا النوع في اتفاقات مبرمة بين الجهات المختصة في وضع السياسة المجتمعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتم هذه الاتفاقات على مستوى مجال نشاط معين أو مع مؤسسات في حد ذات.

ويضمن هذا النوع من الاتفاقات في حالة احترامه تجنب صدور تشريعات جديدة تخدم نفس أهداف الاتفاق.

3.2.1 **الالتزامات الإلزامية الجانبية:** وهي مبادرات يتم اتخاذها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تدخل الدولة، وهو الأكثر انتشارا في أمريكا الشمالية. ويتم في هذا النوع توكيل مهمة مراقبة التزام المؤسسات بالمسؤولية المجتمعية إلى طرف ثالث مستقل.

ويمكن أن يأخذ هذا الصنف شكل توزيع إداري للمعلومات من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول خصائص أدائها البيئي والاجتماعي.

4.2.1 **اتفاقات مباشرة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الأطراف الأخرى:** يمكن اعتبار هذا النوع من الاتفاقات كعقود خاصة.

إضافة إلى تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هناك تصنيف آخر، يقسم هذه المقاربات إلى قسمين:

أ. **المقاربات الطوعية التي يتم تبنيها تحت ضغط خارجي:** وفيها تعرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قائمة من أدوات المسؤولية المجتمعية، وتقوم هي باختيار إحداها؛ ويتميز هذا الصنف بتدخل السلطات العمومية، وتعتبر الأكثر تناولا من الناحية الأكاديمية.

¹Maia David, op. Cit, P 46.

ب. المقاربات الطوعية الإرادية (طوعاً بضغط خارجي): وأهم أشكال هذا النوع المبادرات الأحادية الجانب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا النوع لا تتدخل فيه الدولة بأي شكل من الأشكال.

3.1 أهداف المقاربات الطوعية:

يمكن حصر أهداف هذه المقاربات في النقاط التالية:¹

✓ تعتبر أقل تكلفة من الأدوات التقليدية، من خلال تفادي تكلفة التنظيم؛

✓ يسهل إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صياغة السياسة المجتمعية، ويزيد من تحفيز رؤساء

المؤسسات على إنجاز الأهداف المجتمعية؛

✓ تنطوي على إجراءات سريعة جداً، حيث يمكن للمستهلكين أن يقتنوا مشترياتهم من المنتجات التي

تنتجها مؤسسات خضراء؛

✓ تحسين صورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المستهلكين؛

✓ تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد.

4.1 المقارنة بين المقاربات الطوعية والأدوات التقليدية للمسؤولية المجتمعية:

تختلف كل من الأدوات التقليدية للمسؤولية المجتمعية والمقاربات الطوعية من تأثيرها على مختلف الأعوان

الاقتصاديين؛ فالمستهلكون يفضلون المقاربات الطوعية على الضريبة، في حين يرتبط موقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمستوى تهديد الضريبة مقارنة بالمقاربات الطوعية.

والجدول الموالي يلخص مضمون كل من هذه الأدوات:

¹ Unesco.org , http://www.unesco.org/most/sd_arab/fiche3a.htm , 12/01/2011

الجدول رقم (1.2): المقاربات المختلفة للمسؤولية المجتمعية

المقاربات الطوعية	الأدوات الاقتصادية	التنظيم القانوني	
أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتخذون من تلقاء أنفسهم إجراءات لاحترام بعض المعايير (يحددونها بأنفسهم ويحترمونها)	الحكومة تمنح تشجيعا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة تفرض معايير فعالية يمكن أن تفسر طرق الإنتاج.	الأدوات
✓ يمثل أحسن نظام من الناحية الاقتصادية ✓ شديد المرونة	✓ مرنة ✓ يمكن أن تكون مناسبة اقتصاديا ✓ تشجيع التنمية التكنولوجية الجديدة ✓ فعالة إذا كان التلوث منتشر والأثر الإيكولوجي ضعيف نسبيا	✓ المعايير واضحة ومفهومة لكل المتعاملين ✓ نتيجة شبه أكيدة	المحاسن

Source : Bouziane Mahieddine, *Séminaire Management de la qualité, E S G*, paris 2003,, p31

2. الفعالية البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن الحديث عن الفعالية البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب أولا التطرق إلى السياسة البيئية باعتبارها الصورة التي تبين نظرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبيئة؛ ويمكن تعريف السياسة البيئية على أنها:¹

“ بيان لنوايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصغيرة والمتوسطة ومبادئها المرتبطة بأدائها البيئي الشامل، والذي يوفر إطارا للعمل ووضع الأهداف والغايات البيئية، وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد هذه السياسة لتؤكد:

✓ مدى ملاءمتها لطبيعة وحجم المؤثرات البيئية الناشئة عن الأنشطة والسلع والخدمات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ مدى الالتزام بالتحسين المستمر والوقاية من التلوث؛

✓ مدى الالتزام بالتوافق مع القوانين والضوابط والتشريعات المتعلقة بعمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

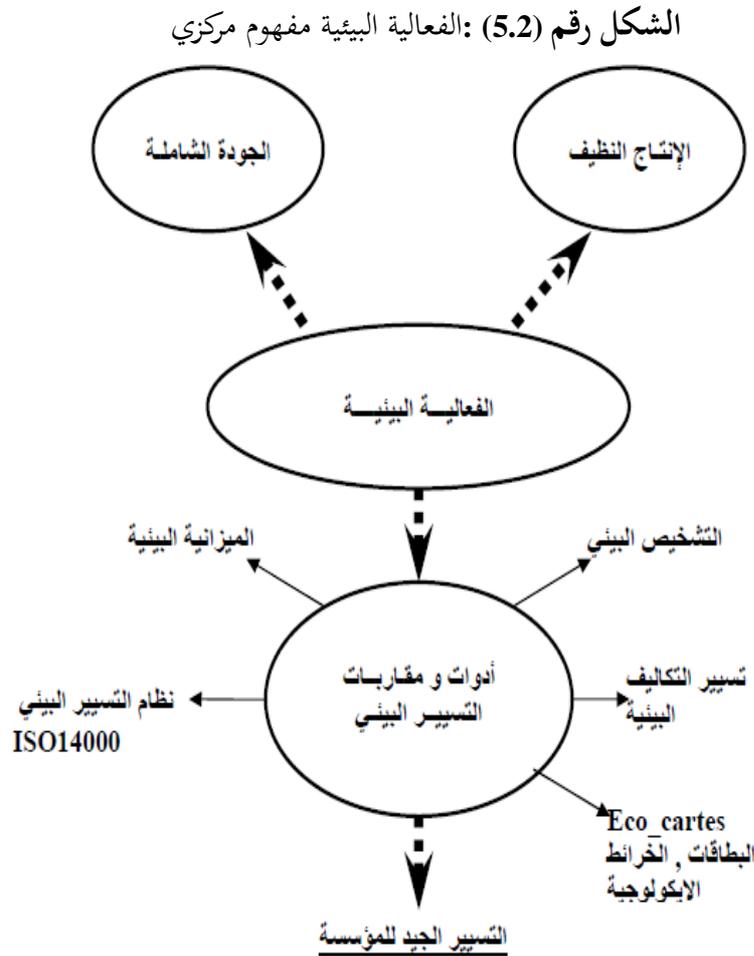
✓ توفير إطار لوضع ومراجعة الأهداف والغايات البيئية؛

✓ التأكد من عمليات التوثيق والتنفيذ والمحافظة على السياسة البيئية وإبصارها إلى جميع العاملين.”

¹ محمد عبد الوهاب العزاوي، *أنظمة إدارة الجودة والبيئة*، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص199

1.2 مفهوم الفعالية البيئية:

تعد السياسة البيئية أهم متطلبات تحقيق الفعالية البيئية، والتي بدورها تعبر عن الرابطة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة، ويمكن تطبيقها على جميع وظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE الفعالية البيئية على أنها: مستوى الفعالية التي يتم عنده استغلال الموارد الطبيعية بهدف الاستجابة للحاجيات البشرية.¹ ويعتبر هذا المفهوم مركزي كما يوضحه الشكل التالي:



Source : Bouziane Mahieddine, *Séminaire Management de la qualité, E S G*, 2003, p34

ولضمان الفعالية البيئية لا بد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العمل على تحقيق النقاط التالية:
✓ إدخال التكاليف البيئية عن طريق إلغاء الدعم من أجل الحصول على سعر حقيقي أو صحيح؛

¹ ECO-efficacité, <http://ecobase21.antidot.net/fichiers/Ecoeff.htm>, 128/02/2007

✓ تطبيق الأدوات الاقتصادية التي تعتمد على قوانين السوق عن طريق:

- الحوافز الاقتصادية بدل التشريعات؛

- التأثير على قرارات المنتجين والمستهلكين؛

- إصلاح الضرائب الإيكولوجية بفرض الضريبة على المواد المستخدمة وليس على اليد العاملة؛

- اعتماد المقاربات الطوعية حيث يتم تحقيق الأهداف بشكل أكثر فعالية وتكون المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة أمام ضبط بيئي ذاتي من أجل الحفاظ على البيئة.

2.2 أبعاد الفعالية البيئية:

إن تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفعالية البيئية من شأنه أن يقدم قيمة مضافة، أهم أبعادها ما

يلي:

✓ تخفيض استخدام المواد في المنتجات والخدمات؛

✓ تخفيض الكثافة الطاقوية، تخفيض الوحدات المدخلة من الطاقة لإنتاج وحدة واحدة؛

✓ تخفيض الإنبعاثات السامة؛

✓ تعظيم استرجاع المواد المستخدمة؛

✓ تعظيم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛

✓ تدعيم استدامة المنتجات وزيادة دورة حياة المنتج؛

✓ رفع حجم المنافع التي تقدمها المنتجات والخدمات.¹

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك طريقتين لمعالجة الآثار البيئية، معالجة أولية ومعالجة نهائية المدخنة،

والجداول التالية توضح طرق المعالجة البيئية:

¹ bouziane Mahieddine, *Séminaire Management de la qualité, E S G*, paris 2003, p35

الجدول رقم (2.2) : المعالجة الأولية (الفعالية البيئية)

التكاليف	العوائد
تكاليف الاستثمار والتسيير البيئي	- تخفيض تكاليف مع التلوث - تخفيض التكاليف المستقبلية الناتجة عن التسيير غير الجيد للبيئة - مردودية الاستثمار - حصة سوقية أكبر (خاصة عند التصدير) - صورة جيدة لعلامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

source: Bouziane Mahieddine, Séminaire Management de la qualité, E S G, 23 décembre2003, p32

جدول رقم (3.2): مقارنة نهاية المدخنة

التكاليف	العوائد
تكاليف منع التلوث؛ الاستثمار من أجل المعالجة في نهاية النشاط.	تجنب الغرامات التي تفرضها الدولة بهدف حماية البيئة

source : Bouziane Mahieddine, Séminaire Management de la qualité, E S G, 23 décembre2003, p32

3. تقنية الإنتاج الأنظف

يعتبر مفهوم الإنتاج الأنظف من أهم ما توصل إليه الفكر البيئي في العقود الأخيرة، حيث تمتد إستراتيجية الإنتاج الأنظف من خفض استهلاك الموارد الطبيعية إلى تجنب استخدام المواد الخطرة ما أمكن ذلك، ورفع كفاءة تصميم المنتجات وطرق إنتاجها لتحقيق هذين الهدفين، ثم الحد من الانبعاثات والتصريفات والمخلفات أثناء عملية الإنتاج والاستخدام وتدوير المخلفات.

1.3 مفهوم الإنتاج الأنظف:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنتاج الأنظف على انه " التطوير المستمر للعمليات الصناعية والمنتجات بما يضمن التقليل من الموارد الطبيعية ومنع تلوث الهواء والماء والترربة عند المنبع، والتقليل من المخلفات للحد من المخاطر التي تتعرض لها البيئة".¹

من خلال التعريف السابق يمكن القول أن الإنتاج الأنظف يسعى إلى:

✓ الاقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية والطاقة، والحد من استخدام المواد السامة؛

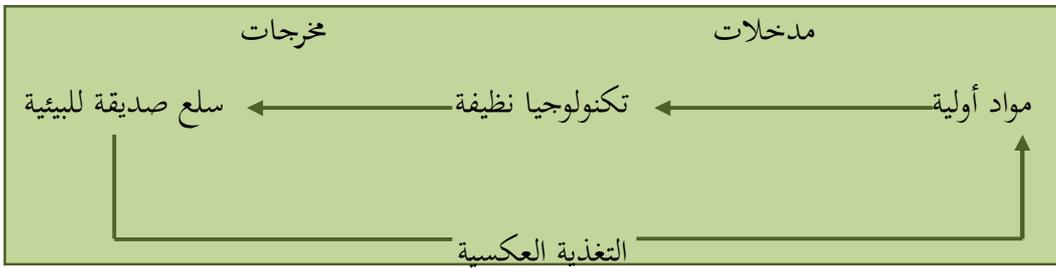
✓ التقليل من الانبعاثات الغازية والنفايات الصلبة؛

¹ صلاح الحجار، التوازن البيئي وتحديث الصناعة، دار الفكر، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص71

- ✓ التقليل من الآثار البيئية السلبية للعملية الإنتاج انطلاقا من المواد الأولية إلى التخلص من النفايات؛
- ✓ مراعاة الاعتبارات البيئية أثناء تصميم الخدمات وتقديمها.

تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الأنظف هو نتيجة للتكنولوجيا النظيفة التي ظهرت في الثمانينيات من القرن الماضي في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد لاقت رواجاً كبيراً نظراً للميزة التنافسية التي تقدمها باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتبناها لا تتحمل أي تكاليف بيئية. وتتمثل مخرجات الإنتاج الأنظف في منتجات صديقة للبيئة، يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (6.2): مدخلات ومخرجات الإنتاج النظيف



المصدر : من إعداد الطالب

يعتمد تبني تقنية الإنتاج الأنظف على مدى قناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية هذه التقنية سواء من الناحية التكنولوجية أو البيئية¹، إضافة إلى العديد من الضغوطات التي تحث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على احترام المعايير البيئية في عملية الإنتاج والتي منها:²

- ✓ الالتزام بالقوانين والتشريعات؛
 - ✓ ضغط المجتمع؛
 - ✓ تحسين صورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق يتزايد فيه الوعي البيئي؛
 - ✓ الاعتبارات المالية؛
 - ✓ السعي للولوج إلى الأسواق الدولية.
- وتتميز هذه التقنية بميزتين أساسيتين:³

✓ الأولى، أن الإنتاج الأنظف يسعى إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وبالتالي فهو لا يفرق بين الإنتاج والمخلفات الناتجة عن العملية الإنتاجية، كما يحاول التوفيق بين المتطلبات والشروط البيئية؛

¹ زكرياء طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، جمعية المكنب العربي للبحوث والبيئة، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص114
² نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص8.
³ زكرياء طاحون، مرجع سابق، ص116.

✓ أما الثانية، الاعتماد على تقنية الإنتاج الأنظف يقلل من حجم النفايات تلقائياً، وعليه فهو يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التخلص من القيود البيئية التي تفرضها السلطات العمومية، كما يزيد من تنافسيتها، وهي الفوائد التي يمكن أن تكون أكبر من التكاليف التي تتطلبها هذه التقنية.

إضافة إلى ما سبق يمكن للإنتاج الأنظف أن يوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المزايا

الأخرى منها:¹

✓ تطوير أساليب الإنتاج، وإدخال التعديلات على سلسلة الإنتاج التي تشمل إدخال المواد الأولية وتصنيعها ونقل وتخزين المنتجات وتوزيعها وأخيراً التخلص من مخلفاتها بطريقة آمنة بيئياً؛

✓ إدماج الاعتبارات البيئية في كافة مراحل الإنتاج؛

✓ إيجاد الطريقة المناسبة لإعلام الرأي العام والجهات المعنية بكافة المخاطر البيئية والصحية التي ترتبط

بنشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتوصية بالإجراءات الوقائية اللازمة؛

✓ إعداد المراجعات البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة تأثير الإنتاج على البيئة وأساليب

الحد من التلوث الصناعي؛

✓ إنشاء نظام للرقابة والرصد الذاتي وتوفير الإطارات الفنية المؤهلة لدعم ومراقبة الأداء البيئي؛

✓ انتهاج نظم إدارة بيئية متكاملة من أجل الوصول إلى نتائج بيئية بأقل تكلفة وأكثر استدامة.

2.3 متطلبات تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف:

يعتمد تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف على الخيارات التي تحقق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزايا نسبية من الناحية التقنية، الاقتصادية والبيئية، وعليه تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضبط أولوياتها على النحو التالي:²

أ. الأولوية الأولى: تتعلق بالآثار السلبية القوية على البيئة، وهي ذات فائدة ملموسة من خلال التقليل من التكاليف وتحسين الكفاءة، وتشمل إجراءات التطوير الواضحة قليلة التكلفة وسهلة التطبيق في المدى القصير، والتي لا تتجاوز سنة واحدة.

ب. الأولوية الثانية: تتعلق بالآثار الظاهرة أو المحتملة، وتحقق فوائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من

خلال استثمارات متوسطة المدى من سنة إلى ثلاث سنوات؛

¹ سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 230

² زكرياء طاحون، مرجع سبق ذكره، ص 112

ت. الأولوية الثالثة: ترتبط بالعوامل التي ليس لها آثار سلبية سريعة، ويمكن أن تتوقع منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فوائد على المدى الطويل وهي الفترة التي تتجاوز ثلاثة سنوات.
وبعد تحديد الأولويات تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق هذه التقنية آخذة بعين الاعتبار الإجراءات التالية:¹

أ. التحكم في مصادر التلوث، من خلال:

✓ التحكم في عملية الإنتاج وتعديلها، بدءاً بعملية تداول المواد الأولية؛

✓ تطوير وتحسين أساليب الصيانة؛

✓ استبدال المواد الأولية والمدخلات الأخرى التي تشكل خطراً على البيئة؛

✓ استعادة المادة الأولية الضائعة والنفايات الصلبة وإعادة تدويرها.

ب. ترشيد استخدام المواد الأولية والتقليل من المخلفات، وذلك بوضع الإجراءات التي تمكن من

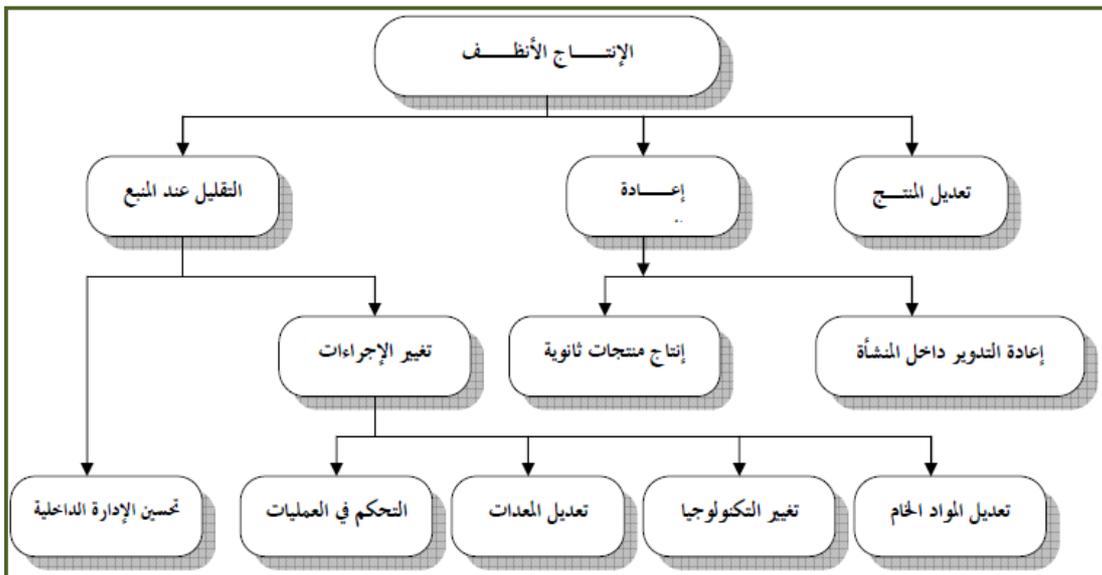
التوفيق بين إدارة الموارد والنفايات وفق ما ينص عليه القانون.

ت. تحسين بيئة العمل: أي تحديد الخطوات والإجراءات المزمع تنفيذها لتحسين ظروف العمل.

ث. رصد الملوثات الصناعية: من خلال تحديد الخطوات الواجب إتباعها لوضع نظام التقييم الذاتي.

والشكل التالي يوضح الإجراءات المتبعة أثناء تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف:

الشكل رقم (7.2): إجراءات تقنية الإنتاج الأنظف



المصدر: صلاح محمود الحجار، التوازن البيئي وتحديث الصناعة، دار الفكر العربي، مصر، 2003 ص 72

¹ سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص 248

3.3 نظام الإدارة البيئية كآلية لتطبيق تقنية الإنتاج الأنظف:

يهدف نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الالتزام بما تحدده الدولة من صفات

لنشاطها، وخاصة ما يترتب على العملية الإنتاجية من آثار خارجية سلبية.¹

ويقصد بمنظومة الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معالجة منهجية لجميع جوانب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة، حيث لا يقتصر التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإدارة البيئية على التقييم المالي فقط، وإنما يتجاوزه إلى النظر في العواقب التي تتحملها هذه المؤسسات إذا أهملت الاعتبارات البيئية. والقيام بهذه المعالجة يأتي بمبادرة طوعية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور العديد من المواصفات القياسية المتعلقة بالبيئة على المستوى الإقليمي والعالمي منها: BS7750 في إنجلترا، و NSF110 في الولايات المتحدة الأمريكية و EMAS في الاتحاد الأوروبي، والمواصفات القياسية العالمية ISO14000، وتعتبر هذه الأخيرة خلاصة جهد استمر ثلاث سنوات، وقد قارب عدد هذه المقاييس إحدى وعشرين مقياس شكلت الأساس لنظام الإدارة البيئية، وضعت لتقويم الأداء البيئي للمؤسسات.

لقد تم صياغة المواصفات البيئية ISO14000 من طرف سبعة لجان فرعية ومجموعتي عمل، ولجنة فنية (TC207)، وتعد مقاييس هذه المواصفة مقاييس عملية وليست مؤشرات لقياس الأداء، وتتميز بالمرونة وقابليتها للتطبيق في مختلف أنواع وأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

وتشمل سلسلة ISO14000 مجموعة من الوثائق الإرشادية، عدا المواصفة ISO14001 في مواصفة إلزامية تقدم للمؤسسات المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية وبلورة سياسة واضحة تحترم الإجراءات والقوانين البيئية السائدة؛ أما بقية المواصفات فهي إرشادية .

1.3.3 أدوات تنفيذ نظام الإدارة البيئية: يركز عمل نظام الإدارة البيئية على مجموعتين رئيسيتين تؤثران

على مجمل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هما: المؤسسة ككل والمنتج. ولقد حاول واضعو هذه السلسلة التوفيق بين القوانين الصادرة في مجال البيئة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فهي تسعى إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق الإجراءات والقوانين السائد في مجال البيئة.³

¹ نادية حمدي صالح، مرجع سبق ذكره، 2003، ص79

² زكريا، طاحون، مرجع سبق ذكره، ص293

³ Chantale Boutin et autres, *ISO 14000 système de management environnemental*, Montréal, 1996, p 31

ومن أجل تطبيق نظام الإدارة البيئية قدمت المنظمة العالمية للتقييس العديد من الأدوات الممكن استخدامها في هذا المجال، وهي مقسمة إلى مجموعتين:

أ. الأدوات التي تركز على العملية الإنتاجية: وتتضمن:

✓ نظام الإدارة البيئية: وتمثل المواصفات التي تتعلق به في ISO 14001 و ISO 14004

✓ التدقيق البيئي: وأهم مواصفاته: من المواصفة ISO14010 إلى المواصفة ISO 14015.

✓ تقويم الأداء البيئي: وتشمل المواصفتين: ISO 14031 و ISO 14032.

ب. الأدوات التي تركز على المنتج: وتتضمن:

✓ تقدير دورة حياة المنتج: وتشمل المواصفات التالية: من المواصفة ISO 14040 إلى المواصفة

ISO14043.

✓ الملصقات البيئية: ويتضمن المواصفات التالية: من المواصفة ISO 14020 إلى المواصفة ISO

14025.

ت. الجوانب البيئية في مقاييس المنتج: وتضم: المواصفة ISO 14060.

2.3.3 أهداف نظام الإدارة البيئية: أكد Drucker على أن الأهداف في منظمات الأعمال تمكن

الإدارة من التحليل والتشخيص والتنبؤ ومتابعة النشاطات لتحقيقها؛ وكغيره من الأنظمة فإن نظام الإدارة

البيئية يسعى إلى تحقيق أهداف معينة يمكن إدراج أهمها في الآتي¹:

✓التوافق مع المعايير البيئية والوصول إلى تحقيق الإنتاج الأنظف؛

✓تحسين صورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (كمؤسسة صديقة للبيئة)؛

✓الدخول إلى الأسواق الدولية وفتح أبواب التصدير أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓مواجهة المنافسة خاصة الدولية التي تفرض معايير عالية للجودة؛

✓الأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات البيئية عند اتخاذ القرار؛

✓إحداث التكامل بين نظام الإدارة البيئية وباقي الأنظمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية المحلية والعالمية؛

✓تطبيق مبدأ إدارة الجودة الشاملة والتنمية المستدامة؛

✓مضاعفة المصدقية من خلال تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمسئولياتها البيئية والاجتماعية.

¹ نادية حمدي صالح، مرجع سبق ذكره، ص124

كما يمكن تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على¹:

✓مراجعة إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من التلوث واستخدام تقنية الإنتاج النظيف وترشيد استخدام الطاقة؛

✓تقييم المسؤوليات المنوطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستويات المختلفة لتحقيق الأهداف البيئية؛

✓زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتعريفهم بالمتطلبات القانونية؛

✓تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة تجاوز المعايير القانونية؛

✓التقدم في تنفيذ خطة تدريب عملي على تقنية الإنتاج النظيف.

4. نظام السلامة المهنية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتعرض العاملون في المرافق المختلفة إلى العديد من الإصابات، بالإضافة إلى تعرضهم أيضا للإصابات بأمراض مهنية تتعلق بطبيعة الأعمال التي ينفذوها.

و الإصابة هي النتيجة المباشرة للحادث الذي يتعرض له العامل في مكان العمل أو بسببه، وكذلك تعتبر الإصابات التي تقع للعمال في طريق ذهابهم إلى العمل أو طريق الرجوع من العمل إصابات عمل بشرط أن يكون الطريق الذي سلكه العامل هو الطريق المباشر دون توقف أو انحراف، وتعتبر الأمراض المهنية من إصابات العمل.²

كمياً معرف المرض المهني بأنه المرض الذي ينشأ بسبب التعرض لعوامل البيئة المصاحبة للعمل مثل العوامل الفيزيائية أو الكيميائية الخطرة أو المضرة بالصحة وبمستويات ولفترات تعرض تزيد عن الحدود المسموح بها مما قد يؤدي إلى الوفاة أو الإصابة بمرض مزمن.³

ولا يمكن أن تحدث حوادث العمل بشكل تلقائي ولكنها تحدث بمسببات ، لذلك يمكن منع الحوادث بتلافي أسبابها والتي تتمثل في:

أ. أسباب سلوكية: تتعلق بالعامل:

✓إهمال العامل وشروء ذهنه؛

✓نقص المهارة أو الخبرة؛

¹ سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص250

² www.arabsys.net, 27/02/2011.

³ اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل، -http://www.smpt.gov.ly، 2011/03/02

✓ الثقة الزائدة في النفس؛

✓ وجود عاهة أو نقص بدني؛

✓ التعامل الخاطئ مع الآلة.

ب. أسباب مرتبطة ببيئة العمل:

✓ عدم توفير حواجز واقية بالآلات؛

✓ استعمال أدوات ومعدات معيبة؛

✓ عدم توفر النظام والترتيب في بيئة العمل؛

✓ الإضاءة غير السليمة؛

✓ التهوية غير المناسبة؛

✓ الضوضاء أثناء العمل؛

✓ عدم استخدام أو توافر أدوات وملابس الوقاية الشخصية.

1.4 مفاهيم أساسية حول نظام السلامة المهنية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يشير نظام الصحة والأمن في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الشروط والعوامل التي تؤثر على العمال وكل شخص يتواجد في مكان العمل.

1.1.4 تعريف نظام السلامة المهنية: تعرف الصحة والسلامة المهنية بأنها "مجموعة الأنظمة

والإجراءات والتدابير التي تؤدي لتوفير الحماية المهنية للعاملين والحد من خطر المعدات والآلات على العمال والمؤسسات ومحاوله منع وقوع الحوادث أو التقليل من حدوثها، وتوفير جو العمل السليم الذي يساعد العمال على تحسين أدائهم".¹

كما تعرف السلامة والصحة المهنية بأنها "العلم الذي يهتم بالحفاظ على سلامة وصحة الإنسان، وذلك بتوفير بيئات عمل آمنة خالية من مسببات الحوادث أو الإصابات أو الأمراض المهنية"، أو بعبارة أخرى هي "مجموعة من الإجراءات والقواعد والنظم في إطار تشريعي تهدف إلى الحفاظ على الإنسان من خطر الإصابة والحفاظ على الممتلكات من خطر التلف والضياع".²

¹ <http://aleppo-eng.org/vb/showthread.php> , 27/02/2011.

² <http://www.education.gov.bh> , 27/02/2011

وتعرف أيضا بأنها "بمجال يهدف إلى حماية العاملين من مختلف المخاطر المرتبطة بالعمل أو شروطه من خلال معالجة العوامل التقنية أو الشخصية المؤدية إلى هذه المخاطر وتحسين بيئة العمل وشروطه، بشكل يوفر تمتع العمال الدائم بصحة بدنية وعقلية واجتماعية مناسب." ¹

2.1.4 أهداف نظام السلامة والصحة المهنية: يكمن الهدف الأساسي من تطبيق إجراءات السلامة

والصحة المهنية في الوصول إلى إنتاج جيد من دون حوادث وإصابات ، عن طريق:

أ. حماية الأفراد: ويتمثل ذلك في:

✓ الحماية من المخاطر:

– إزالة الخطر من منطقة العمل نهائيًا؛

– تقليل الخطر إلى الحدود الدنيا إذا لم تتم إزالته؛

– توفير معدات الوقاية الشخصية للعمال عند استحالة تقليل الخطر.

✓ توفير الجو المهني السليم : من حيث الإضاءة والرطوبة ودرجة الحرارة المريحة للعمل حتى ولو أن

هذه الأمور لا تتجاوز الحد الذي يمكن اعتباره خطرا على العامل والمنشأة (فمثلا درجة الحرارة التي ينصح بوجودها في مكان العمل هي 26 درجة).

✓ تثبيت الأمان والطمأنينة في قلوب العاملين: أثناء قيامهم بأعمالهم والحد من نوبات القلق والفرع

الذي ينتابهم وهم يتعايشون بحكم ضروريات الحياة مع أدوات ومواد وآلات يكمن بين ثناياها الخطر الذي يتهدد حياتهم وتحت ظروف غير مأمونة تعرض حياتهم بين وقت وآخر لأخطار فادحة.

ب. حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بما في ذلك الآلات ومواد العمل من المخاطر الممكن

حدوثها كالصدم والحريق... وغيرها.

كما حددت منظمة الصحة العالمية ومكتب العمل الدولي أهداف الصحة والسلامة المهنية بأنها:²

✓ العمل على تحقيق أعلى درجات اللياقة البدنية والنفسية والاجتماعية للعاملين في كل قطاعات

العمل والمحافظة عليها.

✓ ضمان عدم حرمان العمال من أسباب الصحة بسبب ظروف عملهم .

✓ حماية العمال في عملهم من الأخطار الناتجة عن وجود عوامل تضر بصحتهم .

¹ <http://www.salama-libya.org>, 27/02/2011.

² www.mohp.gov.eg, 01/03/2011

✓ إلحاق العامل بالعمل الذي يتلائم مع استعداداته البدني والنفسي لتحقيق الانسجام بين العامل وعمله
3.14 نتائج العمل بنظام السلامة المهنية: تنقسم نتائج الناجمة عن تطبيق نظام الصحة

والسلامة المهنية إلى قسمين:¹

أ. نتائج مباشرة: من خلال تعرف العامل على الخطر الكامن في العمل ومعرفة سبل تلافيه، يؤدي

إلى:

✓ تقليل إصابات العمل والأمراض المهنية للعمال؛

✓ ندرة الحوادث والكوارث، الضارة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلاتها وموادها، الناتجة عن العمل.

ب. نتائج غير مباشرة: يؤدي تجنب حوادث العمل إلى:

✓ المحافظة على الأيدي العاملة الماهرة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي مؤسسة فعالة واقتصاد

رابع؛

✓ توفير المصروفات على السلامة والصحة المهنية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ تقليل تكاليف إصلاح الآلات المتضررة أو شراء آلات جديدة وبالتالي تطوير المعمل.

2.4 تنفيذ نظام السلامة المهنية:

يتطلب تنفيذ مثل هذا النظام إتباع الإجراءات التالية:

1.2.4 الهيكل والمسؤوليات: من أجل تسهيل نظام السلامة والصحة المهنية يجب على المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة تحديد أدوار ومسؤوليات الأفراد المكلفين بالتسيير كتابيا، وإنجاز ومعاينة المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة في العمل.

كما أن المسؤولية النهائية تقع على عاتق الإدارة العليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لضمان التسيير

الجيد لهذا النظام والحرص على التنفيذ الجيد له، والتأكد من أنه يستجيب للمتطلبات الضرورية في جميع المواقع والقطاعات العملية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كل هذه العناصر المتعلقة بمسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تبرهن على التزامها بالتحسين

المستمر للأداء المتعلق بالصحة والأمن في العمل.

2.2.4 التكوين والتتبع: لا بد على العمال أن يكونوا مؤهلين لإنجاز المهام التي يمكن أن تشكل

خطرا على صحتهم أو على سلامتهم في موقع العمل، كما يجب أن يكونوا ملمين بمخاطر هذه المهمة.

¹ المركز الوطني للدراسات، السلامة المهنية، الجمهورية اليمنية، ص 6،7.

كما يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحدد الإجراءات التي تسمح بتحسين العمال ب:
 ✓ أهمية التوافق مع السياسات والإجراءات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، وكذا متطلبات نظام تسييرها؛

✓ أدوارهم ومسؤولياتهم في تحقيق هذا التوافق؛

✓ النتائج الناجمة عن الانحرافات عن إجراءات العمل الخاصة.

3.2.4 **الفتاح والانتقال:** يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع نظام معلومات يسمح لها

بإيصال جميع المعلومات اللازمة للعمال وجميع الأطراف ذات المصلحة أو المعنية، كما يجب التعريف كتابيا بحالات فحص العمال، ويجب أن يكون العمال:

✓ مدمجين سياسات وإجراءات تسيير الأخطار؛

✓ مفحوصين عند كل تغيير مؤثر على الصحة والأمن في مكان العمل؛

✓ ممثلين في قضايا الصحة والأمن؛

✓ معلمين من قبل ممثليهم ومن قبل أعضاء الإدارة المكلفين بمسائل الصحة والأمن في العمل.

4.2.4 **التوثيق:** يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع وحفظ المعلومات في حوامل مناسبة مثل

الأوراق والإعلام الآلي الضرورية ل:

✓ وصف العناصر الأساسية لنظام التسيير وتفاعلاتها؛

✓ تعيين مكان إيجاد الوثائق المناسبة.

5.2.4 **التحكم في الوثائق والمعطيات:** يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع وحفظ الإجراءات

اللازمة للتحكم في جميع الوثائق والمعطيات المطلوبة من قبل OHSAS لضمان:

✓ تحديد مكانها؛

✓ معابنتها بانتظام، ومراجعتها إذا دعت الضرورة من قبل الأشخاص المرخصين؛

✓ توفر نسخ عن الوثائق والمعطيات المعنية في جميع الأماكن التي تنجز فيها العمليات الأساسية للعمل

الفعال لنظام تسيير الصحة وأمن العمل؛

✓ سحب الوثائق والمعطيات التالفة من جميع نقاط التوزيع والاستخدام أو التحكم فيها بطريقة تمنع

استخدامها بدون انتباه لحالتها؛

✓ كون الوثائق والمعطيات المحفوظة في الأرشيف معرفة بشكل مناسب.

6.2.4 **التكامل العملي:** يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعيين العمليات والأنشطة المتعلقة

بالأخطار المعنية والتي تطبق من أجلها مقاييس التحكم، كما يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخطيط أنشطتها لضمان إنجازها بالشروط المطلوبة وذلك بـ:

✓ إعداد الإجراءات الكتابية لتغطية الحالات التي يمكن أن يتسبب غيابها في انحرافات على السياسات والأهداف في مجال الصحة والسلامة المهنية؛

✓ الاتفاق على المعايير العملية في الإجراءات؛

✓ وضع الإجراءات المتعلقة بأخطار الصحة والسلامة المهنية بالنسبة للسلع، التجهيزات والخدمات المشتراة و/أو المستعملة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إعلام الموردون والأطراف المعنية بالإجراءات الملائمة؛

✓ وضع وإعداد إجراءات لتصميم مكان العمل، العمليات، التركيبات، الآلات، إجراءات العمل وتنظيمه بما في ذلك توافقها مع القدرات البشرية بهدف الحد من الأخطار المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية أو تقليلها.

7.2.4 **حالة الإنذار والاستجابة للحالات الاستثنائية:** يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعد

مخططات وإجراءات لتعيين احتمال الحوادث والحالات الإستثنائية، وكذا قدرتها على التعامل معها بشكل يسمح بتقليل حالات الأمراض والإصابات المحتملة التي قد تنجم عنها.

كما يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعادة النظر في مخططاتها وإجراءاتها الوقائية في الحالات الإستثنائية وقدرة التفاعل خاصة بعد التعرض لحالة استثنائية أو حادث. ولا بد أيضا أن تضع هذه الإجراءات محل اختبار مؤقتا عندما تكون قابلة للإنجاز.¹

III. قياس وعرض الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، يحتم عليها ضرورة تحمل مسؤوليتها المجتمعية التي تفرضها كذلك العديد من العوامل التي سبق ذكرها. وفي حقيقة الأمر لم تجد الأنشطة المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الكافي من حيث التقييم والقياس والتقرير عليها والذي له نفس القبول العام الذي يلقاه الاهتمام بقياس وعرض الأنشطة المالية والإدارية.

¹ الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-110.

1. القياسات المناسبة للأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المبادئ التي تقوم عليها الافتراضات المحاسبية لا تعكس الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي بالرغم من اعتراف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعاصرة بأهمية القيام بهذه الأنشطة. ونظرا للحاجة الملحة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقييم مساهمتها غير المالية وعرضها على الأطراف المعنية، ازدادت الضغوط على المحاسبين لتوسيع دائرة اهتمامهم حتى تشمل الأداء البيئي والاجتماعي.

وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق حول نموذج عمل يأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات؛ وهذا راجع لغياب أسس وقواعد لقياس وعرض التكاليف المتعلقة بهذا الأداء.

وذلك للأسباب التالية:¹

- ✓ صعوبة وضع مقاييس مالية للأضرار البيئية والاجتماعية بطريقة موضوعية؛
- ✓ عدم وجود أسس مقبولة لتوزيع التكاليف المجتمعية والأضرار البيئية؛
- ✓ عدم رغبة العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإفصاح عن التكاليف المرتبطة بالأضرار الناجمة عن نشاطها.

ورغم كل هذه الأسباب إلا أن هناك بعض المحاولات على المستوى العملي، لإيجاد نموذج محاسبي موحد، وأهمها ما يلي:

1.1. مساهمات الفكر المناسب لقياس المسؤولية المجتمعية:

هناك العديد من النماذج المحاسبية التي حاولت قياس الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة، نذكر منها:
1.1.1 نموذج قائمة العمليات الإقتصادية والاجتماعية (Linowes): اقترح Linowes قائمة تلخص الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أطلق عليها قائمة العمليات الإقتصادية والاجتماعية. والهدف من إعدادها هو أن يتضمن النموذج الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي والتي تؤثر على ثلاث مجالات: رفاهية العمال، المنتج والبيئة.²

ويركز هذا النموذج على ثلاث مجالات للمسؤولية المجتمعية هي: الموارد البشرية، الموارد الطبيعية والمنتج؛ والتي تقسم عناصرها حسب تأثيرها إلى تحسينات وهي الآثار الإيجابية وأضرار وهي الآثار السلبية.

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص112

² أنظر الملحق رقم 1.

ويعاب على هذا النموذج انه يركز على عناصر العمليات البيئية والاجتماعية ويهمل المنافع المترتبة عنها، نظرا لصعوبة قياسها وهو ما يؤثر على شموليته.¹

2.1.1 **نموذج (AAA):** تم اقتراح هذا النموذج من طرف لجنة التأثيرات البيئية لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية، ويضيف هذا النموذج للقوائم المالية المنشورة ملاحظات هامشية تتعلق بنشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البيئية. وذلك للإفصاح عما يلي:

✓ المشاكل البيئية الرئيسية، فيما يختص بالتلوث والمعايير المسموح بها والعقوبات المترتبة عنه؛
✓ خطط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من المشاكل البيئية والتخفيض من التلوث، ووضع الجدول الزمني لتنفيذها وتقدير التكاليف المتعلقة بها؛

✓ التقدم الذي حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال البيئة؛
✓ تأثير البيئة على المركز المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى نتيجة عملياتها.

وقد أشارت اللجنة إلى أن هذه المعلومات ليست فقط مهمة للسلطات العمومية وإنما أيضا للمستثمرين المهتمين بالتزامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاه البيئة لما لها من آثار يجب أخذها بعين الاعتبار. غير أن اقتصار هذا النموذج على مشكلة التلوث البيئي فقط جعله محل انتقاد لأن ذلك يجعله غير مفيد في التقييم الشامل للأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

3.1.1 **قائمة التأثيرات المجتمعية (نموذج Estes):** يقوم هذا النموذج على فرضية أساسية مفادها أن التوزيع الأمثل للموارد يجب أن يركز على بيانات ومعلومات يتم إعدادها من وجهة نظر المجتمع. كما قد Estes قائمة للتأثيرات المجتمعية³ تعتمد على:⁴

✓ التفرقة بين التكاليف المجتمعية (وتمثل الأضرار التي يسببها نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمجتمع) والمنافع المجتمعية (وهي المزايا التي حصل عليها المجتمع جراء نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛
✓ تقييم جميع عناصر النموذج بشكل نقدي؛

✓ عرض المنافع والتكاليف لكل عملية بشكل منفصل دون إجراء مقاصة للتعرف على إجمالي كل منهما؛

¹ حسين مصطفى هلال، مرجع سبق ذكره، ص 64

² محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 11

³ أنظر الملحق الثاني.

⁴ حسين مصطفى هلال، مرجع نفسه، ص 61

✓ مقابلة إجمالي المنافع بإجمالي التكاليف والفرق بينهما هو صافي الفائض أو العجز الذي تحقق للمجتمع.

على الرغم من شمولية النموذج إلا أنه لم يحدد مجال المسؤولية المجتمعية التي تنتمي إليه كل عملية، إذ يتضمن المنافع الكلية والتكاليف الكلية لأنشطة وقرارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المجتمع، علاوة على ذلك يتم قياس جميع عناصر النموذج وإن اختلفت أسس التقييم وهذه الأسس تختلف من حيث درجة الموضوعية.¹

2.1 ملائمة الممارسة العملية للملائمة من المسؤولية المجتمعية:

وأهم النماذج التي تشتمل عليها هذه المساهمات، تتمثل في:

1.2.1 نموذج Scovill Manufacturing Company: تم وضع هذا النموذج من طرف مؤسسة Scovill، ويعتمد على

تقسيم الأنشطة المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعتين رئيسيتين:

تشمل الأولى الأنشطة التي لها آثار موجبة على المجتمع والبيئة، بينما تحتوي الثانية على الأنشطة ذات الآثار السلبية، تشمل القائمة أربعة مجالات رئيسية هي: فرص العمل، نظم الرقابة البيئية، المضمون المجتمعي ومجال خدمة المستهلك.²

يلقى هذا النموذج عدة انتقادات أهمها تتعلق بطريقة العرض المستخدمة حيث أن القائمة في شكل ميزانية، وهذه الأخيرة تفتقد للخصائص الأساسية لها، كما أن العناصر التي تحتويها لم يتم التعبير عنها بصورة نقدية تسمح بقابليتها للتجميع لإظهار تساوي عناصر الأصول بعناصر الخصوم.³

2.2.1 نموذج EGFA (Eastern Gas and Fuel Associates): يقوم هذا النموذج على توفير معلومات كمية في أربع

مجالات تتمثل في: الأمن الصناعي، تشغيل الأقليات، المساهمات الخيرة والمعاشات، ويتم مقارنتها بمثيلاتها بالنسبة للدورة السابقة.⁴

أما عن الانتقادات التي يواجهها هذا النموذج تتمثل في عدم شموليته، إذ اقتصر على مجالين فقط ذلك أن أنشطة الأمن الصناعي وتشغيل الأقليات والمعاشات ترتبط بمجال الموارد البشرية مما أدى بالمطالبة بأخذ مجال المساهمات البيئية ومجال المنتج بعين الاعتبار.⁵

¹ أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 99

² أنظر الملحق الثالث

³ أمين السيد أحمد لطفي، المرجع نفسه، ص 93

⁴ أنظر الملحق الرابع

⁵ محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 100

3.2.1 نموذج (Abt): يهدف هذا النموذج إلى توفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات التي تعظم العائد على الاستثمارات المجتمعية، ولتحقيق ذلك يعتمد على قائمتين رئيسيتين: قائمة الميزانية المجتمعية وقائمة الدخل المجتمعي¹، وبذلك يتم الربط بين الأنشطة المالية والمجتمعية. ويتم التعبير عن كافة الأنشطة في صورة نقدية، ويتم إعداد القائمتين وفقا للإجراءات التالية:

✓ تحديد الأطراف المستفيدة وتمثل في حملة الأسهم والعاملين والعملاء والهيئات العامة والتعرف على عناصر الأنشطة البيئية والاجتماعية التي تم هذه الأطراف؛

✓ تقييم العمليات المرتبطة بالأنشطة البيئية والاجتماعية التي تم تحديدها بقيم نقدية؛

✓ تحديد صافي الأرباح المجتمعية بمقارنة المنافع البيئية والاجتماعية المرتبطة بكل طرف من الأطراف المستفيدة بالتكاليف الخاصة به، ويفترض أن هذه القيمة تم توزيعها بالكامل لذلك فإن الميزانية المجتمعية لا تظهر أي شيء من الأرباح المجتمعية؛

✓ تتحدد حقوق المجتمع في الميزانية المالية المجتمعية كمتمم حسابي لجانب الخصوم، أي الفرق بين قيمة الأصول والتزامات المجتمعية.

وبالرغم من أن هذا النموذج كان نتاج خمس سنوات من الدراسة، يعاب عليه انه لم يحدد طريقة تقييم الأنشطة البيئية والاجتماعية التي يضمنها وخاصة تلك المتعلقة بالعناصر التي لا تدخل في مجال القياس المحاسبي.²

2. قياس الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الاتفاق على أهمية قياس الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه لم يتم التمكن من تحديد نموذج محاسبي يتم من خلاله هذا القياس، ويرجع سبب ذلك إلى اختلاف تصور الجهة المعدة لهذا النموذج من حيث الإطار الذي يعالج جوانبها المختلفة، وبالتالي يتطلب قياس الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخذ في الاعتبار المعايير الثلاثة التالية:

✓ الشمولية: ينبغي أن يعكس النموذج الجوانب المختلفة للأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة وبهذا يعتبر معيار الشمولية مؤشر لدرجة احتواء النموذج للأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي.

¹ أنظر الملحق الخامس

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 98

✓ **أسلوب القياس** : يعتبر أسلوب القياس الكمي أكثر أساليب القياس موضوعية مقارنة بأسلوب القياس الوصفي لذلك يعتبر مؤشر لموضوعية المعلومات التي يحتويها النموذج.

✓ **إمكانية التطبيق** : يواجه تطبيق المحاسبة في مجال المسؤولية المجتمعية عدة صعوبات، وتعتبر سهولة إعداد النموذج وقابلية ما يحتويه من معلومات للفهم مؤشر لإمكانية تطبيقه.

بناء على هذه المعايير يمكن قياس الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:¹

✓ **قياس الأبعاد المختلفة للمساهمات البيئية والاجتماعية الإيجابية والسلبية التي تترتب عن الالتزام الإجمالي أو الطوعي بقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعمليات البيئية والاجتماعية التي تدخل في مجالات هذه المسؤولية؛**

✓ **فصل النظام المحاسبي الاجتماعي عن النظام المحاسبي المالي التقليدي.**

1.2 قياس عمليات مجال المساهمات العامة:

تتسم العمليات التي ينطوي عليها مجال المساهمات العامة بأنها تدور في مجال المسؤولية المجتمعية بشقيها الإجمالي والاختياري، كما أن تأثيراتها عامة بمعنى أنها تقع على جميع أفراد المجتمع حتى وإن كانت غايتها المباشرة تحقيق منافع لصالح فئة اجتماعية معينة، ولقياس العمليات المرتبطة بمجال المساهمات العامة يتم التمييز بين مجموعتين :

تتعلق الأولى بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل المشاكل الاجتماعية بطريقة مباشرة من خلال قيامها بعمليات اجتماعية معينة كتوظيف عمالة زائدة وتوظيف المعوقين والمساهمة في تحسين الرفاهية المادية للعاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير وسائل النقل والمواصلات والمساهمة في توفير وسائل وإمكانات وخدمات الرعاية الصحية لسكان المنطقة الموجودة بها، والمساهمة في توفير مراكز لرعاية الطفولة والمسنين. هذا وتختلف طبيعة المسؤولية المجتمعية المرتبطة بالعمليات السابقة فمنها ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجباريا ومنها ما تقوم به اختياريًا.

أما المجموعة الثانية فتتعلق بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل المشاكل الاجتماعية بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال تدعيم الأنشطة المؤدية لها ومثال ذلك تدعيم البرامج التي تعدها المؤسسات العالمية والهيئات التي تراعي الشؤون الصحية والثقافية والرياضية، والمؤسسات الخيرية المختصة برعاية شؤون غير القادرين

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 159 - 198

على الكسب، وتجدد الإشارة هنا إلى أن هذه العمليات تندرج ضمن مجال المسؤولية المجتمعية الاختيارية، حيث تدرك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها مرغوبة اجتماعيا أو تدرك أن القيام بها يجعلها رائدات في مجال الأداء البيئي والاجتماعي.

يتضح مما سبق أن قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعمليات المجموعتين السابقتين يمثل مساهمات بيئية واجتماعية موجبة بما تؤديه من تحقيق منافع ويمكن قياسها نقديا على النحو التالي:

1.1.2 عمليات المجموعة الأولى:

مباشرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالعاملين، ويمكن تقديرها من خلال النقاط التالية:

أ. **المساهمة في امتصاص البطالة:** وذلك من خلال توظيف عمالة زائدة حيث يترتب عليها تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكاليف مقدرة بإنتاجية العمالة والتي هي في الحقيقة مساوية للصفر، وبالتالي فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة تفرض عليها قبول ذلك تحقيقا لاعتبارات اجتماعية وهو الأمر الذي يجعل هذه التكاليف بمثابة إعانة اجتماعية تساهم بها، ويمكن قياسها من خلال قيمة الأجر التي تمنحها هذه المؤسسات للعمالة الزائدة.

ب. **توظيف المعوقين:** غالبا ما تقل إنتاجية هؤلاء العمال عن إنتاجية العمال العاديين مما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتحمل تكاليف إضافية نتيجة قبول توظيفهم ويمكن قياس هذه المساهمة من

$$X = Y \left(\frac{a-b}{b} \right) \quad \text{خلال العلاقة التالية:}^1$$

حيث:

X التكاليف التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جراء مساهمتها في توظيف المعوقين .

Y إجمالي الأجر التي تحصل عليها المعوقين.

a إنتاجية العاملين العاديين.

b إنتاجية العاملين المعوقين .

من خلال العلاقة السابقة يمكن تخصيص ما يحصل عليه المعوقين بين ما يعتبر مقابل جهد له بعد اقتصادي وما يعتبر مقابل مساهمة اجتماعية تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفاء بمسؤوليتها المجتمعية الاختيارية.

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص178

ت. **المساهمة في تحسين الرفاهية المادية للعاملين** : تتوقف الرفاهية المادية للعاملين على المقابل الذي يحصلون عليه وعادة ما تتدخل الدولة في تحديد الأجر الأدنى الذي يضمن للعاملين مستوى معقول من الرفاهية، وفي الواقع لا يوجد مستوى عام للمقابل الذي يحصل عليه العاملون بحيث يصلح لكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلافها فهو أساس نسبي يعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ويرجع سبب التفاوت على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى العوامل التالية:

- ✓ اختلاف إنتاجية العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلى هذه القطاعات؛
- ✓ اختلاف نظرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمسؤوليتها المجتمعية نحو تحسين الرفاهية المادية للعاملين؛
- ✓ اختلاف المبالغ التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفاء بمسؤوليتها المجتمعية المفروضة بقرارات من إدارتها.

إن قياس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين الرفاهية المادية للعاملين مبنية على فرضية أساسية وهي أن متوسط الأجر في القطاع يعكس المستوى العادي لإنتاجية العاملين في هذا القطاع بمعنى أنه إذا زاد متوسط الأجر لمؤسسة معينة تكون ناتجة عن زيادة إنتاجية العاملين في هذه المؤسسة وبالتالي زيادة مساهمته البيئية والاجتماعية.

ث. **توفير السكن للعاملين** : تعتبر قيمة المبالغ التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقابل عملية توفير مساكن للعاملين أحد المؤشرات التي تقيس مساهمتها البيئية والاجتماعية في هذا المجال، وقد تفوق المنافع التي يتحصل عليها العمال هذه القيمة لذا يستحسن وضع أساس يعكس هذه المنافع، ولعل أفضل أساس في هذا الشأن هو إيجار المثل وذلك بتحديد القيمة التجارية للعقارات لأنها تعكس وجهة نظر المجتمع في قيمة التضحية التي يتحملها المستأجرون مقابل حق الانتفاع بهذه العقارات، كما تعكس أيضا قيمة المنفعة التي تعود على الملاك مقابل تضحياتهم بالموارد المخصصة لإنشائها.

ج. **توفير وسائل نقل للعمال** : يمكن تقدير هذه المساهمات بمقدار ما تتحمله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تكاليف لتسيير وسائل النقل، أو على أساس ما يتحقق للعاملين من منافع نتيجة استفادتهم بهذه الخدمة والأساس الأفضل الذي يمكن الاعتماد عليه في التقدير هي القيمة التي يرغب العاملون في دفعها للحصول على خدمة النقل وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- ✓ تحديد عدد العاملين المستفيدين من خدمة النقل؛

✓ تصنيف العاملين إلى مجموعات حسب المناطق المختلفة؛

✓ اختيار عينة تتضمن عمال جميع المناطق المختلفة؛

✓ تحديد متوسط ما يرغب في دفعه أفراد كل مجموعة عن طريق المقابلة الشخصية أو إرسال استقصاء

للعينة المختارة؛

✓ تحديد المتوسط المرجح للمبلغ الذي يرغب في دفعه أفراد العينة المختارة؛

✓ تقدير قيمة المنافع التي يحصل عليها العاملون من خدمة النقل التي توفرها لهم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة وذلك بضرب عدد العاملين المستفيدين في المتوسط المرجح.

أما بالنسبة لباقي العمليات التي تدخل ضمن هذه المجموعة فتعتبر مساهمات طوعية ويمكن تقديرها بنفس

الطريقة أي بالتكلفة التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بها.

2.1.2 **عمليات المجموعة الثانية:** تعتبر عمليات هذه المجموعة عمل طوعي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، وكما سبقت الإشارة فهذه العمليات تساهم في حل المشاكل الاجتماعية بطريقة غير مباشرة،

وتأثيراتها تتصف بالعمومية بحيث يصعب تقديرها، فمثلا كيف يمكن تقدير مساهمة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في تنفيذ برنامج وطني للحد من الأوبئة والأمراض، فتقدير هذه القيمة بالطرق السابقة ينتج عنها

تحمل نفقات تفوق المنافع التي تحققها نتائج هذه الطرق، لذلك فإن أفضل الطرق لتقدير قيمة هذه المساهمات

هي مجموع الأعباء التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في مثل هذه البرامج وبالتالي يمكن

الاعتماد عليها كمؤشر يفترض أنه يعبر بالتقريب عن قيمة المنافع الاجتماعية.

عموما يعطي القياس النقدي لمجال المساهمات العامة معلومات ذات دلالة بيئية واجتماعية أكثر وضوحا،

وأهم هذه المعلومات هي:

✓ عدد العمال الذين يزيدون عن حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ عدد المعوقين ونسبتهم إلى إجمالي عدد العمال العاديين؛

✓ عدد الأفراد من خارج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين تم تدريبهم؛

✓ متوسط الأجور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنته بمتوسط الأجور في القطاع الذي تنتمي

إليه؛

✓ عدد المساكن التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد العمال المستفيدين منها ونسبتهم إلى

إجمالي عدد العمال؛

✓ عدد السيارات التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنقل العمال وعدد المستفيدين ونسبتهم إلى إجمال عدد العمال؛

✓ عدد الأطباء وهيئة التمريض المخصصة للرعاية الصحية وإجمالي عدد الحالات المرضية المستفيدة.

أ. قياس عمليات مجال الموارد البشرية: غالبا ما تدور العمليات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الموارد البشرية في مجال المسؤولية المجتمعية الإيجابية وتمثل أساسا في الآتي:

✓ إعداد وتنفيذ برامج لتدريب العمال؛

✓ توفير ظروف عمل تتميز بالأمن.

يمكن تقييم المساهمة في هذا المجال نقدا بسهولة لأنه يعتبر مجالا داخليا حيث توجه عملياته لتلبية متطلبات العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك فإن تأثيراتها تكون مباشرة على هؤلاء العمال.

ب. قياس عمليات مجال المساهمات البيئية: ينطوي مجال المساهمات البيئية على مجموعة من العمليات التي تؤثر على نوعية البيئة الطبيعية أهمها تجنب مسببات تلوث الهواء و الضوضاء والتخلص من المخلفات بطريقة تقلل من تلوث المياه والتربة والمساهمة في تحسين المظهر الجمالي للبيئة.

غالبا ما تكون عمليات مجال المساهمات البيئية إجبارية وذلك بإلزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام بها حيث يحدد القانون مستويات قياسية للتلوث في حدود القدرة الاستيعابية للبيئة، ومن شأن عدم الالتزام بها أن يؤدي إلى أضرار على مستوى الموارد البيئية والمجتمع.

وعموما يركز قياس المساهمات البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قياس مشكلة التلوث بشتى أنواعها.

ت. قياس عمليات مجال المنتج: يتضمن هذا المجال العمليات التي تهدف أساسا إلى حماية المستهلك لذلك تدرج ضمن المسؤولية المجتمعية الإيجابية في حدود ما تتطلبه القوانين في شأن حماية المستهلك، وأهم هذه العمليات ما يتعلق بالرقابة على المواصفات القياسية لجودة المنتج واختبار أمان استخدامه.

ويمكن للمعلومات التالية إعطاء دلالة بيئية واجتماعية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال:

✓ عدد شكاوي العملاء من مستوى الجودة وعدم أمان الاستخدام؛

✓ كمية البضاعة المسترجعة من العملاء بسبب عدم مطابقتها لمستويات الجودة وشروط الأمان؛

✓ الوقت المستغرق لعملية إصلاح المنتج ليطماشى ومستويات الجودة وشروط الأمان؛

✓ عدد الحوادث التي نشأت من جراء استخدام المنتج.

3. معرض الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام الذي أصبح يحظى به الأداء غير المالي (البيئي والاجتماعي) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جعل من الضروري على هذه المؤسسات أن تقوم بالإفصاح عن أنشطتها في هذا المجال من خلال ما يعرف بالتقارير البيئية والاجتماعية.

1.3 خصائص التقرير البيئي والاجتماعي:

يلعب التقرير البيئي والاجتماعي دورا كبيرا في سياسة التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتصالاتها الخارجية والداخلية، ويوضح هذا التقرير للمتعاملين بأن هذه المؤسسات تتحمل مسؤولياتها المجتمعية. وأهم خصائصه ما يلي:¹

1.1.3 التقرير أداة للقيادة الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يرفق تحرير التقرير بتحديد

إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية المستدامة حيث تعتبر هذه المؤسسات أن نشر التقارير مدخل لمرحلة التنمية المستدامة ويساعدها على كشف وضعيتها في مجال التنمية المستدامة، رهانات القطاع، توقعات المتعاملين،... الخ. ...

كما يعطي التقرير فرصة لإعطاء نظرة جديدة على أهمية وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع ويضع أسس لإستراتيجية التنمية المستدامة (التوعية، الشهادات، السياسة الاجتماعية...)، ويسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحليل الفائدة الاقتصادية لهذه الإستراتيجية والعلاقة بين أدائها الاجتماعي والبيئي وأدائها المالي.

2.1.3 التقرير أداة للاتصال والتسويق: بالنسبة للكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يستخدم

التقرير قبل كل شيء لنقل قيمها للشركاء والفروع، فهو حساس لمسؤولياتهم الفردية وتوقعاتهم القانونية في مجال التنمية المستدامة، فيعتبر التقرير أداة للحوار والشفافية والالتزام من خلال تحديد توقعات كل مجموعة من المتعاملين في حين يقدم لهم إجابات.

¹ Beate Born, *Le Développement Durable et Entreprises du 20 Siècle*, Memoire de DESS Gestion des Entreprises, Paris 2004 . p123.

كما يسمح التقرير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعرفة وفهم الرهانات المستقبلية لنشاطها والاحتياط للأزمات المحتملة، ذلك أن التقرير يعكس النزاعات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتعاملين بشأن الالتزام بالمسؤولية المجتمعية.

3.1.3 التقرير وسيلة للربط بين الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بنفس الطريقة التي يتناول بها تقرير نشاط الأداء المالي يجب أن يتناول تقرير التنمية المستدامة مبرزا الأداء البيئي (التلوث، نهاية حياة المنتجات، سياسة الشراء الخضراء، تأثير وسائل النقل ...)، الأداء الاجتماعي (أجور، عدم التمييز، أمن، سياسة شراء مسؤولة اجتماعيا، عمل الأطفال، حقوق الإنسان..)، الأداء الاقتصادي (سياسة الاستثمار، الفساد..)، يهدف التقرير إلى توضيح العناصر السابقة الذكر خاصة بإنشاء مؤشرات بيئية واجتماعية واقتصادية.

4.1.3 التقرير يعكس نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن للمتعاملين من خلال

تقرير الأداء البيئي والاجتماعي الاطلاع على نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من شأنه أن يقدم العديد من الإجابات المطروحة بشأن تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمسؤوليتها المجتمعية، ويتضح من هذا أن التقرير يبين مدى إدماج أبعاد التنمية المستدامة في نمط تسيير هذه المؤسسات.

2.3 اعتبارات التقرير عن الأداء البيئي والاجتماعي:

إن إعداد التقارير البيئية والاجتماعية يخضع للعديد من المعايير، منها:

1.2.3 معايير اختيار المعلومات البيئية والاجتماعية: لضمان فعالية محتوى التقرير البيئي والاجتماعي في

الكشف عن الجوانب الهامة لهذا الأداء، ينبغي تطوير إطار من المعايير يسمح باختيار المعلومات البيئية والاجتماعية التي تكفل ضمان إخراجها في صورة مناسبة لمن يهمه التعرف على الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولكي يتماشى هذا الإطار مع التطورات الحالية في مجال المسؤولية المجتمعية يجب أن يتضمن أربعة معايير أساسية وهي:¹

أ. **الملاءمة:** المعلومات الملائمة هي تلك التي تعكس صورة واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليهم هذه التأثيرات، حيث يعبر هذا المعيار عن أهم خاصية يجب أن تتوفر في المعلومات التي تدرج بالتقرير البيئي والاجتماعي، فالمعلومات التي يحتويها هذا التقرير ينبغي أن تكون قادرة على إشباع حاجة مستخدميها، وتجدر

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، صص 202-205

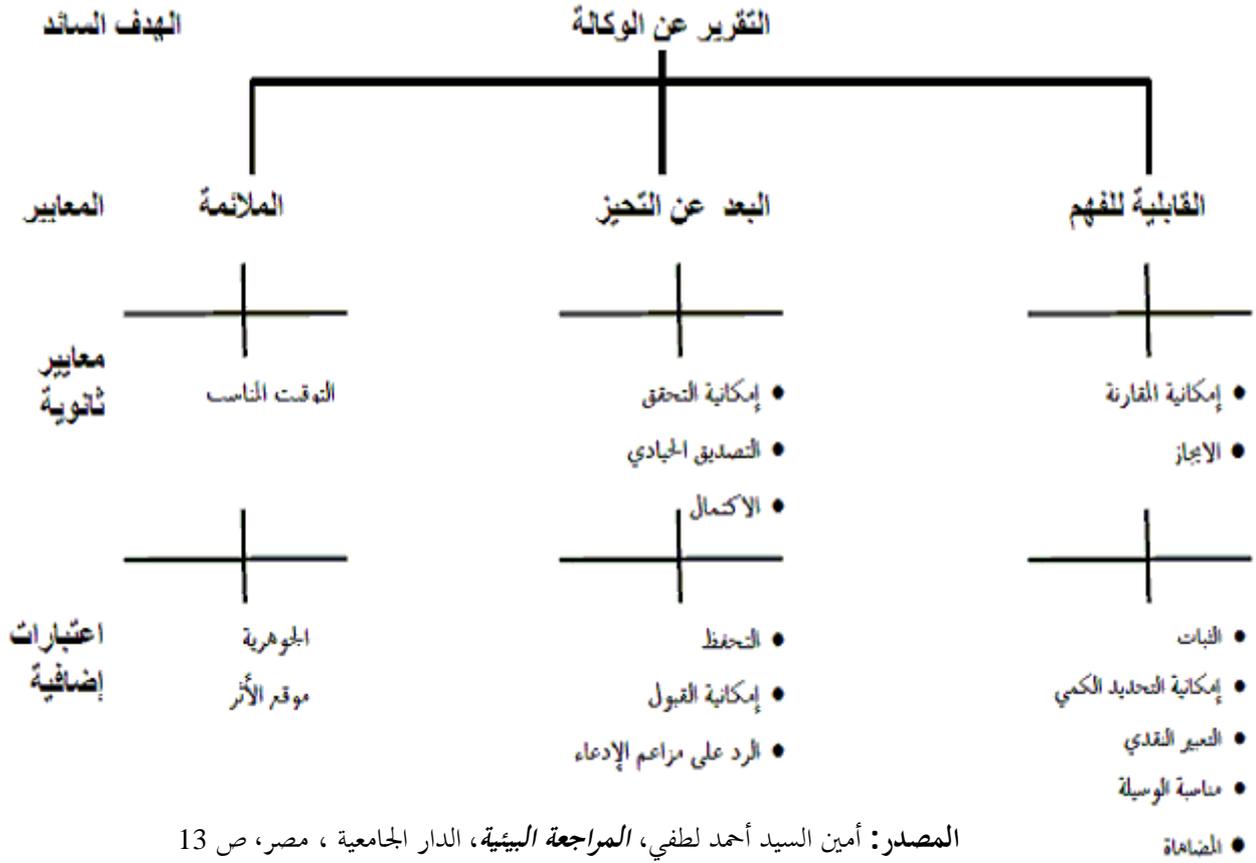
الإشارة هنا أن المعلومات الملائمة للعمال هي تلك المساهمات التي تتعلق بتحسين مستوى معيشتهم وظروف العمل المادية، والمعلومات الملائمة للعملاء هي تلك المساهمات التي تتعلق بمجال المنتج أو الخدمة، والمعلومات الملائمة لنقابات العمال هي تلك المساهمات التي تتعلق في مجال المحافظة على الموارد البشرية، والمعلومات الملائمة للأجهزة الحكومية المحلية أو المركزية هي تلك التي تمكنها من مساءلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تنفيذ ما تفرضه عليه من مسؤوليات ذات تأثير في تحقيق بعض الأهداف الوطنية، ويتم اختيار هذه المعلومات على أساس مدى اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بها أو على أساس حجم هذه التأثيرات أو على أساس ما يظهر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمظهر الريادة في شأن المساهمات البيئية والاجتماعية التي تترتب عنها هذه التأثيرات.

ب. **البعد عن التحيز:** كثيرا ما تتعرض التقارير المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي لعدم الصدق أو تتصف بأنها وهمية لاحتمال المبالغة أو الحذف في مضمونها، لذلك ينبغي أن تكون المعلومات حيادية بحيث تعكس الحقائق بنزاهة دون تحريف أو بمعنى آخر ينبغي أن يعكس التقرير البيئي والاجتماعي كل من المساهمات الموجبة والسالبة للعمليات البيئية والاجتماعية، حيث يؤدي إظهار المساهمات الموجبة فقط بقصد تجنب الانطباع السيئ إلى عدم الوثوق في المعلومات التي يحتويها التقرير. وإعداد التقرير البيئي والاجتماعي لخدمة فئة معينة يؤدي إلى تضليل الفئات الأخرى، كما يؤدي قياس المساهمات إلى احتمال تحيزها حيث يعتمد هذا القياس عادة على التقدير أو التنبؤ وقد يركز على وجهات نظر شخصية لا تقوم على أسس علمية وعملية ملائمة.

ث. **القابلية للفهم:** يعتبر هذا المعيار مطلباً أساسياً ينبغي الالتزام به عند إعداد التقرير البيئي والاجتماعي ذلك لما تتصف به المساهمات البيئية والاجتماعية من خصائص تؤدي إلى احتمال غموض وتعقد المعلومات المعبر عنها خصوصاً وأن التعامل مع بعض هذه المعلومات يعتبر أمراً حديثاً لكل من المعد والمستفيد لذا يتطلب هذا المعيار أن تتوافق دلالة المعلومات مع القدرات الاستيعابية لمستخدميها.

ث. **المرونة:** تتصف عناصر التقرير البيئي والاجتماعي بالحركة وبالتالي تعتبر المرونة من المعايير الأساسية والضرورية لضمان فعالية الاتصال، فقد تتغير العمليات البيئية والاجتماعية التي تفرضها المسؤولية المجتمعية نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تلخيص ما سبق ذكره من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (8.2) :معايير التقرير عن الأداء البيئي و الاجتماعي



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، مصر، ص 13

3.3 نموذج التقرير عن الأداء البيئي و الاجتماعي:

يعكس تقرير الأداء البيئي والاجتماعي نتائج قياس المساهمات البيئية والاجتماعية الكلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتضمن المستويات القياسية التي يتطلبها القانون كحد أدنى لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية حتى ولو لم تقم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعله يعطي معلومات تضيف دلالة بيئية واجتماعية أكثر وضوحاً بما يسمح بتقييمها، كما يوفر معلومات للأجهزة الحكومية التي يتركز اهتمامها للتعرف على مدى وفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمسؤولياتها المجتمعية بغض النظر عما تحملته من مبالغ في سبيل ذلك، ويمكن عرض التقرير البيئي و الاجتماعي على النحو التالي:

الجدول رقم (4.2): نموذج تقرير الأداء البيئي والاجتماعي

أولاً: مجال المساهمات البيئية			
الانحرافات	المستويات الفعلية	المستويات القياسية	العناصر المؤثرة على نوعية الموارد الطبيعية
			<p>1- العناصر المسببة لتلوث الهواء أول أكسيد الكربون ثاني أكسيد الكربون الضوضاء</p> <p>2- العناصر المسببة لتلوث المياه درجة الحرارة الأكسجين الحيوي</p> <p>3- العناصر المسببة لتلوث التربة أملاح ذاتية الكبريتيدات</p>
ثانياً: مجال المساهمات العامة			
المقدار	البيانات		
	<p>1- توفير فرص العمل عدد العاملين بالمؤسسة نسبة العمال من الذكور نسبة العمال من الإناث عدد العمال الزائدة عن احتياجات المؤسسة عدد المعوقين بالمؤسسة نسبة المال المعوقين لإجمالي عدد العمال</p> <p>2- الرفاهية المادية للعاملين متوسط الأجر في المؤسسة متوسط الأجر في القطاع نسبة الزيادة والنقص في متوسط الأجر عن متوسط القطاع</p>		

	<p>3- خدمات السكن عدد الوحدات السكنية عدد الأسر المستفيدة عدد أفراد الأسر المستفيدة</p> <p>4- خدمات المواصلات عدد السيارات المخصصة لنقل العمال عدد المستفيدين من خدمة النقل نسبة المستفيدين من خدمة النقل لإجمالي عدد العمال</p> <p>5- الخدمات الصحية عدد الأسرة المتاحة بالمركز الصحي عدد الأطباء العاملين بالمركز الصحي عدد المستفيدين من الخدمات الصحية متوسط عدد المرضى المترددين على المركز الصحي</p> <p>6- رعاية مجموعات خاصة عدد المستفيدين من الخدمات الترفيهية عدد الأسر المستفيدة بخدمة مركز رعاية الطفولة</p>
--	--

ثالثا: مجال الموارد البشرية

المقدار	البيان
	<p>1- التدريب عدد العمال المستفيدين من برامج التدريب نسبة العمال المستفيدين من التدريب لإجمالي العمال بالمؤسسة عدد العمال الذين تم ترقيتهم بعد التدريب عدد المستفيدين من التدريب غير العاملين بالمؤسسة</p> <p>2- الأمن الصناعي معدل تكرار الإصابة بالمؤسسة معدل تكرار الإصابة في القطاع معدل شدة الإصابة في المؤسسة معدل شدة الإصابة في القطاع نسبة التعرض لإصابات العمل في المؤسسة نسبة التعرض لإصابات العمل في القطاع عدد العمال المصابين بإصابات العمل عدد حالات الوفاة بسبب إصابات العمل عدد حالات العجز الكلي نتيجة إصابات العمل عدد حالات العجز الجزئي نتيجة إصابات العمل</p>

رابعاً: مجال المنتج

المقدار	البيان
	<p>1- جودة المنتج</p> <p>عدد شكاوي العملاء من مستوى الجودة كمية المنتجات المسترجعة لعدم الجودة عدد ساعات إصلاح المنتج ليتماشى ومستويات الجودة</p> <p>2- أمان المنتج</p> <p>عدد الحوادث الناتجة عن استخدام المنتج عدد شكاوي العملاء من الاستخدام غير الآمن للمنتج عدد ساعات إصلاح المنتج لتحقيق الاستخدام الآمن له</p>

المصدر: محمد عيسى بدوي، الخفاصة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، ص221

خلاصة الفصل:

تتجسد أبعاد التنمية المستدامة في إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحمل المسؤولية المجتمعية التي تفضيها ضغوط اقتصادية واجتماعية، وحتى وقتنا الراهن لم يحدد مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسة بشكل يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية حيث تعددت صور المبادرات بحسب طبيعة السوق ومجال نشاط المؤسسة وأشكاله وما تتمتع به من قدرة مالية وبشرية.

إن الالتزام بالمسؤولية المجتمعية يتطلب من المؤسسة التغيير في نمط تسييرها آخذة بعين الاعتبار البعد البيئي والاجتماعي باعتماد طرق طوعية كتطبيق المعايير الدولية ISO 14000 و ISO 26000 وشهادة الصحة والأمن التي هي موضوع لإنشاء معيار دولي.

إن القياس المحاسبي يفترض أن المؤسسة غير مسؤولة بيئيا واجتماعيا وهذا ما توضحه نتائج العمليات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف أنواعها والتي تهتم أساسا بقياس ربحية المؤسسة، لذلك لم تجد المسؤولية المجتمعية للمؤسسة الاهتمام الكافي لإرساء أسس لقياسها والتقرير عنها بالرغم من الاتفاق على أهمية قياسها، حاولت عدة جهات إعداد نموذج لقياس المسؤولية المجتمعية إلا أنه لم يتم التمكن من تحديد نموذج محاسبي يتم من خلاله هذا القياس ويرجع سبب ذلك إلى اختلاف تصور الجهة المعدة له من حيث الإطار الذي يعالج جوانبها المختلفة، وعلى العموم يمكن قياس المسؤولية المجتمعية للمؤسسة على أساس ما تتحمله من تكاليف في سبيل ذلك.

يمكننا قياس المسؤولية المجتمعية من إعداد تقرير الأداء البيئي والاجتماعي والذي يبرز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ويعزز اتصالاتها الخارجية والداخلية، كما يسمح للمتعاملين والجهات الأخرى بتقييم مدى التزام المؤسسة بسياسة التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية باتنة

تمهيد :

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية المجتمعية، التي تفرض على المؤسسة الاهتمام بالجانبين البيئي والاجتماعي إضافة إلى الجانب الاقتصادي، وهو ما انعكس على أداء هذه المؤسسات التي صارت تعد تقارير عن أدائها البيئي والاجتماعي إضافة إلى الأداء المالي.

ولاية باتنة كغيرها من ولايات الوطن تضم عددا معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على مستوى المنطقة الصناعية ومناطق النشاط المختلفة، ونظرا لأن هذه الأخير تتوسط المدينة في أغلبها فقد أصبح تأثيرها واضحا على المحيط الذي تشتغل فيه، سواء البيئة أو السكان، وبالتالي أصبح لزاما عليها تحمل مسؤوليتها اتجاه هذا المحيط، أو ما يعرف بالمسؤولية المجتمعية.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

I. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية باتنة

II. تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية

III. تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها

1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية باتنة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الإحصائيات المتعلقة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية باتنة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2011، والتي بلغ عددها حسب إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 7280 مؤسسة تشغل حوالي 43858 عاملا.

1. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية باتنة على الفروع المختلفة للنشاط كما يلي:

جدول رقم (1.3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط

قطاع	عدد المؤسسات	عدد العمال	% عدد المؤسسات	% عدد العمال
الزراعة و الصيد البحري	206	1538	2,83	3,50
المياه و الطاقة	12	499	0,16	1,14
المحروقات	0	0	0	0
خدمات الأشغال البترولية	0	0	0	0
المناجم و المحاجر	43	642	0,59	1,46
الحديد و الصلب	91	855	1,25	1,95
مواد البناء	143	1668	1,96	3,80
البناء و الأشغال العمومية	2875	19644	39,49	44,79
كيمياة - مطاط - بلاستيك	15	185	0,21	0,42
الصناعة الغذائية	329	2098	4,52	4,78
صناعة النسيج	38	132	0,52	0,30
صناعة الجلد	4	215	0,05	0,49
صناعة الخشب و الفلين و الورق	140	646	1,92	1,47
صناعة مختلفة	116	661	1,59	1,50
النقل و المواصلات	619	2696	8,50	6,15
التجارة	1114	4103	15,3	9,35
الفندقة و الإطعام	288	767	3,96	1,75
خدمات للمؤسسات	52	262	0,71	0,60
خدمات للعائلات	494	1540	6,79	3,51
مؤسسات مالية	68	1205	0,93	2,75
أعمال عقارية	25	408	0,34	0,93
خدمات للمرافق الجماعية	608	4094	8,35	9,33
المجموع	7280	43858	100	100

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS

2. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات قطاعات النشاط

يمكن توضيح تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات قطاعات النشاط من خلال

الجدول التالي:

جدول رقم (2.3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط

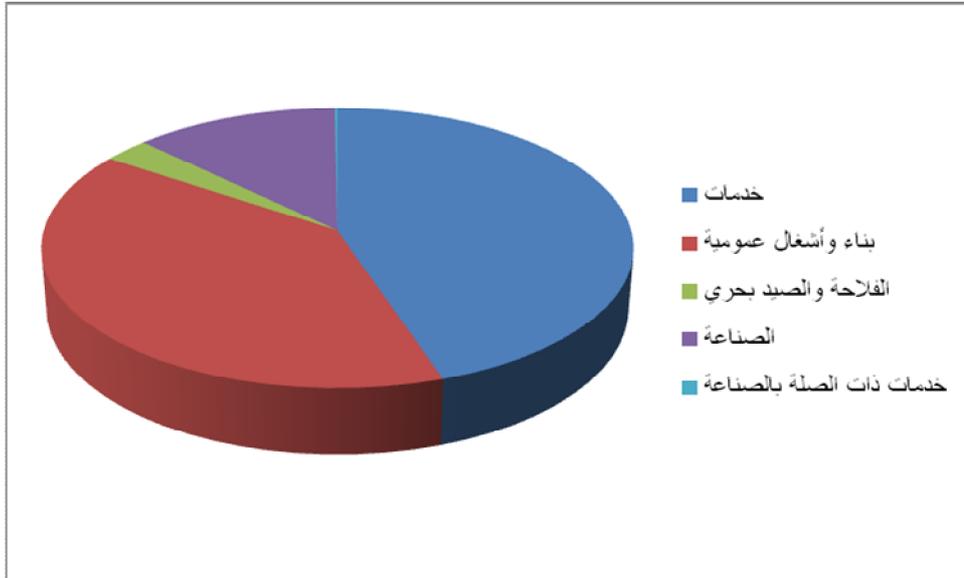
قطاع النشاط	الفروع	عدد م.ص.م	عدد مناصب الشغل حسب القطاع
الخدمات	النقل و المواصلات	3268	15075
	الفندقة و الإطعام		
	خدمات للمؤسسات		
	خدمات للعائلات		
	مؤسسات مالية		
	أعمال عقارية		
	التجارة		
	خدمات للمرافق الجماعية		
البناء و الأشغال العمومية	البناء و الأشغال العمومية	2875	19644
الصناعة	المناجم و المحاجر	919	7102
	الحديد و الصلب		
	مواد البناء		
	كيمياء - مطاط - بلاستيك		
	الصناعة الغذائية		
	صناعة النسيج		
	صناعة الجلد		
صناعة الخشب و الفلين و الورق			
الصيد البحري	الصيد البحري	180	1300
خدمات ذات الصلة بالصناعة	خدمات الأشغال البترولية	12	424
	المياه و الطاقة		
	المحروقات		

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS

يلاحظ من الجدول أعلاه أن جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية باتنة تتركز في قطاع الخدمات (الذي يشتمل على قطاع النقل والمواصلات، التجارة، الفندقة والإطعام، المؤسسات المالية ...) بعدد قدره 3268 مؤسسة، وهو ما يعادل 44.82% من مجموع المؤسسات. ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بعدد 2875 مؤسسة وبنسبة 39,49%. وهذا نتيجة لأن القطاعين السالفي الذكر يتميزان بالريح السريع وقلة

المخاطرة، أما الأشغال العمومية فقد انتشرت نتيجة المشاريع التنموية التي تقوم بها الولاية لتهيئة هيكلها القاعدية لإعادة إحياء اقتصادها، على عكس القطاعات الأخرى التي تتميز بنوع من المخاطرة في نشاطاتها. والشكل الموالي يوضح هذا التوزيع:

شكل رقم (2.3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (2.3)

3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجم العمال:

يمكن توضيح توزيع المؤسسات حسب عدد العمال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3.3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

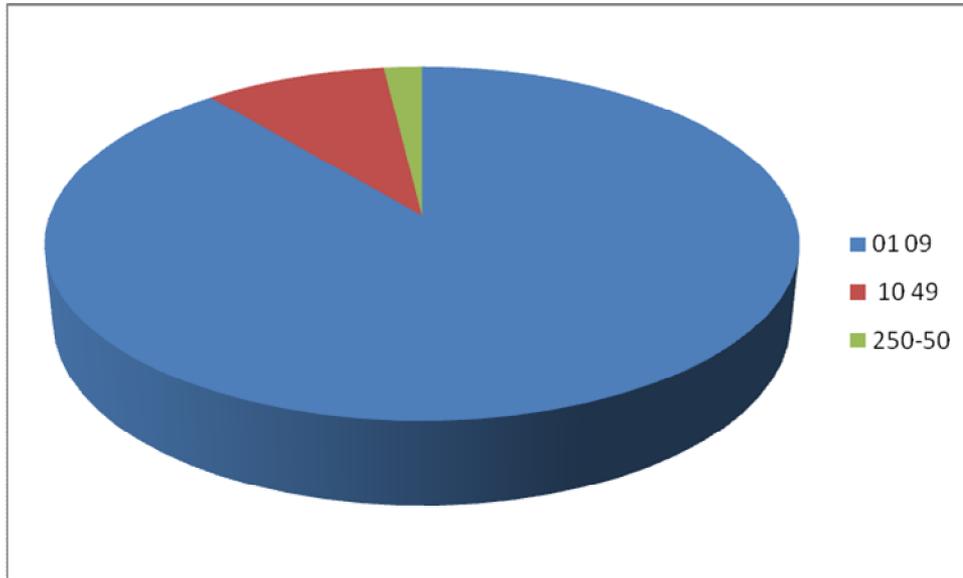
عدد العمال	9-1	49-10	250-50	المجموع
عدد المؤسسات	6476	665	139	7280
الأهمية	%88,95	%9,13	1,92	100

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS

يلاحظ من خلال الجدول أن 88,95% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية باتنة هي عبارة عن مؤسسات مصغرة (أي بأقل من 10 عمال)، أما عدد المؤسسات التي يزيد عدد عمالها عن 10 عمال لم يتجاوز 10% (أقل من 2% فاق عدد عمالها 50).

والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (3.3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول أعلاه

II. تصميم الدراسة الميدانية ولخطواتها الإجرائية

سيتم التطرق تحت هذا العنوان للكيفية التي اتبعها الطالب في تصميمه للبحث وتحديد خطواته الإجرائية وهذا يتطلب التطرق إلى نقطتين رئيسيتين، الإطار العام للدراسة وتحليل المعلومات.

1. الإطار العام للدراسة :

1.1 أهداف الدراسة :

تكشف أهداف الدراسة مدى مساهمة البحث في حل المشكلة المطروحة وهي الإجابة على السؤال: لماذا يجري البحث، ويمكن تحديد أهداف هذه الدراسة في:

✓ تشخيص واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آراء مسيري هذه المؤسسات حول هذا المفهوم ومعرفة اتجاهاتهم؛

✓ التعرف على الرصيد العلمي لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول هذا المفهوم وأدوات تطبيقه؛

✓ التعرف مدى تطبيق جوانب هذا المفهوم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الداخلي

والخارجي؛

✓ تحديد المحفزات التي يمكن أن تدفع مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تبني هذا المفهوم ومعرفة العوائق التي تحول دون ذلك؛

✓ التعرف على مدى مساهمة هذا المفهوم في تنمية الاهتمامات البيئية والاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التقارير التي تعدها في هذا المجال؛

✓ محاولة استعراض الأطر والمفاهيم النظرية (من خلال ما جاء في الأدبيات) للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛

✓ إثراء المكتبة الجزائرية بشكل خاص نظرا لقلّة البحوث في هذا المجال لا سيما باللغة العربية.

2.1 أهمية البحث:

تساهم أهمية البحث في إبراز القيمة الحقيقية المرجوة من البحث فهي توضح حجم المشكلة المبحوثة وجديتها وتبرز أهمية هذه الدراسة في:

✓ تسليط الضوء على حالة قطاع حيوي جدا في الحياة الاقتصادية للبلاد؛

✓ الخروج بهذا النوع من المؤسسات من دائرة التهميش التي يعاني منها ومحاولة التعرف على المشاكل التي يواجهها، والسعي إلى تطويرها والرفع من مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن؛

✓ تزداد أهمية هذه الدراسة لأنها تعد من الدراسات القلائل التي تعرضت لواقع المسؤولية الاجتماعية في هذا القطاع الهام جدا وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.1 فروض البحث:

فروض البحث محاولة ممكنة وإجابات محتملة على أسئلة البحث تستمد من أسس علمية، وتتضمن هذه الدراسة الفروض التالية:

✓ الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ضعيف جدا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

✓ التشريعات والقوانين هي أهم محفزات الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

✓ يمثل نقص المعلومات حول المسؤولية الاجتماعية لدى رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونقص الموارد الضرورية أهم العوائق أمام تبني هذا المفهوم في مؤسساتهم.

✓ يؤثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها البيئي

وأوضاع راهنة للوصول إلى إصدار أحكام تقويمية عليه.

إن تطبيق البحث المسحي لدراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن الطالب من الوقوف مباشرة على آراء مسيري المؤسسات واتجاهاتهم.

4.1 مجتمع البحث:

المجتمع الكلي لهذه الدراسة يتمثل في جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية باتنة. أما المجتمع الذي يمكن التعرف عليه فيتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة باتنة، والتي تتوزع على المنطقة الصناعية للمدينة ومختلف مناطق النشاط بها.

ويتدرج تعميم النتائج المتوصل إليها من العينة إلى المجتمع الذي يمكن التعرف عليه إلى المجتمع الكلي طبقاً للشكل التالي:

شكل رقم (4.3): مجتمع البحث



المصدر: العساف صالح بن حمد، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العابكان، السعودية، 1995، ص 93

5.1 عينة البحث:

إن الأصل في البحوث العلمية أن تجري على جميع أفراد مجتمع البحث لأن ذلك أدعى لصحة نتائج البحث. ولكن الطالب يلجأ لاختيار عينة من المجتمع إذا تعذر ذلك بسبب كثرة عددهم بالإضافة إلى التكاليف المادية والبشرية وضيق الوقت.

وفي هذا البحث قام الطالب باختيار عينة البحث مكونة من 50 مؤسسة صناعية موزعة على المنطقة الصناعية ومختلف مناطق النشاط بمدينة باتنة.

إن العينة الممثلة لمجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية باتنة تفوق 364 مؤسسة وهو أمر صعب التطبيق بالنسبة للباحث نظراً لمحدودية إمكانياته المادية والبشرية والوقت. لهذا فإن الدراسة تمت في حدود العينة المذكورة (تم اختيار المؤسسات الصناعية كونها الأكثر تأثيراً على البيئة وعلى المجتمع)، دون تعميمها إلى كافة أفراد المجتمع لولاية باتنة.

وقد كانت طريقة الطالب في اختيار أفراد العينة هي الطريقة غير الاحتمالية باستعمال أسلوب الاختيار

بالمصادفة (العينة العشوائية).

6.1 أداة البحث:

يقصد بأداة البحث "مصطلح منهجي يعني الوسيلة التي تجمع بها المعلومات للإجابة على أسئلة البحث واختبار فروضه". وقد استعمل الطالب أدوات البحث التالية لجمع المعلومات:

✓ الاستبان

✓ المقابلة

ونظرا لطبيعة الموضوع وخصائص أفراد العينة فقد لجأ الطالب لدمج كل من الاستبانة والمقابلة في شكل استبانة بالمقابلة، وذلك بغرض الاستفادة من مزاياهما.

7.1 طريقة جمع المعلومات:

إن تحديد الأسلوب الذي يتبعه الطالب في جمعه للمعلومات يعد أحد الخطوات المهمة التي يجب أن يشتمل عليها تصميم البحث. وتعتبر مصادر المعلومات والإمكانيات المادية للباحث والوقت المتوفر للبحث عوامل أساسية تؤثر على المفاضلة بين أساليب مختلفة لجمع المعلومات ولأداة البحث أيضا أثر واضح في هذه المفاضلة.

واعتمد الطالب في هذه الدراسة على أسلوب الجمع المباشر من خلال الطرق التالية:

✓ التوزيع المباشر: أي تسليم الطالب الاستمارة للمستجوب.

✓ مقابلة الطالب مع المستجوب.

وقد لجأ الطالب لهذه الطرق لتمييزها بارتفاع نسبة من يجيب على الاستمارة وقلّة احتمال الإجابة عن الاستمارة من غير من يجب عليه أن يجيب عليها - أفراد العينة - وبإمكانه توضيح ما يلزم توضيحه للمجيب.

8.1 تطبيق أداة البحث:

تمثل دراسة واقع المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية باتنة محورا أساسيا للموضوع هدفها تشخيص وضعية هذا القطاع والكشف عن المشكلات والنقائص التي يعاني منها في هذا المجال، وذلك بتحكيم رأي مسيري هذا النوع من المؤسسات. وقد استخدم الطالب الاستمارة بالمقابلة للحصول على البيانات النوعية والكمية التي تفي بتحقيق غرض الدراسة، وذلك وفقا للخطوات التالية:

أ. تحضير الاستبيان: يتضمن الطرح التجريبي وتحديد مدة التطبيق وأماكن التطبيق وكيفية التطبيق.

ب. تنفيذ الاستبيان: الشروع في توزيع الاستمارة حسب طريقة جمع المعلومات سابقا.

وفيما يلي خطوات الاستمارة بالمقابلة:

9.1 تلخيص الاستبيان:

بعد انتهاء الطالب من الجزء النظري تم الشروع في تحضير الاستبيان فكان الإخراج الأول للاستمارة يتضمن 109 سؤالاً في 4 محاور هي: محور مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومحور واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة ومحور إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة ومحور المعلومات العامة. وقد تم طرحها على بعض الأساتذة من ذوي الخبرة في إعداد الاستمارات¹ لغرض الوقوف على صدقها ودقة وصلاحيه العبارات التي تضمنتها والتأكد من الجوانب الفنية فيها ومدى إمكانية تحليلها إحصائياً وتحديد أسلوب تبويب المعلومات وفتح آفاق جديدة للباحث لإضافة بعض الأفكار المهمة أو حذف غير المهم.

وبعد تفحص آرائهم أعيدت صياغة الاستمارة في ضوء نتائج الاختبار لتضم حوالي 94 سؤالاً بـ 5 محاور، فيها المحاور السابقة بالإضافة إلى محور قياس وعرض الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة. تم طرح الاستمارة هذه المرة على أفراد من عينة البحث وبلغ عددهم 6 مؤسسات قصد الاستيضاح عن مدى ملاءمتها ووضوحها، وتدقيق الإخراج ومدى ملاءمة طريقة التوزيع.

وفي ضوء ما سبق وبعد تفحص رأي أفراد العينة والأساتذة تم إخراج الاستمارة في شكلها النهائي، حيث تضمنت 74 سؤالاً موزعة على 5 محاور هي: محور المعلومات العامة ومحور مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومحور واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة ومحور إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة ومحور قياس وعرض الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة.

ودامت فترة إعداد الاستمارة وإخراجها 3 أشهر من شهر مارس 2011 إلى شهر ماي 2011 م. وللتأكد من مدى ثبات نتائج الاستبيان وتوافقها إذا طبقت أكثر من مرة في ظروف مماثلة، تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (coefficient alpha cronbach)، وهو مقياس يستعمل لقياس مدى الاتساق والتناسق بين إجابات المستجوبين على كل الأسئلة الموجودة في الاستبيان، ومدى قياس كل سؤال لموضوع الدراسة. وبدل ارتفاع قيمة المعامل على ارتفاع درجة الثبات.

¹ أنظر الملحق رقم 06.

وقد جاءت قيمة المقياس كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (4.3): قيمة معامل الثبات

معامل ألفا كرونباخ	الأسئلة المختبرة
0,901	53

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بنظام SPSS

من خلال الجدول يتضح أن عدد الأسئلة التي تم اختبارها 53 سؤال، وقد كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ تساوي 0,901 وهي قيمة أعلى من المقياس المتعارف عليه وهو 0,60، مما يؤكد ثبات وتناسق الأسئلة داخل الاستبيان. كما أن حذف أي سؤال من أسئلة الاستبيان ليس له تأثير كبير في الرفع من ثبات الاستبيان (وهو يؤكد الجدول 01 في الملحق رقم 07).

12.1 عرض ملتبس الاستمارة:

تم إخراج الاستمارة في شكلها النهائي¹ في 5 صفحات، تضمنت الصفحة الأولى عنوان الدراسة والجامعة المعتمدة لذلك واسم الطالب والمشرف والغرض من الدراسة.

وتضمنت باقي الصفحات أسئلة الاستبيان في 74 سؤالاً مقسمة إلى 5 محاور هي:

¹ أنظر الملحق رقم 08

1.12.1 المحور الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وتضمن الأسئلة التالية:

1. هل لديكم معلومات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

إطلاقا قليلة متوسطة جيدة جيدة جدا

* حسب رأيكم المسؤولية الاجتماعية هي: (يرجى اختيار تعريف واحد يتناسب وجهة نظر مؤسستكم للمسؤولية الاجتماعية)

02	عملية مفروضة من طرف السوق تفرض على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية
03	عملية تطوعية تقوم المؤسسة من خلالها بالأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية
04	مجموعة من القواعد القانونية تفرض على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية
05	عملية لتحسين أداء المؤسسة من خلال الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية

* هل لديكم معلومات حول أدوات لمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، التالية:

	إطلاقا	قليلة	متوسطة	جيدة	جيدة جدا
06					
					الميثاق العالمي للأمم المتحدة
07					
					الخطوط التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
08					
					التصريح الثلاثي ل OIT حول السياسة الاجتماعية للمؤسسة
09					
					معيار SA 8000
10					
					معيار ISO 14000
11					
					معيار OHSAS 18000
12					
					معيار ISO 26000
13					
					نظام القيادة للكنفدرالية الدولية للنقابات المستقلة
14					
					نظام القيادة للغرفة العالمية للتجارة
15					
					المبادرة الدولية للتقارير global reporting initiative

2.12.1 المحور الثاني: واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: وتضمن الأسئلة التالية:

1. هل تحصلت مؤسستكم على إحدى شهادات التقييس التالية:

لا	نعم
	معيار SA 8000
	معيار ISO 14000
	معيار OHSAS 18000
	معيار ISO 26000

البعد الداخلي: تقوم مؤسستكم بـ:

إطلاقا	أحيانا	دائما	
			02 تشجيع العمال على تحسين أدائهم والاستفادة من فرص الترقية
			03 تبني إجراءات لحماية العمال من كل أنواع التمييز
			04 إشراك العمال في القرارات المهمة التي تتعلق بها.
			05 وضع نظام معلومات يسمح للعمال بالاطلاع على كل المستجدات داخل المؤسسة
			06 تقديم إعانات اجتماعية للعمال في المناسبات والأعياد المختلفة
			07 تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية لحماية العمال
			08 تأمين العمال ضد حوادث العمل
			09 تقديم التقارير للمساهمين بصفة دورية
			10 معاملة جميع المساهمين بصفة متساوية
			11 محاولة التقليل من استخدام الطاقة
			12 استخدام مصادر مستدامة للطاقة (الطاقة الشمسية مثلا)
			13 تبني سياسات للتقليل من النفايات وإعادة تدويرها
			14 تبني إجراءات للتقليل من الضوضاء
			15 تبني إجراءات للتقليل من التلوث
			16 تطبيق أنظمة حديثة في إدارة الإنتاج والمخزون
			17 إعداد تقارير حول أدائها الاجتماعي والبيئي وتدقيقها

البعد الخارجي: تقوم مؤسستكم بـ:

إطلاقا	أحيانا	دائما	
			18 تطبيق سياسات تثنم النزاهة والجودة أثناء تعاملها مع عملائها ومورديها
			19 مراعاة الصدق والأمانة أثناء تسويق المنتجات
			20 وضع ملصقات تضم معلومات عن المنتج وطريقة استعماله.
			21 الأخذ بعين الاعتبار آراء العملاء والموردين
			22 المساهمة في إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين)
			23 توعية أفراد المجتمع بالمشاكل التي يواجهونها وكيفية التعامل معها
			24 تشجيع العمال على المساهمة في مختلف الأنشطة الاجتماعية
			25 تخصيص مبالغ مالية لمساعدة المحتاجين في المجتمع أثناء المناسبات الخاصة
			26 تقديم الدعم للجمعيات التي تعمل على خدمة المجتمع
			27 احترام شروط المنافسة النزيهة
			28 تحسيس المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة
			29 تطبيق سياسات خاصة بحماية البيئة وتحسين المحيط العام
			30 احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة
			31 أخرى

3.12.1 المحور الثالث: إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة: يتضمن الأسئلة التالية:

1. حسب رأيكم هل التزام المؤسسة بمسؤوليتها اتجاه المجتمع:

غير ضروري مطلقا غير ضروري محايد ضروري ضروري جدا

* ما هو تأثير كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على قرار تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، (علما أن الأطراف ذات المصلحة هي الأطراف التي تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار خلال نشاطها).

	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا
02					
03					
04					
05					
06					
07					
08					
09					

10. ما هي الحوافز التي يمكن أن تشجعكم على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟

	الإحساس بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسة في المجتمع
	الاستجابة للقوانين والتشريعات
	الاستجابة لمتطلبات السوق
	ضغوط المجتمع المدني والمجتمع المحلي
	تحسين أداء المؤسسة والرفع من تنافسيته
	السعي للحصول على التمويل
	الحصول على الإعفاءات الضريبية وتجنب الجباية البيئية
	أخرى

11. حسب رأيكم، ما هي العوائق التي تحول دون التزام مؤسستكم بمسؤوليتها الاجتماعية

	نقص المعلومات
	معارضة المساهمين
	نقص الموارد المالية
	قلة الإطار المختصة
	ضيق الوقت
	أخرى

12. متى قامت مؤسستكم بتبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

	قبل سنة 2000
	بين 2000-2010
	بعد سنة 2010
	في المستقبل القريب
	في المستقبل البعيد
	لا تفكر في ذلك
	قبل سنة 2000
	بين 2000-2010
	بعد سنة 2010
	في المستقبل القريب
	في المستقبل البعيد
	لا تفكر في ذلك

4.12.1 المحور الرابع: قياس وعرض الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة: يتمحور حول الأسئلة

التالية:

1. تقوم مؤسستكم بإعداد تقارير حول أدائها البيئي والاجتماعي.

لا أحيانا دائما

2. إذا كانت الإجابة بنعم، هذه التقارير.

مستقلة مدمجة مع التقارير المالية

3. تقوم مؤسستكم بنشر التقارير البيئية والاجتماعية.

لا أحيانا دائما

4. إذا كانت الإجابة نعم، يتم نشر هذه التقارير:

في شكل منشورات عبر الموقع الإلكتروني في شكل مطويات تسلّم للمساهمين

5. تقوم مؤسستكم بتدقيق ومراقبة أدائها البيئي والاجتماعي.

لا أحيانا دائما

6. إذا كانت الإجابة نعم، عملية التدقيق:

داخلية خارجية

5.12.1 محور المعلومات العامة: يتضمن الأسئلة التالية:

أ. حول المؤسسة:

1. اسم المؤسسة:

2. الطبيعة القانونية للمؤسسة:

شركة ذات مسؤولية محدودة شركة ذات أسهم شركة تضامن

3. نوع نشاط المؤسسة:

فلاحي صناعي تجاري خدمي

4. حجم المؤسسة:

✓ عدد العمال: من 10 إلى 49 عامل من 50 إلى 250 عامل

✓ رقم الأعمال السنوي: أقل من 20 مليون دج من 20 إلى 200 مليون دج أكبر من 200 مليون

5. تموقع المؤسسة: (الرجاء تحديد السوق الذي تنشط فيه المؤسسة)

محلية وطنية دولية

ب. معلومات شخصية:

1. الجنس:

ذكر أنثى

2. المستوى التعليمي:

متوسط أو أقل ثانوي ليسانس ماجستير دكتوراه

3. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات من 5 إلى 15 سنة من 15 إلى 20 سنة أكثر من 20 سنة

4. التكوين والتربصات:

غير موجودة وطنية دولية وطنية ودولية

5. استعمال الإنترنت:

مطلقا أحيانا دائما

- يتبين من العرض السابق لمحتوى الاستمارة أن الطالب استخدم أسئلة ذات إجابات مغلقة: وهي التي يحدد فيها الطالب إجابات معينة وعلى المحيب اختيار ما يراه أو ما يصدق عليه منها، وتتضمن الأنواع التالية:
- أ. أسئلة ذات إجابات مرتبة: وهي عبارة عن عدد من العبارات تمثل الإجابة المحتملة للسؤال وتحدد سلفا من قبل الطالب ويكمن دور المحيب في الإشارة إلى القيمة التي يراها مناسبة لكل عبارة.
- ب. أسئلة ذات إجابة مختارة: هي التي تتكون من عدة خيارات (لا تقل عن خيارين) يختار المحيب فيها ما يراه مهما أو ما ينطبق مع رأيه.
- ت. أسئلة إجابتها ذات خيارين: هي إجابات لا تزيد في العموم عن الخيارين، يختار المحيب إجابة واحدة.

13.1 توزيع الاستمارة :

بعد تصميم الاستمارة تم إعداد 50 نسخة منها بغرض توزيعها على أفراد العينة بطريقة التوزيع المباشر - وهو ما اصطلح عليه استمارة بالمقابلة- على مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بمدينة باتنة، موجهة لمسيري هذه المؤسسات. وكان الطالب يشرح للمبحوث في عين المكان الهدف من البحث وأهميته ويطلب منه الإجابة الصريحة وبكل موضوعية عن الأسئلة التي يوجهها إليه ثم يشرع في طرح الأسئلة بلغة مفهومة تتناسب والمستوى الثقافي للمستجوب، ويتلقى أجوبة يدونها في الاستمارة. واتبعت الطريقة ذاتها مع كل من طبقت عليهم الاستمارة، ما عدا بعض المسيرين الذين فضلوا قراءة الأسئلة بأنفسهم وتدوين الإجابة عليه ويستفسرون عن الأسئلة الغامضة فيتم شرحها. وكانت عملية ملء الاستمارة الواحدة تستغرق ما بين 30 و45 دقيقة. ودامت عملية توزيع الاستمارات حوالي 15 يوما.

لم تخل عملية إنجاز هذه الدراسة في الميدان من صعوبات واجهها الطالب بالخصوص أثناء توزيعه للاستمارات، ويمكن إنجازها في النقاط التالية:

- ✓ عدم تفهم بعض مسيري المؤسسات لهذه العملية وتشكيكهم فيها مما عرض الطالب في كثير من الأحيان إلى الطرد وحتى إلى المنع من الدخول إلى المؤسسة في بعض الأحيان؛
- ✓ صعوبات مع أصحاب المؤسسات ذوي المستوى التعليمي المنخفض أو كبار السن، ويرجع ذلك إلى لامبالاتهم وعدم اهتمامهم بالموضوع بالإضافة إلى تخوف من يكون الطالب من أعوان الضرائب؛

✓ إن كثرة الأسئلة نوعا ما أدى بالمبحوثين إلى تأجيل ملئ الاستمارة إلى موعد لاحق أو التخلي عن ملئها بحجة ضيق الوقت والانشغالات الكثيرة؛

✓ قلة المراجع التي تطرقت إلى موضوع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو التي توضح العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

2. تحليل المعلومات و تفسيرها:

بعد أن اكتملت مرحلة جمع المعلومات لدى الطالب وأصبحت متوفرة لديه بصورة استمارات مقابلة استكملت من قبل الطالب في صورة جداول ملاحظة، تأتي الخطوة الموالية من خطوات البحث العلمي وهي تحليل المعلومات وتفسيرها. وتعني استخراج الأدلة والمؤشرات العلمية الكمية والكيفية التي تبرهن على إجابة أسئلة البحث وتؤكد قبول فروضه أو عدم قبولها. وباختصار يمكن القول إن خطوات تحليل المعلومات تتكون من 3 مراحل هي:¹

✓ مرحلة تهيئة المعلومات للتحليل؛

✓ مرحلة التحليل ذاتها؛

✓ مرحلة التفسير.

1.2 مرحلة تهيئة المعلومات للتحليل:

اتبع الطالب في تنفيذ هذه المرحلة الخطوات التالية:

✓ مراجعة المعلومات؛

✓ تبويب المعلومات؛

✓ تفرغ المعلومات.

1.1.2 **مراجعة المعلومات:** بعد أن تجمعت المعلومات لدى الطالب بكميات كبيرة وغير منظمة قام

بمراجعتها وإبعاد بعض الاستمارات التي قدر عددها بـ 10 استمارة، وذلك للأسباب التالية:

✓ مدى توخي الدقة من المبحوث في إجابته: فهناك مثلا العديد من الحالات حيث ظهر للباحث عدم

صحة إجابات المبحوث عن بعض أسئلتها نظرا للتناقض في إجاباته.

¹ العساف صالح بن حمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-101.

✓ عدم فهم الباحث لبعض الأسئلة: من خلال تحليل الطالب لإجابة الباحثين تبين له أن الإجابة على بعض الأسئلة مغاير للمطلوب من السؤال، ويرجع الأمر ربما لعدم فهم الباحث لقصد السؤال أو سرعة الباحث في الإجابة أو لأسباب مقصودة، يلجأ البعض لهذا الأسلوب للتهرب من الإجابة عن بعض الأسئلة. فأهمل الطالب الإجابة عن هذه الأسئلة واستبعدها من التحليل.

✓ عدم جدية الباحث في الإجابة عن الاستمارة، ولاحظ الطالب ذلك من إعطاء الباحث نفس الخيار في الإجابة على جميع الأسئلة المغلقة، فاستبعد هذا النوع من الاستمارات من الدراسة.

2.1.2 **تبويب المعلومات:** استعمل الطالب طريقتين في تبويب المعلومات المتجمعة لديه، فبالنسبة

للمعلومات الكمية والتي استعمل الحاسب الآلي لتبويبها اتبعت الخطوات التالية:

✓ وضع رقم هوية " رمز رقمي " لكل استمارة؛

✓ وضع رقم هوية لكل محور من محاور الاستمارة؛

✓ وضع رقم هوية " رمز رقمي وحرفي " لكل سؤال من أسئلة المحاور؛

✓ وضع رقم هوية " رمز رقمي " لكل إجابة من إجابات السؤال.

إن عملية الترميز تتمثل في التعبير عن الإجابات والأسئلة والمحاور والاستمارات بطريقة مختصرة وقابلة للقراءة من طرف الحاسوب.

فمثلا: رقت الاستمارات من رقم 1 إلى الرقم 40 وهو عدد الاستمارات المدرجة في عملية التحليل، أما المحاور فقد أشير إلى المحور الأول بالرمز A والمحور الثاني بالرمز B والمحور الثالث بالرمز C والمحور الرابع بالرمز D والمحور الخامس وهو محور البيانات الشخصية بالرمز E.

أما أسئلة المحاور فقد أشير إليها برموز المحاور مضاف إليها رقم السؤال، فالسؤال الأول من المحور الأول مثلا يرمز له بـ A1 والسؤال الثاني من المحور الأول بـ A2 وهكذا بقية الأسئلة. أما بالنسبة لإجابات كل الأسئلة فقد رمز لها بأعداد أيضا. فالسؤال الأول من المحور الأول مثلا يتضمن 5 إجابات فيكون ترميزه على الشكل التالي:

هل لديكم معلومات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: الرمز A1

الرمز	إجابات :
1	لا
2	قليلة
3	متوسطة
4	جيدة
5	جيدة جدا

و اتبعت العملية نفسها مع بقية الأسئلة.

3.1.2 تفرغ المعلومات: بعد انتهاء الطالب من عملية ترميز الاستثمارات وأسئلتها وإجاباتها انتقل إلى مرحلة إدخال البيانات إلى الحاسوب، واعتمد في هذه المرحلة طريقة الإدخال المباشر حيث تؤخذ الإجابات من الاستثمارات وتدخل مباشرة إلى الحاسوب؛ وتلت عملية إدخال المعلومات إلى الحاسوب مرحلة تدقيق الإجابات حيث طبقت طريقة إدخال المعلومات من طرف شخصين في ملفين مستقلين، وأخذ الطالب عينتين مستقلتين منهما وطابقهما فاكتشف أن هناك اختلافا في البيانات فأعاد التدقيق في كامل البيانات المدخلة وتوصل إلى 28 خطأ في الإدخال، وبعد تصحيحها استخرج مرة ثانية عينتين مستقلتين من الملفين وقارنهما فكانت الإجابات متطابقة، وبذلك اعتمد نتيجة الإدخال الأخير في عملية التحليل.

يسمى برنامج المعلومات المستخدم في تفرغ البيانات في الحاسوب وتبويبها بـ SPSS16، أصدر سنة 2010م.

2.2 مرحلة تحليل المعلومات:

بعد أن فرغ الطالب من تهيئة المعلومات بمراجعتها وتبويبها وتفرغها انتقل إلى مرحلة التحليل وأجزها بطريقة التحليل الكمي.

حيث قام الطالب خلالها بتحليل إجابات الباحثين تحليلا تعامل فيه مع الأرقام وذلك بتطبيق أساليب إحصائية، هذه الأرقام معبرة عن أفكار المستجوبين وأرائهم وقد تطلب إنجاز التحليل الكمي المرور بـ 3 مراحل:

✓ مرحلة تنظيم المعلومات وعرضها؛

✓ مرحلة وصف المعلومات؛

✓ مرحلة تحليل المعلومات.

1.2.2 مرحلة تنظيم المعلومات ومعرضها: يهدف الطالب في هذه المرحلة إلى إعطاء صورة سريعة عن

واقع المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات محل الدراسة بشكل مبسط وسريع يسهل بعد ذلك دراستها وتحليلها دون

عناء، وذلك من منطلق أن الجدول أو الشكل البياني قد يكون أكثر دلالة من 1000 كلمة؛ والأساليب التي طبقها الطالب لتحقيق هذه المرحلة هي:

أ. **التوزيع التكراري:** جمع المعلومات حسب تكرارها وعرضها في هيئة جداول تكرارية وتمثيلات بيانية.
 ب. **عرض معلومات بواسطة جداول:** عرض المعلومات وتصنيفها وترتيبها وفقا لبعض خواصها، حيث استعمل الطالب جداول تضمنت 5 خانات فيها الفئات وتكرارها والنسبة المئوية والنسبة المئوية السليمة والنسبة المئوية المتجمعة.

ت. **عرض المعلومات بواسطة التمثيل البياني:** تستعمل التمثيلات البيانية^(*) للدلالة على أية عملية تترجم بواسطتها المعطيات في شكل تمثيل بصري وتعتمد على العرض الجدولي السابق للبيانات سواء كانت هذه الجداول بسيطة لتحديد الخصائص والاتجاهات أو مركبة لتحديد العلاقات.

ث. **طرق العرض البياني:** هناك عدة طرق للعرض البياني اعتمد الطالب على مجموعة منها هي:
 ✓ **الأعمدة والمستطيلات البيانية:** تفيد في المقارنة بين أصناف متغير واحد أو بين عدة متغيرات في الزمان والمكان، وقد توضع هذه الأعمدة في شكل رأسي وتسمى حينئذ أعمدة أو أفقي فتسمى مستطيلات.
 ✓ **الدوائر النسبية:**^(*) تستعمل كأحد الطرق في التمثيل البياني لتمثيل الظاهرة المدروسة أو لتمثيل أجزاء منها، وقد اعتمد عليها الطالب في التمثيل البياني لنتائج الاستبيان.

- إن إنجاز مرحلة تنظيم المعلومات وعرضها اتبع فيها الطالب الخطوات التالية:
- ✓ استخراج الجداول التكرارية بواسطة برنامج المعلومات في الحاسب الآلي؛
- ✓ استخراج التمثيلات البيانية بواسطة برنامج المعلومات في الحاسب الآلي؛
- ✓ ترتيب الجداول والرسومات البيانية حيث يكون كل جدول مع رسمه البياني موافقا له؛
- ✓ ترجمة هذه الجداول الرسومات البيانية إلى اللغة العربية؛
- ✓ وضع عنوان مناسب مع كتابة المصدر لكل جدول ورسم بياني؛
- ✓ المراجعة الأدبية لتلافي أخطاء الكتابة الممكنة.

2.2.2 مرآة وصف المعلومات: يهدف الطالب من وراء هذه المرحلة إلى وصف المعلومات وصفا يبين

تمركزها وارتباطها ببعضها البعض، ولتحقيق هذا الهدف استعمل مقاييس النزعة المركزية "وهي قيم وسط توضح القيمة التي تجمع أكبر عدد من القيم الخاصة بمجموعة معينة عندها، فهذه القيمة تعتبر ممثلة لكافة الدرجات

(*) إن مفهوم التمثيل البياني يشير إلى سلسلة من الوسائل و التقنيات المتطورة التي تساعد على استكشاف وفحص معطيات رقمية وعرضها بواسطة نقاط، خطوط مساحات، أحجام، أو أشكال أخرى
 (*) ويتمثل هذا الرسم البياني في دائرة تقسم إلى قطاعات يمثل كل واحد بحيث تكون مساحة هذا القطاع متناسبة بشكل دقيق مع كمية القيم أو المتغيرات الذي تمثله، وهذا يعني أن زاوية هذا القطاع وأقوالها تكون كذلك أيضا

الموجودة في تلك المجموعة".

وقد استعمل الطالب لقياس النزعة المركزية لمعلوماته المستخرجة من الاستمارات مقياسين هما: المتوسط الحسابي والمنوال.

✓ **المتوسط الحسابي:** ويسمى أيضا بالمعدل ويمكن الحصول عليه بتقسيم مجموعة (***) القيم على عددها. واستخدمه الطالب لأنه يعد من أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداما، كما يدخل في حسابه كل القيم دون إهمال واحدة منها، وبهذا يوضح حقيقة تركز القيم لكنه يتأثر بالقيم المتطرفة.

✓ **المنوال:** هو القيمة التي تتأثر أكثر من غيرها من القيم، وبعبارة أخرى هو القيمة الأكثر شيوعا في القائمة. واستخدمه الطالب لأنه يساعد على تشخيص أسهل للمعلومات بدل الالتجاء إلى التخمين، ولأنه أحد المقاييس التي توضح تركز المعلومات ولا يتأثر بالقيم المتطرفة.

3.2.2 **مرحلة التفسير:** تعتبر هذه المرحلة من أدق مراحل البحث العلمي حاول الطالب من خلالها استخراج الأدلة الكمية والكيفية التي تدعمه في الإجابة عن أسئلة البحث وتوضح له قبول فرضه أو عدم قبولها.

III. تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها:

يتم التطرق إلى تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها بالاعتماد على مرحلتين، تتضمن المرحلة الأولى استعمال قوانين الإحصاء الوصفي في عملية التحليل، بينما تتضمن المرحلة الثانية استعمال اختبارات إحصائية لتقييم فرضيات الدراسة.

1. تحليل بيانات الدراسة باستعمال الإحصاء الوصفي:

تم عملية التحليل هذه من خلال دراسة الجداول التكرارية التي أفضت إليها نتائج الدراسة ومحاولة قراءة مدلولاتها.

1.1 هيئة البحث ولصائصها:

تضمنت قائمة الاستمارة بيانات نوعية وكمية تحت محور معلومات عامة شملت قسمين: الأول خاص بالمؤسسة، ويضم: اسم المؤسسة، عدد العمال، رقم الأعمال السنوي وتموقع المؤسسة. أما الثاني فيتعلق بمسير المؤسسة ويضم: الجنس، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، التكوين والتربصات واستعمال الإنترنت.

تمثل نسبة الاستمارات المعتمدة في عملية التحليل 80 % من مجموع الاستمارات وتمثل فئة الاستمارات

(**) هذا بالنسبة للقيم المستقلة اما اذا كانت على شكل فئات فيستخرج مركزها ويضرب كل مركز فئة بعد تكرارها بجمع حاصل الضرب ويقسم على مجموع التكرارات.

الملغاة ما نسبته 20% من مجموع الاستثمارات.

1.1.1 معلومات حول المؤسسية: وتتضمن العناصر التالية:

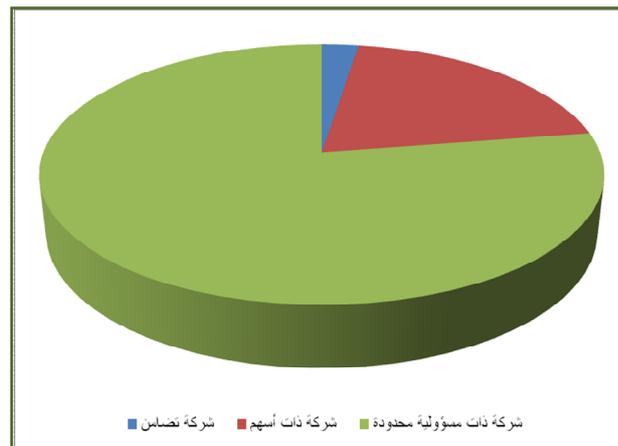
أ. الطبيعة القانونية: وقد جاءت نتائج الدراسة كما هو مبين في الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (5.3): الطبيعة القانونية للمؤسسات محل الدراسة

النسبة المئوية المتجمعة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية التكرار	الطبيعة القانونية
77.5	77.5	31	شركة ذات مسؤولية محدودة
97.5	20.0	8	شركة ذات أسهم
100.0	2.5	1	شركة تضامن
	100.0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (5.3): الطبيعة القانونية للمؤسسات محل الدراسة



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتبين من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب المؤسسات محل الدراسة هي عبارة عن شركات ذات مسؤولية محدودة حيث تمثل نسبة 77.5%، أما الشركات ذات أسهم فتمثل 20% في حين مثلت شركات التضامن 2.5%. ما يدل على أن أغلب المؤسسات هي ذات مسؤولية محدودة وهي الفئة المنوالية لهذا المتغير التي تبرز تركز أفراد العينة.

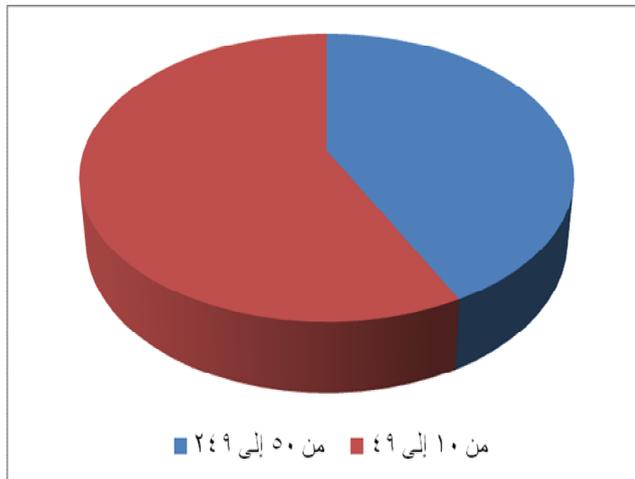
ب. مخطط العمال: والجدول التالي يوضح النتائج التي تم الوصول إليها:

جدول رقم (6.3): تقسيم المؤسسات حسب عدد العمال

عدد العمال	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية المتجمعة
من 10 إلى 49	23	57.5	57.5	57.5
من 50 إلى 249	17	42.5	42.5	100.0
المجموع	40	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (6.3): تقسيم المؤسسات حسب عدد العمال



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

من الشكل والجدول السابقين يتضح أن عينة البحث تقسم إلى فئتين حسب عدد العمال: الفئة الأولى تمثل المؤسسات الصغيرة والتي يتراوح عدد عمالها بين 10 و 49 عامل، والتي تشكل 57.5% من عينة البحث، والفئة الثانية من 50 إلى 249 عامل وتمثل المؤسسات المتوسطة وهي تشكل 42.5% من مجموع المؤسسات المستجوبة.

كما يتضح أيضا أن الفئة المنوالية في هذا المتغير متواجدة في الفئة الأولى من 10 إلى 49 عامل، مما يدل على أن عدد عمال عينة البحث تتمركز حول هذه الفئة وكلما زاد عدد العمال في المؤسسة كلما قل عدد المؤسسات المستجوبة.

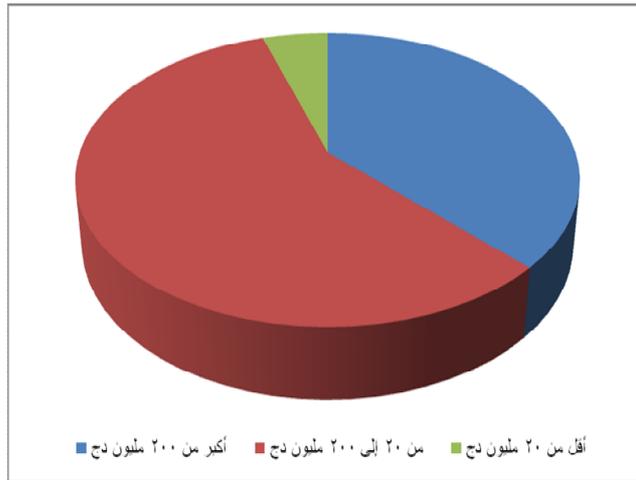
ج. رقم الأعمال السنوي: والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (7.3): رقم الأعمال السنوي للمؤسسات المستجوبة

النسبة المئوية المتجمعة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	رقم الأعمال السنوي
5.0	5.0	5.0	2	أقل من 20 مليون دج
62.5	57.5	57.5	23	من 20 إلى 200 مليون دج
100.0	37.5	37.5	15	أكبر من 200 مليون دج
	100.0	100.0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (7.3): رقم الأعمال السنوي للمؤسسات المستجوبة



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن رقم الأعمال السنوي للمؤسسات المشكلة للعينة مقسم إلى ثلاثة فئات: فئة أقل من 20 مليون دج والتي تمثل 5% من مجموع المؤسسات المستجوبة، فئة من 20 إلى 200 مليون دج والتي تمثل 57.5% وأخيرا فئة أكبر من 200 مليون دج وتمثل 37.5%. وعليه الفئة المنوالية لهذا المعيار تتواجد في الفئة الثانية، أي التي يتراوح رقم أعمالها بين 20 إلى 200 مليون دج. بمعنى أن العينة محل الدراسة في أغلبها مؤسسات صغيرة.

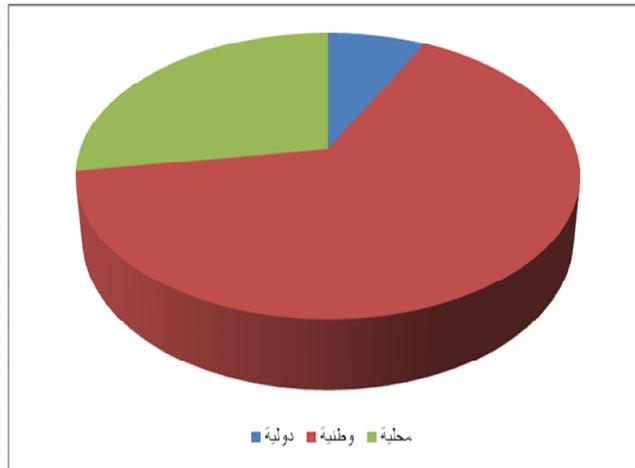
ح. تموقع المؤسسات: وقد جاءت نتائج الدراسة كما هو مبين في الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (8.3): تموقع المؤسسات محل الدراسة

النسبة المئوية المتجمعة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
27.5	27.5	27.5	11	محلية
92.5	65.0	65.0	26	وطنية
100.0	7.5	7.5	3	دولية
	100.0	100.0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (8.3): تموقع المؤسسات محل الدراسة



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

من الشكل والجدول السابقين يتضح أن أفراد العينة تم تقسيمهم حسب السوق الذي تنشط فيه إلى ثلاثة فئات: الفئة الأولى تضم المؤسسات المحلية والتي تمثل نسبة 27.5% من المؤسسات والفئة الثانية تضم المؤسسات التي تنشط على المستوى الوطني بنسبة 65% والفئة الثالثة تضم المؤسسات التي تنشط في الأسواق الدولية وتمثل نسبة 7% من مجموع مؤسسات العينة. ويتضح أيضا أن الفئة المنوالية بهذا المعيار هي الفئة الثانية أي أن معظم أفراد العينة هي مؤسسات وطنية.

2.1.1 معلومات ثلاثية: وتضم العناصر التالية:

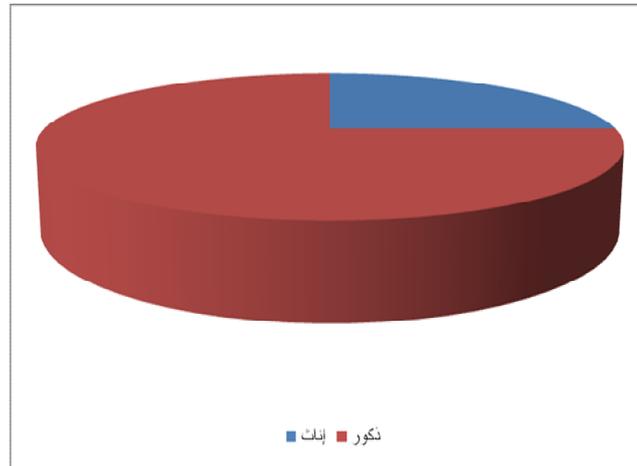
أ. جنس أفراد العينة: وقد جاءت نتائج الدراسة كما هو مبين في الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (9.3): جنس أفراد العينة

النسبة المئوية للمتجمعة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
75.0	75.0	75.0	30	ذكور
100.0	25.0	25.0	10	إناث
	100.0	100.0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (9.3): جنس مسيري المؤسسات محل الدراسة



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتبين من الجدول والشكل أعلاه أن جنس أفراد العينة يغلب عليه الذكور حيث يمثلون نسبة 75%، والإناث نسبة 25% وهو تفوق واضح لجنس الذكور وهي الفئة المنوالية لهذا المتغير التي تبرز تركز أفراد العينة. ويعود تفوق الذكور على الإناث إلى كون أغلب مسيري المؤسسات هم الملاك، مع عزوف الإناث على الاستثمار إما لعدم توفر رأس المال الكافي أو نظرا لعادات وتقاليد المجتمع، وأغلب فئة الإناث في العينة موظفين.

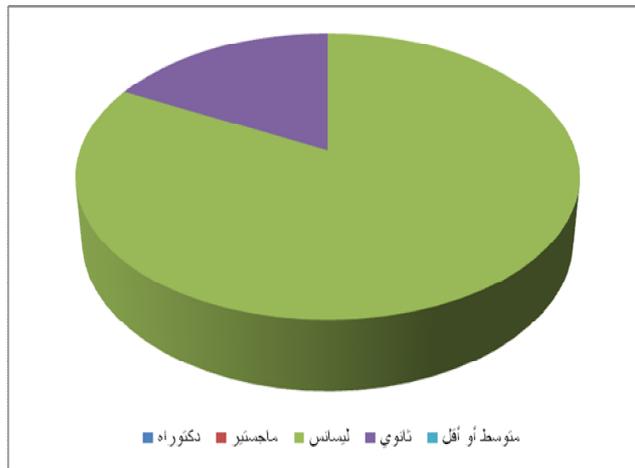
ب. المستوى التعليمي: تم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (10.3): المستوى الدراسي لأفراد العينة

النسبة المئوية للمتجمعة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
0	0	0	0	متوسط أو أقل
17.5	17.5	17.5	7	ثانوي
100.0	82.5	82.5	33	ليسانس
100.0	0	0	0	ماجستير
100.0	0	0	0	دكتوراه
	100.0	100.0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (10.3): المستوى التعليمي لأفراد العينة



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

من خلال الشكل والجدول أعلاه يتضح أن مسيري المؤسسات المشكلة للعينة في الأغلب حاصلون على شهادة الليسانس، حيث يمثلون نسبة 82.5%، تليها فئة التعليم الثانوي بنسبة 17.5%، في حين باقي الفئات (متوسط أو أقل، ماجستير، دكتوراه) فتحصلت على 0%. أي أن المستوى التعليمي للعينة محصور بين الليسانس والثانوي. والفئة المنوالية هي الليسانس.

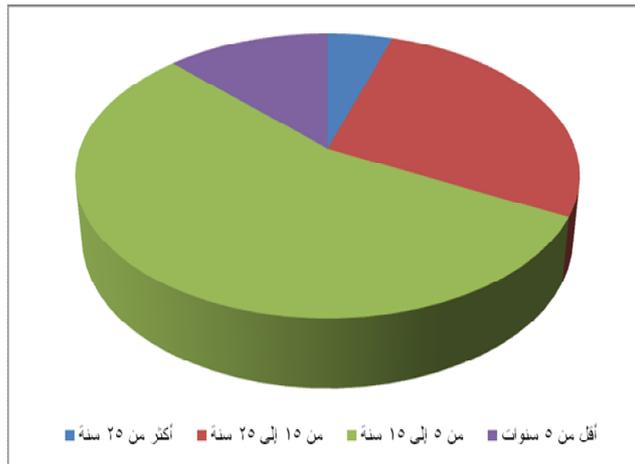
ج. لسنوات الخبرة: وقد جاءت نتائج الدراسة كما هو مبين في الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (11.3): سنوات الخبرة لأفراد العينة

التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية المتجمعة
5	12.5	12.5	12.5
22	55.0	55.0	67.5
11	27.5	27.5	95.0
2	5.0	5.0	100.0
40	100.0	100.0	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (11.3): سنوات الخبرة لأفراد العينة



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الشكل والجدول أعلاه أن معظم مسيري المؤسسات محل الدراسة يملكون خبرة في الميدان تتراوح بين 5 و 15 سنة حيث تشكل الفئة الغالبة نسبة 55% وهي الفئة المنوالية لهذا السؤال، تأتي بعدها فئة من 15 إلى 25 سنة والتي تشكل نسبة 27.5%، تليها فئة أقل من 5 سنوات بـ 12.5% وأخيرا فئة أكثر من 25 سنة بنسبة 5%.

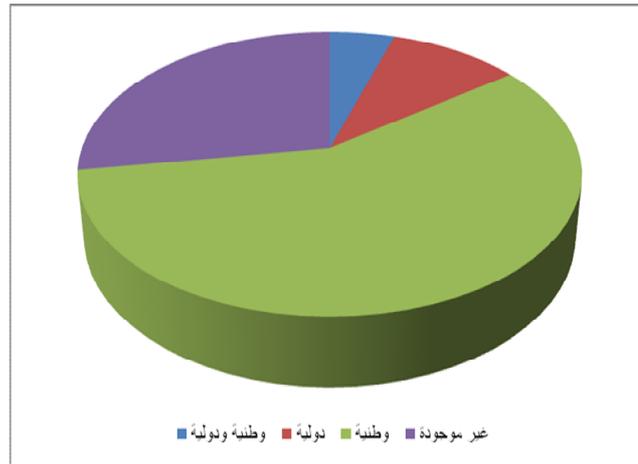
ح. التكوين والتربصتات: وقد جاءت نتائج الدراسة كما هو مبين في الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (12.3): التكوين والتربصتات لأفراد العينة

التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية المتجمعة
11	27.5	27.5	27.5
23	57.5	57.5	85.0
4	10.0	10.0	95.0
2	5.0	5.0	100.0
40	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (12.3): التكوين والتربصتات التي استفاد منها أفراد العينة



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

من الشكل والجدول السابقين يتبين أن أغلب التربصتات وعمليات التكوين التي يخضع لها مسيري المؤسسات محل الدراسة هي تربصتات وطنية والتي تمثل نسبة 57.5%، تليها فئة المسيرين الذين لم يخضعوا لأي تكوين بنسبة 27.5%، وبعدها التربصتات الدولية بنسبة 10%، وأخيرا المسيرين الذين شاركوا في تربصتات دولية ووطنية وهم قلة ويمثلون 5% فقط. وعليه تتمركز نتائج هذا السؤال حول التربصتات الوطنية وهي الفئة المنوالية.

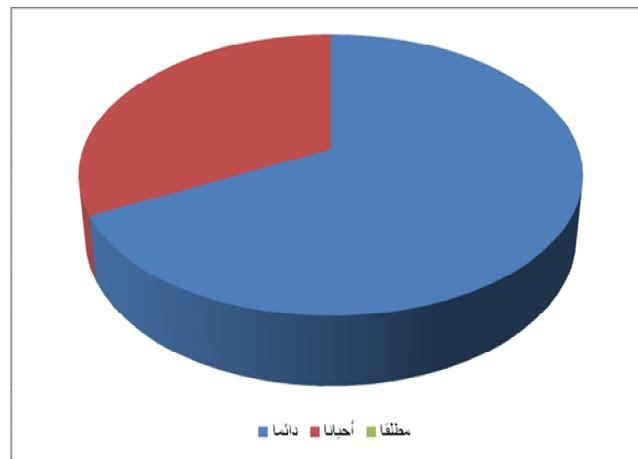
خ. **الاستعمال الإنترنت:** والنتائج المحصل عليها موضحة في الجدول و الشكل التاليين:

جدول رقم (13.3): استخدام أفراد العينة للإنترنت

النسبة المئوية للمتجمعة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
0	0	0	0	مطلقا
32.5	32.5	32.5	13	أحيانا
100.0	67.5	67.5	27	دائما
	100.0	100.0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (13.3): مدى استخدام أفراد العينة للإنترنت



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال الجدول السابق أن كل أفراد العينة من مستخدمي الإنترنت، غير أن هذا الاستخدام يتراوح بين الاستخدام الدائم ويمثلون 67,5% من مجموع أفراد العينة، والاستخدام غير الدائم أي الذين يستخدمون الإنترنت أحيانا وتقدر نسبتهم بـ 32,5%. وعليه فالفئة المنوالية لاستخدام أفراد العينة للإنترنت هي فئة الاستخدام الدائم.

2.1. المحاور الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

يتضمن هذا المحور 12 سؤالاً يهدف لإعطاء إطلالة وجيزة على مدى معرفة أو اطلاع مسيري المؤسسات محل الدراسة على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، ونتائج هذا المحور جاءت كما يلي:

✓ يملك أغلب مسيري المؤسسات المشكلة للعينة معلومات قليلة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث

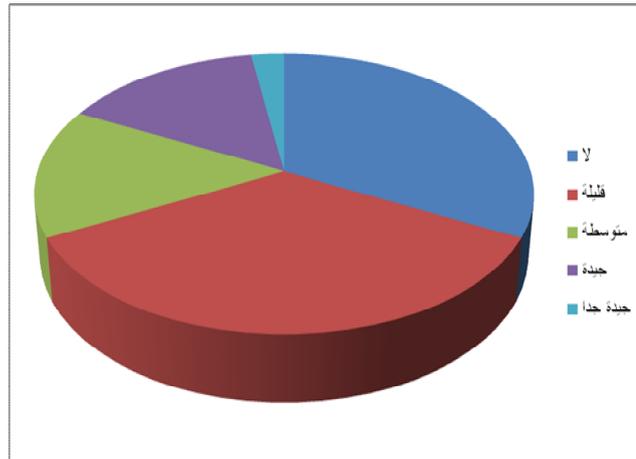
تمثل هذه الفئة نسبة 35% وهي الفئة المنوالية بالنسبة لهذا السؤال. وتليها فئة المسيرين الذين لا يملكون أي معلومة حول هذا المفهوم بنسبة 32.5%، بعدها تأتي فئة معلومات متوسطة وجيدة بنسب متساوية وهي 15%، وأخيرة معلومات جيدة جدا بنسبة 2.5% أي ما يعادل مسير واحد. وهو ما يؤكد الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (14.3): معلومات أفراد العينة حول المسؤولية المجتمعية للمؤسسة

التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية المركبة
لا	13	32,5	32,5
قليلة	14	35,0	67,5
متوسطة	6	15,0	82,5
جيدة	6	15,0	97,5
جيدة جدا	1	2,5	100,0
المجموع	40	100,0	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (14.3): معلومات أفراد العينة حول مفهوم المسؤولية المجتمعية



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

✓ وفيما يتعلق بنظرة المسيرين للمسؤولية المجتمعية، فبعد تعرفهم على مدلول هذا المفهوم، يرى معظمهم أن المسؤولية المجتمعية هي عملية تطوعية من طرف المؤسسة، وتمثل هذه الفئة نسبة 37.5% وهي الفئة المنوالية لهذا السؤال، تليها فئة المسيرين الذين يرون أنها مجموعة من القوانين والتشريعات الملزمة للمؤسسة بنسبة 35% وهي قريبة جدا من الفئة الأولى، وتأتي بعدها الفئة التي ترى أن المسؤولية المجتمعية هي وسيلة لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة وتمثل نسبة 17.5%، وأخيرا بنسبة 10% للفئة التي ترى أن المسؤولية المجتمعية عملية مفروضة

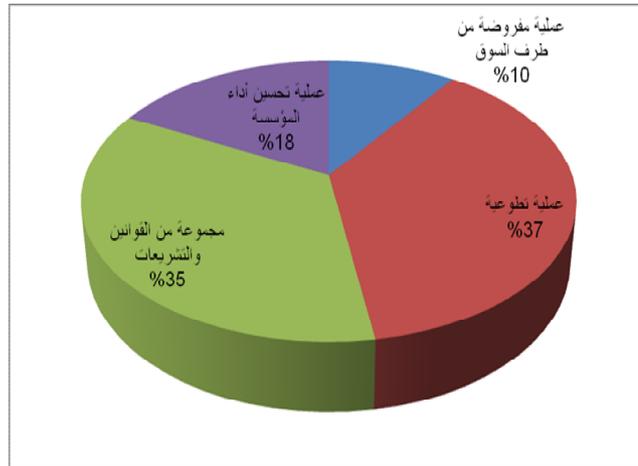
من طرف السوق. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (15.3): نظرة أفراد العينة للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة

تعريف المسؤولية المجتمعية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية المركبة
عملية مفروضة من طرف السوق	4	10.0	10.0	10.0
عملية تطوعية من طرف المؤسسة	15	37.5	37.5	47.5
مجموعة من القوانين والتشريعات	14	35.0	35.0	82.5
عملية لتحسين أداء المؤسسة	7	17.5	17.5	100.0
المجموع	40	100,0	100,0	

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (15.3): نظرة أفراد العينة للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

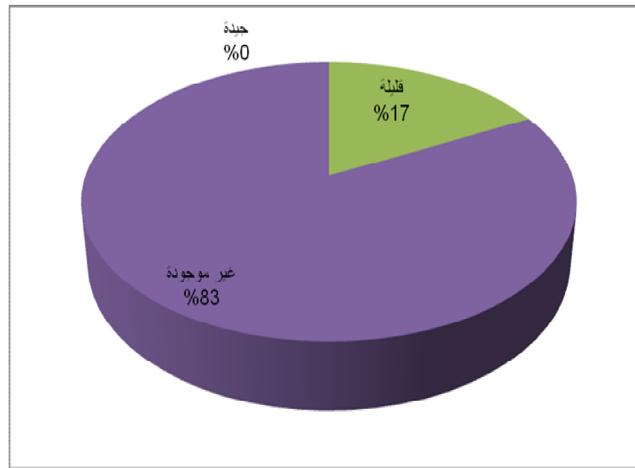
✓ أما فيما يخص المعلومات حول أدوات إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسة، فأغلب المسيرين لا يملكون أي معلومة حولها وتبلغ نسبتهم 82,5%، تليها الفئة التي تملك معلومات متوسطة وتمثل نسبة 17,5%، في حين لا يملك أي فرد من أفراد العينة معلومات جيد حول هذه الأدوات. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (16.3): معلومات أفراد العينة حول أدوات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

معلومات حول أدوات المسؤولية الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية المركبة
غير موجودة	33	82,5	82,5	82,5
قليلة	7	17,5	17,5	100,0
جيدة	0	0	0	
المجموع	40	100,0	100,0	

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (16.3): معلومات أفراد العينة حول أدوات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

إن أغلب المعلومات التي يمتلكها المديرون في هذا المجال على قلتها تتمحور حول مقاييس ISO 14000 وOHSAS 18000، ففي ما يتعلق بالميثاق العالمي للأمم المتحدة 85% من المديرين لا يملكون أية معلومات حوله بينما 10% معلوماتهم قليلة أما من يملكون معلومات جيدة وجيدة جدا فنسبتهم 2.5% لكل فئة؛ أما الخطوط التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ف 75% من أفراد العينة لا يملكون معلومات حولها و17.5% لديها معلومات قليلة؛ في حين 77.5% لا يملكون أية فكرة حول التصريح الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، و90% لا يملكون معلومات حول معيار SA8000، أما معيار ISO14000 ف 60% من مديري المؤسسات لا يملكون معلومات حوله في حين 27.5% لديهم معلومات قليلة، أما معيار OHSAS18000 ف 57.5% لا يملكون أية معلومة حوله و 27.5% يملكون معلومات قليلة وكذلك الحال بالنسبة لباقي الأدوات. (وهذه النتائج تؤكدها الجداول من 1 إلى 10 في الملحق رقم 09).

3.1. الملور الثاني: واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتضمن هذا المحور 33 سؤالاً تهدف لإعطاء نظرة حول مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة لمعايير المسؤولية الاجتماعية على المستويين الداخلي والخارجي للمؤسسة. ونتائج هذا المحور موضحة في ما يلي:

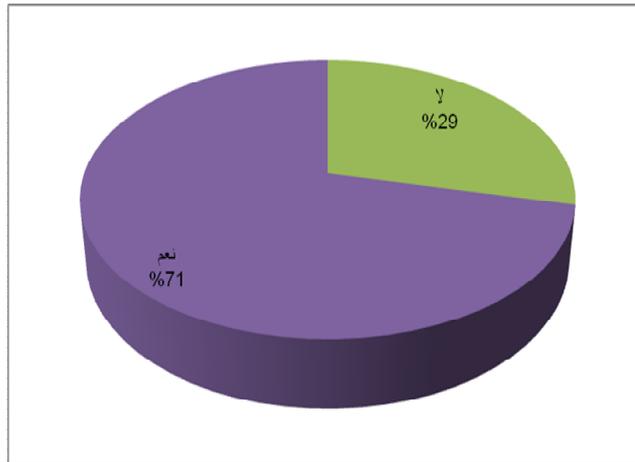
✓ إن إجمالي آراء أفراد العينة حول حصول المؤسسة على شهادة تقيس في المجال البيئي أو الصحة والسلامة المهنية أو المسؤولية الاجتماعية، كانت (لا) بنسبة 100% أي أنه لا توجد مؤسسة من مجموع المؤسسات محل الدراسة تحمل شهادة تقيس في مجال المسؤولية الاجتماعية، وهذا نتيجة لأن مسيري المؤسسات يعتبرون هذه الشهادات تكاليف إضافية لا فائدة منها، خاصة وأن السوق الوطنية لا تتطلبها. وهو ما يؤكد الجدول التالي:

جدول رقم (17.3): الحصول على شهادات التقيس من طرف المؤسسات محل الدراسة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	الحصول على شهادات التقيس البيئية والمجتمعية
0	0	0	0	نعم
100,0	100,0	100,0	40	لا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستبيان

شكل رقم (17.3): الحصول على شهادات التقيس



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستبيان

✓ أما بخصوص الممارسات المرتبطة بالبعد الداخلي للمسؤولية الاجتماعية، فالملاحظ أن أغلب المؤسسات تطبقها ولكن بطريقة عفوية نابعة من الاستجابة للقوانين الواردة في هذا المجال أو من تعاليم ديننا وعادات وتقاليد المجتمع الذي تعمل فيه، ولا تملك سياسات واضحة لتطبيقها، وقد خلصت الدراسة إلى أن

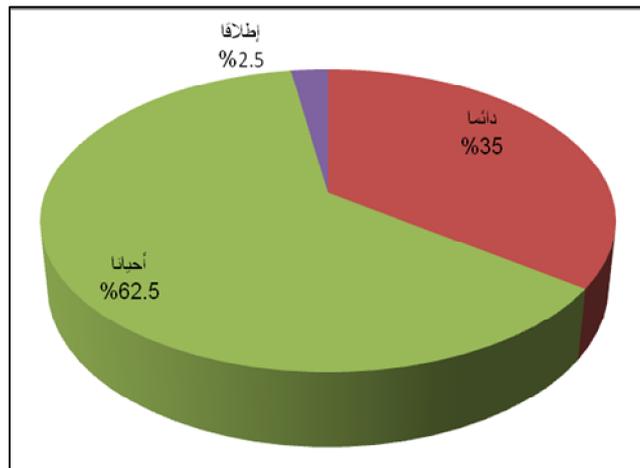
30% من المؤسسات تطبق الممارسات المرتبطة بالبعد الداخلي للمسؤولية الاجتماعية بصفة دائمة، في حين 62.5% تطبقها ولكن أحيانا فقط وليس بصفة دورية، و2.5% لا تطبق هذه الممارسات، هذا بصفة عامة. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (18.3): تطبيق ممارسات البعد الداخلي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
2,5	2,5	2,5	1	إطلاقا
65,0	62,5	62,5	25	أحيانا
100,0	35,0	35,0	14	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (18.3): تطبيق ممارسات البعد الداخلي للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

وبالتفصيل نجد أن 82.5% من المؤسسات تقوم بتشجيع عمالها على تحسين أدائهم، هذا عن طريق مبادرات شخصية من طرف المديرين، كما أن 97.5% تقوم بتأمين عمالها ضد مخاطر العمل، وهذا استجابة للقوانين، في حين أن 15% فقط من المؤسسات تملك نظام معلومات يسمح للعمال بالتعرف على المستجدات داخل مؤسستهم، كما أن 17.5% من المؤسسات فقط تملك سياسات للحد من الضوضاء، 15% منها تحاول التقليل من الطاقة ولا توجد مؤسسة واحدة تستخدم مصادر مستدامة للطاقة، وهي كلها ممارسات لا يفرضها القانون ولا العادات والتقاليد. (هذه النتائج تؤكد الجدول من 01 إلى 15 في الملحق رقم 10).

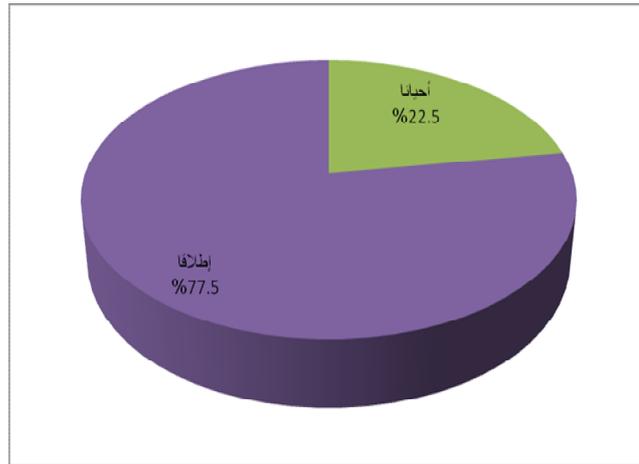
✓ أما فيما يتعلق بالبعد الخارجي، فنجد أن 77.5% من المؤسسات تتطبق ممارسات المسؤولية الاجتماعية على المستوى الخارجي لكن في بعض الأحيان وليس بصفة دورية، أي من خلال مبادرات شخصية من طرف مسيري المؤسسات؛ في حين 22.5% من المؤسسات تلتزم بمسؤولياتها اتجاه المجتمع، غير أنها لا تملك سياسات واضحة في هذا المجال، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (19.3): تطبيق ممارسات البعد الخارجي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
77,5	77,5	77,5	31	إطلاقا
100,0	22,5	22,5	9	أحيانا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (19.3): الالتزام بالبعد الخارجي للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

إن مما يدعم التزام المؤسسات محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية على الصعيد الخارجي أن 100% من المؤسسات تثنى النزاهة والجودة أثناء تعاملها، 75% منها تقوم بتوفير معلومات حول منتجاتها بصفة دائمة و92.5% من المؤسسات تحترم شروط المنافسة النزيهة و 70% من المؤسسات تقدم إعانات للمحتاجين في المناسبات الخاصة بصفة دورية أو في بعض الأحيان، و85% من المؤسسات تحترم القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة. إن كل هذه الممارسات إما مفروضة من طرف القانون أو يحث عليها ديننا الحنيف وعادات وتقاليد المجتمع.

أما ما يقلل من نسبة التزامها بمسؤوليتها اتجاه المجتمع فنلاحظ أن 60% من المؤسسات لا تأخذ رأي الموردين والعملاء بعين الاعتبار إلا أحيانا، كما أن 65% من أفراد العينة يقدمون إعانات للمحتاجين في المجتمع أحيانا، وبصفة غير دورية 55% من المؤسسات تقوم بدعم الجمعيات التي تعمل على خدمة المجتمع؛ أما بخصوص المبادرات الطوعية التي تخرج عن مجال نشاط المؤسسة فنلاحظ أن 12.5% فقط من المؤسسات تقوم بتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة و2.5% فقط تعمل على تحسيس المواطنين بالمشاكل التي يمكن أن تواجه مجتمعاتهم، أما في المجال البيئي 25% من المؤسسات فقط تقوم بتحسيس المواطنين حول أهمية حماية البيئة. وهي أمور لا يفرضها لا القانون ولا الدين ولا العادات والتقاليد. (هذا ما تؤكدته الجداول 01 إلى 13 في الملحق رقم 11).

4.1. الملاحظ الثالث: إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة:

يتضمن هذا المحور 12 سؤالاً تمثل مدى إحساس أفراد العينة بأهمية إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة ومحفزات وعوائق إدماجها، وجاءت نتائج الاستبيان في هذا الجانب كما يلي:

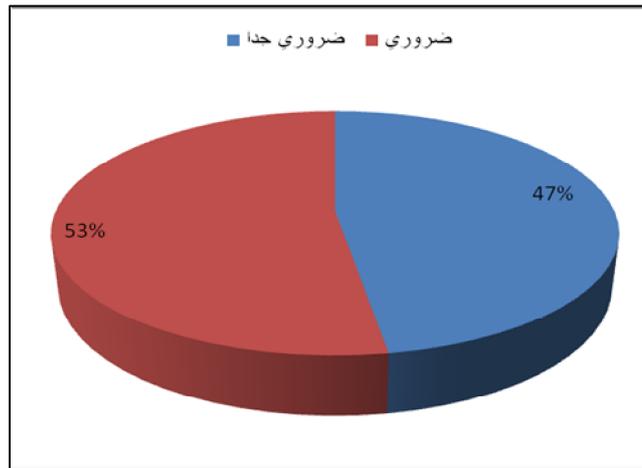
✓ فيما يخص إحساس مسيري المؤسسات محل الدراسة بأهمية تحمل المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية، انقسمت آراء أفراد العينة إلى قسمين: قسم يرى أنها ضرورية ويشكل نسبة 52.5% وهي الفئة المنوالية لهذا السؤال، والقسم الثاني يرى أنها ضرورية جدا ويمثل نسبة 47.5%، والجداول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (20.3): إحساس مسيري المؤسسات محل الدراسة بأهمية تحمل المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية

التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية المركبة
21	52,5	52,5	52,5
19	47,5	47,5	100,0
40	100,0	100,0	

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (20.3): الإحساس بأهمية المسؤولية الاجتماعية



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

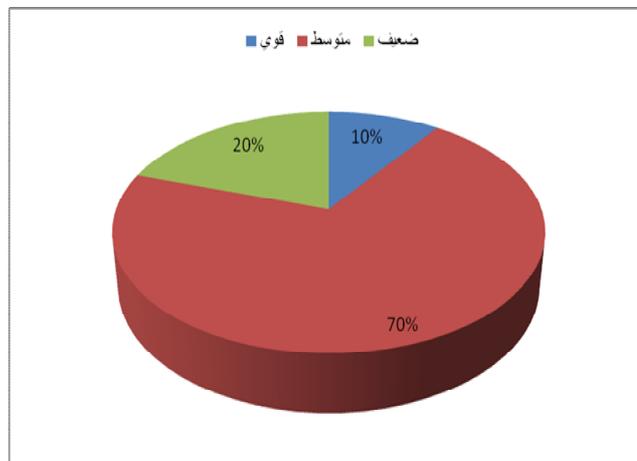
✓ أما بخصوص تأثير الأطراف ذات المصلحة على قرار تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فعلى العموم تأثيرهم متوسط في أغلب المؤسسات محل الدراسة والتي تمثل نسبة 70%، وهو ما يثبتته الجدول التالي:

جدول رقم (21.3): تأثير الأطراف ذات المصلحة على قرار تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية

النسبة المئوية المتجمعة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
20,0	20,0	20,0	8	ضعيف
90,0	70,0	70,0	28	متوسط
100,0	10,0	10,0	4	قوي
	100,0	100,0	40	المجمعة

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (21.3): تأثير الأطراف ذات المصلحة على قرار تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

أما بخصوص تأثير كل طرف من الأطراف ذات المصلحة فيأتي المساهمون في المرتبة الأولى على اعتبار أنهم أصحاب المؤسسة وكذا الدولة من خلال القوانين والتشريعات التي تجبر المؤسسة على أخذها بعين الاعتبار تجنبا للعواقب بنسبة 42.5%، يليهم العملاء بنسبة 27.5% ثم الموردون بنسبة 20% فالمستهلكين بنسبة 17.5% وهذا نظرا للمنفعة المتبادلة بينهم وبين المؤسسة وتأثيرهم على نشاط المؤسسة، ويأتي في المرتبة الأخيرة المجتمع المدني والمحلي -الذي لا يكاد يؤثر على قرارات المؤسسة- بنسبة 7.5% و5% على التوالي وذلك نظرا لضعف الدور الذي تلعبه في المجتمع. (والجداول من 01 إلى 08 في الملحق رقم 12 توضح ذلك).

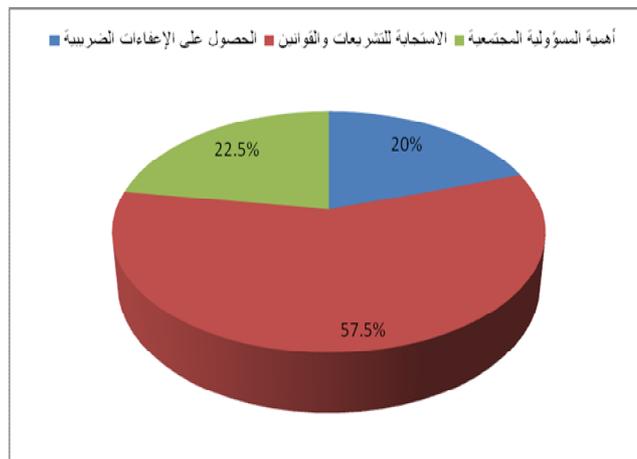
✓ وفيما يتعلق بحوافز إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، تأتي القوانين والتشريعات في المرتبة الأولى بنسبة 57.5%، يليها الإحساس بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسة في المجتمع بنسبة 22.5%، ثم السعي للحصول على الإعفاءات الضريبية بنسبة 20%. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (22.3): حوافز إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

النسبة المئوية للمتجمعة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
22,5	22,5	22,5	9	أهمية المسؤولية الاجتماعية
80,0	57,5	57,5	23	الاستجابة للتشريعات والقوانين
100,0	20,0	20,0	8	الحصول على الإعفاءات الضريبية
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان ✓

شكل رقم (22.3): حوافز إدماج المسؤولية الاجتماعية



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

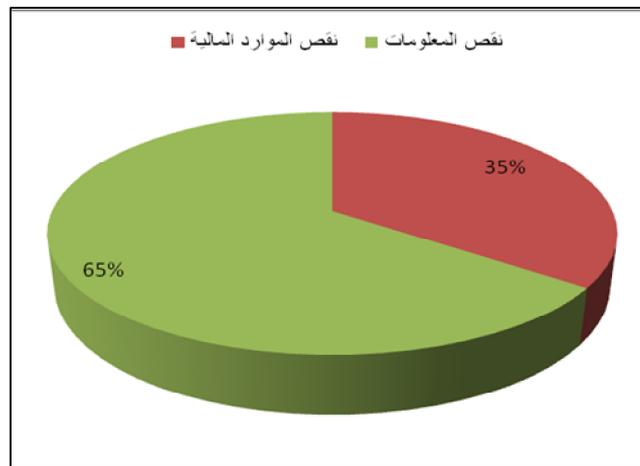
✓ أما العوائق التي تواجه المؤسسات في هذا مجال فهي على قسمين ، أولها نقص المعلومات بنسبة 65% وهي الفئة الغالبة كما تمت ملاحظته سابقا فأغلب المسيرين لا يمكنهم معلومات حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية و أدوات تطبيقها، والثاني نقص الموارد المالية الضرورية بنسبة 35%. وهذا ما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (23.3): عوائق إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

النسبة المئوية المتجمعة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
65,0	65,0	65,0	26	نقص المعلومات
100,0	35,0	35,0	14	نقص الموارد المالية
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (23.3): عوائق إدماج المسؤولية الاجتماعية



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

5.1 الملتور الرابع: قياس وعرض الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة:

يتضمن هذا المحور 06 أسئلة تحاول التعرف على مدى قياس المؤسسات محل الدراسة لأدائها البيئي والاجتماعي وكيفية التقرير عليه وطرق عرض هذه التقارير، وجاءت نتائج الاستبيان كالآتي:

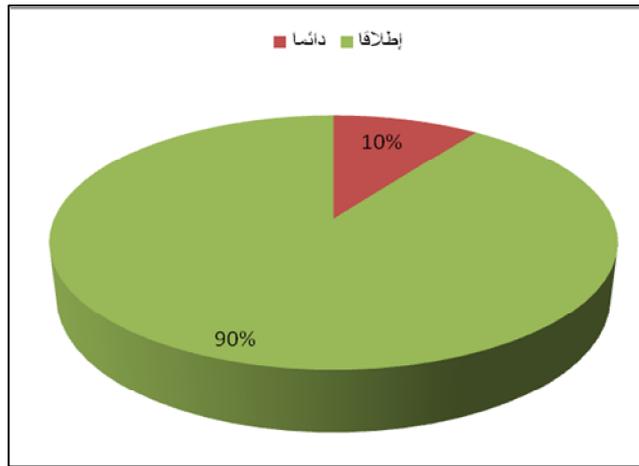
✓ فيما يتعلق بإعداد التقارير الاجتماعية والبيئية كانت أغلب إجابات أفراد العينة (لا) وذلك بنسبة 90%، في حين 10% فقط من المؤسسات تقوم بإعداد هذا النوع من التقارير 50% منها تكون مدمجة مع التقارير المالية. وهو ما توضحه الجداول التالية:

جدول رقم (24.3): إعداد التقارير الاجتماعية والبيئية

النسبة المئوية المتجمعة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
90,0	90,0	90,0	36	إطلاقا
100,0	10,0	10,0	4	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (24.3): إعداد التقارير الاجتماعية والبيئية



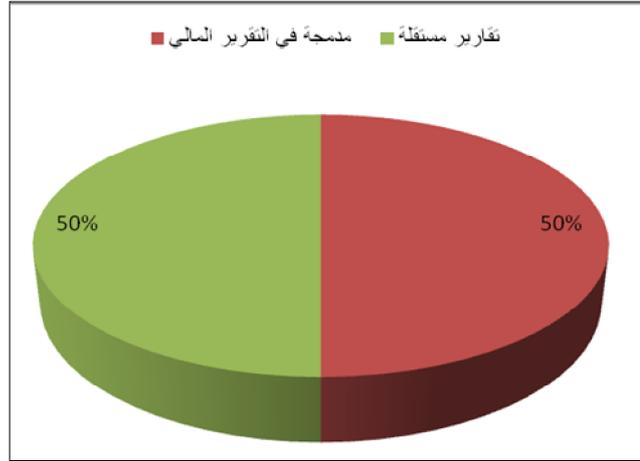
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (25.3): استقلالية التقارير البيئية والاجتماعية

النسبة المئوية المتجمعة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
50,0	50,0	5,0	2	تقارير مستقلة
100,0	50,0	5,0	2	مدمجة في التقارير المالية
	100,0	10,0	4	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (25.3): استقلالية التقارير البيئية والاجتماعية



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

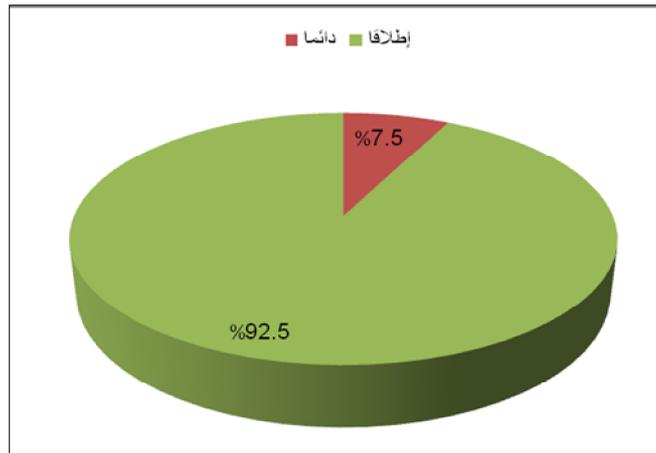
✓ أما فيما يخص طريقة نشر هذه التقارير ف 7.5% من المؤسسات فقط تقوم بنشرها وذلك في شكل مطويات تسلم للمساهمين، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (26.3): نشر التقارير البيئية والاجتماعية

النسبة المئوية المتجمعة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
92,5	92,5	92,5	37	إطلاقا
100,0	7,5	7,5	3	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (26.3): نشر التقارير البيئية والاجتماعية



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

✓ وفيما يخص تدقيق الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة يتضح أن 35% فقط من المؤسسات تقوم بتدقيق أدائها، وهي عملية مقتصر على الأداء البيئي فقط، 64.3% منها عمليات تدقيق خارجية يقوم بها

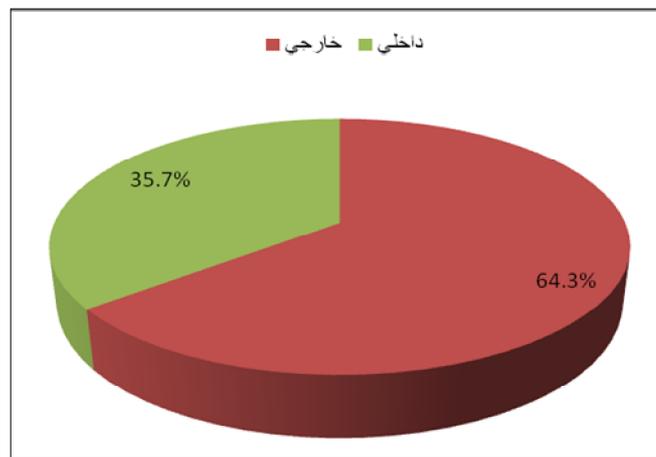
أعوان مختصون تابعون للدولة.

جدول رقم (27.3): التدقيق البيئي والاجتماعي للمؤسسات محل الدراسة

النسبة المئوية المتجمعة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
35,7	35,7	12,5	5	داخلي
100,0	64,3	22,5	9	خارجي
		65,0	26	لا تقوم بالتدقيق
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (27.3): التدقيق البيئي والاجتماعي للمؤسسات محل الدراسة



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

2. تقييم فرضيات الدراسة:

في هذه المرحلة يتم استعمال اختبار T للعينة الواحدة، هذا بالنسبة للفرضية الأولى، أما الفرضية الرابعة فيتم استعمال الانحدار الخطي المتعدد في تقييمها، أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية والثالثة فإن اختبارات الاحصاء الوصفي كافية لتقييمها.

1.2 اختبار للعينة الواحدة:

يستخدم هذا الاختبار لفحص فرضية تتعلق بالوسط الحسابي من خلال المقارنة بين الوسط الحسابي للعينة المدروسة ووسط حسابي آخر يسمى الوسط الحسابي للمجتمع (ويسمى أيضا الوسط الحسابي الافتراضي)، ويجب تحقق الشرطين التاليين:

✓ يجب أن يتبع توزيع المتغير التوزيع الطبيعي، ويستعاض عن هذا الشرط بزيادة حجم العينة إلى أكثر

من 30 مفردة؛

✓ يجب أن تكون العينة عشوائية أي لا تعتمد مفرداتها على بعضها.¹

1.1.2 **فرضيات العدم والفرضية البديلة:** يتطلب اختبار الفرضيات أن يكون لدى الباحث فرضية تقبل

الخطأ والصواب يرغب في اختبار صحتها، ويستخدم مصطلح فرضية العدم (H_0) للدلالة على الحالة

التي تنص على عدم صحة فرضية الباحث، أما الفرضية البديلة (H_a) فهو المصطلح المستخدم للدلالة

على صحة فرضية الباحث.

ولاختبار هذه الفرضية يتم حساب توزيع T، بحساب القيمة:

$$t_v = \frac{\bar{X} - \mu_0}{S / \sqrt{n}}$$

حيث:

μ_0 هي القيمة المفترضة من طرف الباحث، S هو الانحراف المعياري للمتغير محل الدراسة، n-1 هو درجة

الحرية لتوزيع T، و n هي عدد المشاهدات للمتغير.

ويتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عندما تقع T_α في منطقة الرفض، في حين يتم قبول فرضية

العدم ورفض الفرضية البديلة في حالة العكس. وتتحدد منطقة الرفض بناء على مستوى الثقة في القرار والذي

يحدده الباحث، فعندما يكون مستوى الثقة كبير تكون منطقة الرفض صغيرة، وعندها يكون الباحث على ثقة

كبيرة من صحة قراره عندما يتم رفض فرضية العدم.

ويمكن القول أن الباحث يمكنه رفض فرضية العدم إذا كان:

$$P(T \geq |t_v|) < \frac{\alpha}{2}$$

وتعني العبارة الرياضية السابقة أنه إذا كان لدينا متغير يتبع توزيع T وكان احتمال الحصول على قيمة

للمتغير أكبر من أو تساوي T_α أقل من $2/\alpha$ فإن T_α تقع في منطقة الرفض ويتم بذلك رفض فرضية العدم وتأكيد

فرضية الباحث. وتسمى α بمستوى المعنوية والتي تعكس مستوى الثقة لدى الباحث والذي يساوي $(1-\alpha)$.²

¹ [http://moga.ahlamontada.net/t791-topic le 25/08/2011.](http://moga.ahlamontada.net/t791-topic-le-25/08/2011)

² [cba.ksuedu.server261.com/member/file/load.../edoc_1256563331.pdf le 25/08/2011.](http://cba.ksuedu.server261.com/member/file/load.../edoc_1256563331.pdf)

2.2 الانتاج الخطي المتعدد:

يستند نموذج الانحدار الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع Y_i وعدد من المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_K وحد عشوائي U_i ، ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ n من المشاهدات و k من المتغيرات المستقلة، بالشكل الآتي¹:

$$Y_i = B_0 + B_1X_{i1} + B_2X_{i2} + \dots + B_KX_{iK} + U_i \quad \dots (1)$$

وفي واقع الأمر فإن هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها (n) تكون نظام المعادلات

الآتي:

$$Y_1 = B_0 + B_1X_{11} + B_2X_{12} + \dots + B_KX_{1K} + U_1$$

$$Y_2 = B_0 + B_1X_{21} + B_2X_{22} + \dots + B_KX_{2K} + U_2$$

$$\dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots$$

$$\dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots$$

$$Y_n = B_0 + B_1X_{n1} + B_2X_{n2} + \dots + B_KX_{nK} + U_n$$

هذه المعادلة تتضمن ($k+1$) من المعلومات المطلوب تقديرها علما بأن الحد الأول منها (B_0) يمثل الحد

الثابت، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى المصفوفات والمتجهات لتقدير تلك المعلمات. وعليه يمكن صياغة هذه

المعادلات في صورة مصفوفات كآلاتي:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \dots & X_{1K} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2K} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \dots & X_{nK} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ \vdots \\ B_K \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_0 \\ U_1 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} \quad \dots (2)$$

وباختصار

$$Y = XB + U$$

Y : متجه عمودي أبعاده ($n+1$) يحتوي مشاهدات المتغير التابع .

X : مصفوفة أبعاده ($n \times k+1$) تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة، يحتوي عمودها الأول على قيم

الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت .

B : متجه عمودي أبعاده ($K + 1 \times 1$) يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها .

U : متجه عمودي أبعاده ($n \times 1$) يحتوي على الأخطاء العشوائية .

وبما أن المعادلة (1) هي العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها باستخدام الإحصاءات المتوفرة عن

1 http://www.arabicstat.com/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=90&Itemid=55
le 25/08/2011

المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_K ، فانه يستوجب تحقق الفروض الأساسية الخاصة بـ U_i التالية :

$$U_i \sim N(0, \sigma^2 I_n)$$

والذي يعني أن U_i يتوزع توزيعا طبيعيا (N) متعدد المتغيرات لمتجه وسطه صفري (0) ومصفوفة التباين والتباين المشترك عددية هي $(\sigma^2 I_n)$.

1.2.2 فرضيات النموذج الخطي المتعدد: عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير نموذج

الانحدار الخطي المتعدد، فإنه يجب توافر الافتراضات الآتية¹:

أ. القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطا تساوي صفرا أي أن $E(U_i) = 0$:

$$E(U_i) = E \begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} E(U_1) \\ E(U_2) \\ \vdots \\ E(U_n) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{bmatrix}$$

ب. تباين العناصر العشوائية ثابت، والتباين المشترك بينها يساوي صفرا، أي أن :

$$\text{Cov}(U) = E(UU') = \sigma^2 I_n$$

$$\begin{aligned} E(UU') &= E \begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} [U_1 \ U_2 \ \dots \ U_n] \\ &= E \begin{bmatrix} U_1^2 & U_1U_2 & \dots & U_1U_n \\ U_2U_1 & U_2^2 & \dots & U_2U_n \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ U_nU_1 & U_nU_2 & \dots & U_n^2 \end{bmatrix} \\ &= \begin{bmatrix} E(U_1^2) & E(U_1U_2) & \dots & E(U_1U_n) \\ E(U_2U_1) & E(U_2^2) & \dots & E(U_2U_n) \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ E(U_nU_1) & E(U_nU_2) & \dots & E(U_n^2) \end{bmatrix} \end{aligned}$$

¹ http://www.arabicstat.com/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=90&Itemid=55
le 25/08/2011

$$= \begin{bmatrix} \text{var}(U_1) & \text{Cov}(U_1U_2) & \dots & \text{Cov}(U_1U_n) \\ \text{Cov}(U_2U_1) & \text{Var}(U_2) & \dots & \text{Cov}(U_2U_n) \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ \text{Cov}(U_nU_1) & \text{Cov}(U_nU_2) & \dots & \text{Var}(U_n) \end{bmatrix}$$

$$\therefore \text{var}(U_i) = E(U_i^2) = \sigma^2$$

$$\therefore \text{Cov}(U_iU_j) = E(U_iU_j) = 0, i \neq j$$

$$E(UU') = \begin{bmatrix} \sigma_1^2 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & \sigma_2^2 & \dots & 0 \\ 0 & 0 & \dots & \sigma_n^2 \end{bmatrix}$$

$$\text{حيث أن } \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \dots = \sigma_n^2 :$$

$$= \sigma^2 \begin{bmatrix} 1 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & 1 & \dots & 0 \\ 0 & 0 & \dots & 1 \end{bmatrix} \\ = \sigma^2 In$$

وتسمى المصفوفة العددية أعلاه بمصفوفة التباين والتباين المشترك Variance Covariance Matrix لحد الخطأ U، حيث تشكل العناصر القطرية في المصفوفة، تباين قيم U بينما تبقى العناصر غير القطرية (أعلى وأسفل القطر) مساوية للصفر لانعدام التباين المشترك والترابط بين قيم U_i.
ت. ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة كما وان عدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد المعلمات المطلوب تقديرها، أي أن: ¹

$$R(x) = k + 1 < n$$

حيث أن (r) رتبة مصفوفة البيانات، (x) عدد المتغيرات المستقلة، (k+1) الحد الثابت، وهي أصغر من عدد المشاهدات (n). وهذه الفرضية ضرورية جدا لضمان إيجاد معكوس المصفوفة (x'x)، إذ أن انتفاء هذا الفرض يجعل رتبة المصفوفة (X) أقل من (K+1) وبالتالي فان رتبة (x'x) التي تستخدم في الحصول على مقدرات OLS بدورها أقل من (K+1) ولا يمكن إيجاد معكوسها بسبب ما يسمى بمشكل الارتباط الخطي المتعدد، وبالتالي لا يمكن الحصول على مقدرات المربعات الصغرى العادية (OLS).

2.22 اختبار الفرضيات لنموذج الانحدار الخطي المتعدد: إن اختبار فرضيات النموذج يتم من

خلال إجراء اختبار معنوية الانحدار المتعدد والمقدر باستخدام توزيع اختبار إحصاءه F ومقارنته باختبار t ومن

1 http://www.arabicstat.com/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=90&Itemid=55 le 25/08/2011

ثم تقييم كفاءة الأداء العام لنموذج الانحدار المتعدد R^2 ومقارنته بمعامل التحديد المقدر المعدل \bar{R}^2 ، وكذلك اختبار العلاقة بين F و R^2 من خلال جدول تحليل التباين (ANOVA) ثم علاقة R^2 بقيمة المتغير العشوائي $\sum e_i^2$.

أ. اختبار معنوية المعالم (t) : يستخدم اختبار t لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_k على المتغير التابع y في نموذج الانحدار المتعدد، ويعتمد على نوعين من الفروض :

$$B_1 = B_2 = B_3 \dots = B_K = 0 \text{ H}_0$$

$$B_1 = B_2 \neq B_3 \neq \dots B_K = 0 \text{ H}_1$$

وبعد احتساب قيمة (t) تقارن مع قيمتها الجدولية لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم ومن ثم تقييم معنوية معالم النموذج المقدر، والصيغة الرياضية لهذا الاختبار يمكن بيانها كما يلي :

✓ بالنسبة إلى \hat{B}_1

$$t_{\hat{B}_1} = \frac{\hat{B}_1}{S_{\hat{B}_1}}$$

$$S_{\hat{B}_1} = \sqrt{S^2_{\hat{B}_1}}$$

$$S^2_{\hat{B}_1} = \text{var}(\hat{B}_1) = S^2 e a_{11}$$

$$\text{var}(\hat{B}) = S^2 e (x'x)^{-1}$$

$$S^2 e = \frac{e'e}{n-k-1} = \frac{YY - \hat{B}'XY}{n-k-1} = \frac{\sum y^2 - (\hat{B}_1 \sum x_1 y + \hat{B}_2 \sum x_2 y)}{n-k-1}$$

✓ بالنسبة إلى \hat{B}_2 :

$$t_{\hat{B}_2} = \frac{\hat{B}_2}{S_{\hat{B}_2}}$$

$$S_{\hat{B}_2} = \sqrt{S^2_{\hat{B}_2}}$$

$$S^2_{\hat{B}_2} = \text{var}(\hat{B}_2) = S^2 e a_{22}$$

$$S^2 e = \frac{e'e}{n-k-1}$$

✓ معامل التحديد R^2 Multiple Coefficient of determination

ويعد مؤشرا أساسيا في تقييم مدى معنوية العلاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (X_K) إذ

(k = 1, ..., k)، وبعبارة أخرى هو مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع. ويمكن اشتقاقه باستخدام المصفوفات بالانحرافات كآلاتي :

$$\therefore y = x\hat{B} + e$$

$$e = y - \hat{B}$$

$$e'e = (y - x\hat{B})'(y - x\hat{B})$$

$$e'e = y'y - y'x\hat{B} - x'\hat{B}'y + \hat{B}'x'x\hat{B}$$

وبما أن للتحديد الثاني والثالث قيمة واحدة كما وان كلا منها يمثل مبدلا للآخر فان :

$$\therefore e'e = y'y - 2\hat{B}x'y + \hat{B}'x'y + \hat{B}'x'x\hat{B}$$

$$\therefore \hat{B} = (x'x)^{-1}x'y$$

$$(x'x) = \hat{B} = x'y$$

$$e'e = y'y - 2\hat{B}'x'y + \hat{B}'x'y$$

$$e'e = y'y - \hat{B}'x'y$$

بذلك يمكن كتابة معادلة الانحرافات الكلية كآلاتي :

$$y'y = \hat{B}'x'y - e'e$$

حيث أن :

$y'y$: تمثل الانحرافات الكلية .

$\hat{B}'x'y$: تمثل الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار.

$e'e$: تمثل الانحرافات غير الموضحة.

وبما أن معامل التحديد R^2 عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار إلى الانحرافات

الكلية، Total variation، فإنه يمثل نسبة مجموع مربعات التغير في المتغيرات المستقلة إلى مجموع المربعات الكلية:

$$\therefore R^2 = \frac{\hat{B}'x'y}{y'y} = \frac{\hat{B}'x'y}{\sum y^2}$$

$$R^2 = 1 - \frac{e'e}{y'y - n\bar{Y}^2}$$

$$R^2 = \frac{\hat{B}_1 \sum x_1 y + \hat{B}_2 \sum x_2 y}{\sum y^2}$$

إن إضافة متغيرات مستقلة جديدة إلى المعادلة يؤدي إلى رفع قيمة R^2 ، وذلك لثبات قيمة المقام وتغير قيمة البسط بمقدار $(\hat{B}xy)$ غير أن الاستمرار بإضافة المتغيرات المستقلة سيؤدي إلى انخفاض درجات الحرية $(n-k-1)$ ، مما يتطلب استخراج معامل التحديد المعدل أو المصحح R^2 ، على النحو الآتي :

$$\bar{R}^2 = \left[(1-R^2) \frac{n-1}{n-k-1} \right]$$

✓ اختبار إحصائية F (Statistics-F) :

يستهدف هذا الاختبار معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_K والمتغير التابع Y ، وكما هو الحال في الانحدار البسيط فإنه يعتمد على نوعين من الفروض¹:

فرضية العدم H_0 : وتنص على انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_K وبين المتغير التابع Y ، أي :

$$H_0 : \hat{B}_1 = \hat{B}_2 = \hat{B}_K = 0$$

الفرضية البديلة H_1 : وتنص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي :

$$H_1 : \hat{B}_1 \neq \hat{B}_2 \neq \dots \hat{B}_K \neq 0$$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

$$F = \frac{\hat{B}'x'y/k}{e'e/n-k-1}$$

or

$$F = \frac{R^2/k}{1-R^2/n-k-1}$$

وبعد احتساب قيمة F تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية (k) و $(n-k-1)$ للسط والمقام والمستوى معنوية معين. فإذا كانت القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض H_0 وتقبل H_1 أي أن العلاقة المدروسة معنوية، وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات X_K ذو تأثير في Y . أما إذا كانت القيمة المحتسبة أصغر من الجدولية فإن ذلك يعني قبول H_0 أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية أي أنه ليس ثمة تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

¹ http://www.arabicstat.com/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=90&Itemid=55 le 25/08/2011

✓ جدول تحليل التباين (ANOVA) :

لغرض الوقوف على تأثير كل من X_1 ، X_2 في المتغير التابع Y ، لابد من عمل جدول تحليل التباين لبيان اثر المتغيرين المستقلين X_1 ، X_2 في النموذج.

جدول رقم (28.3): نموذج جدول تحليل التباين

مصدر التباين	مجموع مربعات الخطأ	درجات الحرية	متوسط مربعات الخطأ	اختبار F
الانحراف الموضح من قبل X_2, X_1	$\hat{B}'x'y$	K	$\hat{B}'x'ylk$	$F = \frac{\hat{B}'x'ylk}{e'e \ln - k - 1}$
الانحراف غير الموضح	e'	$n - k - 1$	$e'e \ln - k - 1$	
الانحراف الكلي	$y'y$	$n - k$		

المصدر:

http://www.arabicstat.com/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=90&Itemid=55 le 25/08/2011

✓ قياس حدود الثقة :

لاحتساب حدود الثقة لأية مشاهدة من مشاهدات خط الانحدار للمجتمع أو بعبارة أخرى لحساب القيمة المتوسطة الحقيقية لـ Y عند مستوى معنوية معين للمتغير المستقل في النموذج . نفترض أن النقطة المراد تقدير حدود ثقتها هي $E(Y_0)$. ولتقدير المجال الذي يمكن أن تقع فيه قيمة $E(Y_0)$ المقابلة لتشكيلة معينة من قيم المتغيرات المستقلة (K) يجب اشتقاق متباينة القيمة $E(Y_0)$.

$$X_0 = [1 X_{01} X_{02} \dots X_{0K}]$$

$$\hat{Y}_0 = [1 X_{01} X_{02} \dots X_{0K}] \begin{bmatrix} \hat{B}_0 \\ \hat{B}_1 \\ \cdot \\ \cdot \\ \hat{B}_K \end{bmatrix}$$

$$\hat{Y}_0 = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X_{01} + \dots + \hat{B}_K X_{0K}$$

وباختصار :

$$\hat{Y}_0 = X_0 \hat{B}$$

ولغرض اشتقاق المتباينة الخاصة بتقدير فترات حدود الثقة للقيمة $E(Y_0)$ يجب اشتقاق تباين القيمة

(\hat{Y}_0) وذلك كالآتي :

لإيجاد الوسط فإننا نأخذ القيمة المتوقعة ل (\hat{Y}_0) :

$$E(\hat{Y}_0) = E(X_0 \hat{B})$$

$$E(\hat{Y}_0) = X_0 E(\hat{B})$$

$$\therefore E(\hat{B}) = B$$

$$\therefore E(\hat{Y}_0) = X_0 B$$

ولإيجاد التباين :

$$\text{Var}(\hat{Y}_0) = E\{(\hat{Y}_0 - E(\hat{Y}_0))(\hat{Y}_0 - E(\hat{Y}_0))'\}$$

$$= E\{(\hat{Y}_0 - X_0 B)(\hat{Y}_0 - X_0 B)'\}$$

$$\therefore \hat{Y}_0 = X_0 \hat{B}$$

$$\therefore \text{var}(\hat{Y}_0) = E\{(X_0 \hat{B} - X_0 B)'\}$$

$$= X_0 \{E(\hat{B} - B)(\hat{B} - B)'\} X_0'$$

$$= \sigma^2 X_0 (X'X)^{-1} X_0'$$

وإذا رمزنا للقيمة التقديرية لتباين قيمة حدود الثقة $\text{var}(\hat{Y}_0)$ بالرمز $S^2(\hat{Y}_0)$ ، فإن:

$$S^2(\hat{Y}_0) = S^2 X_0 (X'X)^{-1} X_0'$$

وعليه فان حدود الثقة للقيمة $E(Y_0)$ تكون :

$$E(Y_0) = \hat{Y}_0 \mp t_{\alpha/2} \cdot S(\hat{Y}_0)$$

$$E(Y_0) = X_0 \hat{B} \mp T_{\alpha/2} \cdot S(\hat{Y}_0)$$

3.2 **الانتبار الفرضيات:** يهدف اختبار الفرضيات إلى تقييم فرضيات الدراسة من خلال استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة، كما تمت الإشارة إليه سابقا.

1.3.2 **الفرضية الأولى:** وتنص على أن:

"الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية ضعيف جدا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"

بهدف تقييم هذه الفرضية لا بد من التطرق إلى تقييم الفرضيات الجزئية التالية:

✓ هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجة الالتزام بالمسؤولية المجتمعية على الصعيد الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المتوسط الطبيعي للالتزام بهذا البعد.

إن النتائج المحصل عليها والمتعلقة بتقييم هذه الفرضية باستعمال اختبار T للعينات البسيطة موضحة في

الجدولين التاليين:

جدول رقم (29.3): قيمة المتوسط الطبيعي والانحراف المعياري للبعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية

حجم العينة	المتوسط الطبيعي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري للمتوسط
40	2,325	0,526	0,083

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (30.3): قيمة T للبعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية

مستوى الثقة 95%		المتوسط الافتراضي = 2				
أدنى قيمة	أعلى قيمة	Sig	Mean Difference	df	T	
0,157	0,493	0,000	39	0,325	3,911	البعد الداخلي

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

يلاحظ من الجدولين أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت 2.32 بانحراف معياري قدره 0,52، وهذا يدل على أن متوسط مدى التزام المؤسسات بالمسؤولية المجتمعية على المستوى الداخلي كان أكبر من المتوسط الافتراضي المقدر بـ (2)، ويلاحظ أن قيمة T موجبة وتقدر بـ 3.91 وهي قيمة كبيرة وذات دلالة معنوية عند مستوى الثقة 95% ($Sig < 0.05$)، وبالتالي فإن متوسط مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بالمسؤولية المجتمعية على المستوى الداخلي هو أعلى من المتوسط الطبيعي.

✓ هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجة الالتزام بالمسؤولية المجتمعية على الصعيد الخارجي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المتوسط الطبيعي للالتزام بهذا البعد.

إن النتائج المحصل عليها والمتعلقة بتقييم هذه الفرضية باستعمال اختبار T لعينة البسيطة موضحة في

الجدولين التاليين:

جدول رقم (31.3): قيمة المتوسط الطبيعي والانحراف المعياري للبعد الخارجي للمسؤولية الاجتماعية

حجم العينة	المتوسط الطبيعي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري للمتوسط
40	2,225	0,423	0,067

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (32.3): قيمة T للبعد الخارجي للمسؤولية الاجتماعية

مستوى الثقة 95%		المتوسط الافتراضي = 2				
أدنى قيمة	أعلى قيمة	Sig	Mean Difference	df	T	
,09	,36	,002	,225	39	3,365	البعد الخارجي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج

يلاحظ من الجدولين أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت 2.22 بانحراف معياري قدره 0,42، وهذا يدل على

أن متوسط مدى التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية على المستوى الخارجي كان أكبر من المتوسط الافتراضي

(2)، ويلاحظ أن قيمة T موجبة وتقدر بـ 3.36 وهي قيمة كبيرة وذات دلالة معنوية عند مستوى الثقة 95%

($Sig < 0.05$)، وبالتالي فإن متوسط مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية على المستوى

الخارجي هو أعلى من المتوسط الطبيعي.

من كل ما سبق يلاحظ أن التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية فوق

المتوسط، أي أن هناك اهتماما بالمسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات المكونة لعينة الدراسة، غير أن هذا الاهتمام

يقتضي نتائج عن مبادرات شخصية لأصحاب المؤسسات، ولا توجد أي سياسات واضحة في هذا المجال.

إن نتائج الدراسة تعمل على نفي الفرضية التي مفادها أن:

"الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ضعيف جدا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"

2.3.2 الفرضية الرابعة: وتنص على أن:

"يؤثر الإلزام بالمسؤولية المجتمعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها البيئي والاجتماعي بالتالي مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة"

إن النتائج المحصل عليها والمتعلقة بتقييم هذه الفرضية باستعمال اختبار الانحدار الخطي المتعدد، موضحة في الجداول التالية:

جدول رقم (33.3): نتائج اختبارات الإحصاء الوصفي

حجم العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
40	0,6775	1,450	الأداء البيئي والاجتماعي
40	0,5256	2,325	البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية
40	0,4229	2,225	البعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية
40	0,4797	1,225	توفر المعلومات حول المسؤولية المجتمعية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبارات الإحصاء الوصفي، والتي تتضمن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع (الأداء البيئي والاجتماعي) والمتغيرات المستقلة (البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية، البعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية، توفر المعلومات حول المسؤولية المجتمعية).

حيث نجد أن قيمة المتوسط الحسابي للمتغير التابع تقدر بـ 1,45 بانحراف معياري قدره 0,67، أما المتوسط الحسابي للمتغير المستقل الأول (البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية) فقيمته 2,32 بانحراف معياري قدره 0,52، وتقدر قيمة المتوسط الحسابي للمتغير المستقل الثاني (البعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية) بـ 2,22 بانحراف معياري قيمته 0,42، وتمثل قيمة المتغير المستقل الثالث (توفر المعلومات حول المسؤولية المجتمعية) في 1.22 بانحراف معياري قدره 0.48.

دول رقم (34.3): مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

		الأداء البيئي والاجتماعي	البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية	البعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية	توفر المعلومات حول مفهوم المسؤولية المجتمعية
معامل بيرسون	الأداء البيئي والاجتماعي	1,000	0,515	0,443	0,391
	البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية	0,515	1,000	0,470	0,211
	البعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية	0,443	0,470	1,000	0,629
	توفر المعلومات حول مفهوم المسؤولية المجتمعية	0,391	0,211	0,629	1,000
Sig.	الأداء البيئي والاجتماعي	.	0,000	0,002	0,006
	البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية	0,000	.	0,001	0,096
	البعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية	0,002	0,001	.	0,000
	توفر المعلومات حول مفهوم المسؤولية المجتمعية	0,006	0,096	0,000	.
حجم العينة	الأداء البيئي والاجتماعي	40	40	40	40
	البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية	40	40	40	40
	البعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية	40	40	40	40
	توفر المعلومات حول مفهوم المسؤولية المجتمعية	40	40	40	40

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يظهر الجدول أعلاه مصفوفة معاملات الارتباط بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والتي من

خلالها يمكن تحديد أي المتغيرات المستقلة له تأثير أكبر على المتغير التابع.

فنجد أن المتغير المستقل الأول (البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية) له الأثر الأكبر على المتغير التابع (الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة) بقدرته ارتباط تساوي 51%، ويليه المتغير المستقل الثاني (البعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية) بقوة ارتباط تقدر بـ 44,3%، في حين أن المتغير المستقل الثالث (توفر المعلومات حول مفهوم المسؤولية المجتمعية) ويحظى بقوة ارتباط تقدر بـ 39,1% وهو الأقل تأثيراً من بين المتغيرات المستقلة الثلاث.

علما أن قيم معاملات الارتباط كلها ذات دلالة إحصائية وهي موجبة، أي أن المتغير التابع يتغير بصفة

طرديّة مع تغيير المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (35.3): تحليل الانحدار

R	R ²	المعدلة R ²	الخطأ المعياري	التغير الإحصائي				
				التغير في قيمة R ²	التغير في قيمة F	df1	df2	Sig. DF
0,594	0,352	0,298	0,56747	0,352	6,529	3	36	0,001

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يلخص الجدول أعلاه التحليل الذي تظهر فيه قيمة الارتباط (R) بين المتغير التابع وجميع المتغيرات المستقلة، والمقدرة بـ 59,4%، كما يظهر هذا الجدول قيمة R² و R² المعدلة اللتين تدلان على قدرة المتغيرات المستقلة على التنبؤ بقيم المتغير التابع، من خلال معطيات الجدول يلاحظ أن المتغيرات المستقلة قادرة على التنبؤ بما مقداره 29,8% من قيمة المتغير التابع بخطأ معياري قدره 0,56.

كما يبين هذا الجدول التغير في قيمة R² والمقدرة بـ 35,2%، وهي تدل على أن كل متغير مستقل يساهم بنسبة 35,2% في تفسير تباين المتغير التابع .

كما يتضمن هذا الجدول قيمة الإحصائية F المستخدمة لاختبار دلالة قيم التغير في R² الخاصة بكل متغير من المتغيرات المستقلة، وفي هذا الجدول يتضح أن قيمة Sig تساوي 0,001 وهي أقل من 0,05 وبالتالي فإن التغير في R² دال إحصائياً.

جدول رقم (36.3): تحليل تباين الانحدار

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
0,001	6,529	2,102	3	6,307	Regression
		0,322	36	11,593	Residual
			39	17,900	Total

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح الجدول أعلاه تحليل تباين الانحدار الذي من خلاله يتم اختبار دلالة R الكلية حيث يستدل على نسبة التباين الذي تفسره المتغيرات المستقلة من المتغير التابع، ويلاحظ في هذا الجدول أن مستوى الدلالة Sig يساوي 0,001 وهي أقل من 0,05 وبالتالي فإن هذه النسبة مقبولة إحصائياً ويمكن الاعتماد على هذه المتغيرات للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

جدول رقم (37.3): نتيجة تحليل الانحدار المتعدد

	المعاملات غير القياسية		المعاملات القياسية	t	Sig.
	B		Beta		
المتغير التابع	0,559-	0,530		-1,055	0,298
البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية	0,541	0,197	0,420	2,743	0,009
البعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية	0,148	0,308	0,092	0,479	0,635
توفر المعلومات حول المسؤولية المجتمعية	0,345	0,245	0,244	1,403	0,169

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

يوضح هذا الجدول نتيجة تحليل الانحدار المتعدد الذي يحتوي على ما يلي:

أ. معاملات المتغيرات المستقلة الموجودة في العمود B.

ب. الخطأ المعياري لكل معامل في العمود *Std. Error*.

ت. معاملات المتغيرات المستقلة بعد تحويلها إلى علامات معيارية الموجودة في العمود *Beta*.

ومن خلال هذا العمود (T) يمكن معرفة أي المتغيرات لها تأثير أكبر على المتغير التابع من خلال

قيمة *Beta* المقابلة لكل متغير، وهي على الترتيب حسب قوة التأثير: البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية،

البعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية، توفر المعلومات حول مفهوم المسؤولية المجتمعية.

في العمودين الأخيرين من الجدول تظهر قيمة الإحصائية T ومستوى الدلالة الخاصة باختيار قيم *Beta*.

من خلال هذا الجدول يمكن كتابة معادلة التنبؤ التالية:

الأداء البيئي والاجتماعي = (-0,559) + 0,54 X (البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية) + 0,148 X (البعد

الخارجي للمسؤولية المجتمعية) + 0,345 X (توفر معلومات حول مفهوم المسؤولية المجتمعية).

إن نتائج الدراسة تعمل على إثبات الفرضية المتضمنة:

"يؤثر التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية المجتمعية على أدائها البيئي والاجتماعي

وبالتالي مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة."

3. التليل والاستخلاص النتائج:

1.3.3 تليل النتائج في ضوء أسئلة البحث:

إن أهم النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية سيتم عرضها وفقا لأسئلة البحث الرئيسية.

1.1.3 السؤال الأول:

ما هو واقع المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية باتنة؟

سيتم إبراز واقع المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية باتنة من ثلاثة جوانب:

✓ مدى إدراك مسيري هذه المؤسسات لمفهوم المسؤولية المجتمعية وأدواتها؛

✓ حصول المؤسسات محل الدراسة على شهادات التقييس في هذا المجال؛

✓ مدى التزام هذه المؤسسات بمعايير المسؤولية المجتمعية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أ. إدراك مسيري المؤسسات لمفهوم المسؤولية المجتمعية: أوضحت البيانات التي جمعت من

الدراسة الميدانية حول إدراك مسيري المؤسسات لمفهوم المسؤولية المجتمعية حقائق أهمها:

✓ أغلب مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يملكون أي معلومات حول المسؤولية المجتمعية، أو

يملكون معلومات قليلة في هذا المجال.

✓ أن المسيرين الذين يملكون معلومات حول هذا المفهوم هم من ذوي المستوى التعليمي العالي.

✓ أوضح البحث الميداني حقيقة أخرى هي أن المسيرين الذين يملكون معلومات حول المسؤولية المجتمعية

هم من المستعملين الدائمين للإنترنت.

✓ أن أغلب المسيرين يرون أن المسؤولية المجتمعية هي عملية تطوعية من طرف المؤسسة، كما ترى فئة

أخرى أنها مفروضة من طرف القانون.

✓ أن جميع المسيرين المستجوبين لا يملكون معلومات حول أدوات المسؤولية المجتمعية، وتتركز معلومات

القلة القليلة الباقية في معايير ISO 14000 و OHSAS 18000 .

ب. حصول المؤسسات محل الدراسة على شهادات التقييس في هذا المجال: إن نتائج الدراسة

الميدانية حول حصول المؤسسات محل الدراسة على شهادات التقييس في هذا المجال أوضحت حقائق عديدة

هي:

✓ كل المؤسسات التي تم استجوابها لا تملك شهادة تقييس واحدة تتعلق بالجانب الاجتماعي أو البيئي، كما أن أغلب المسيرين لم يسمع قط بهذه الشهادات؛

✓ اعتبار أغلب المسيرين أن هذه الشهادات مضيعة للوقت والمال، خاصة أن السوق الوطنية لا تفرض هذا الأمر، وأصبح تركيزهم على التقييس في مجال الجودة (ISO 9001) الذي أصبح شبه ضروري في هذا الوقت.

ت. مدى التزام هذه المؤسسات بمعايير المسؤولية المجتمعية على الصعيد الداخلي والخارجي: إن نتائج الدراسة الميدانية حول حصول المؤسسات محل الدراسة على شهادات التقييس في هذا المجال أوضحت حقائق عديدة هي:

✓ إن تطبيق المؤسسات محل الدراسة لمعايير المسؤولية المجتمعية يعتبر عفويا ونابعا من مبادرات شخصية لأصحاب أو مسيري هذه المؤسسات ولا تملك سياسات أو استراتيجيات واضحة في هذا المجال.

✓ تلتزم المؤسسة عادة بتطبيق المعايير التي تكون مفروضة من طرف القانون أو يحث عليها ديننا وعادات وتقاليد المجتمع مثل تأمين العمال واحترام قواعد الصحة والسلامة المهنية، أو احترام القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة، أو تقديم عانات للمحتاجين.

في حين لا تهتم بالمبادرات التي تكون غير مفروضة أو بعيدة عن مجال نشاطها مثل توعية المواطنين أو محاربة الآفات التي يعاني منها المجتمع أو إعانة جمعيات المجتمع المدني.

2.1.3 السؤال الثاني:

فيما تتمثل محفزات إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

أي الحوافز التي يساعد توفرها على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية. وقد خلصت الدراسة إلى أن جميع مسيري المؤسسات محل الدراسة أجمعوا على وجود محفزات يمكن أن تدفعهم إلى تبني هذا المفهوم، وهي حسب الأهمية: الاستجابة للقوانين والتشريعات، الإحساس بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسة في المجتمع والسعي للحصول على الإعفاءات الضريبية وتجنب الجباية البيئية.

3.1.3 السؤال الثالث:

ما هي القيود التي تعيق إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

في هذا الجانب تمحورت آراء الأفراد المستجوبين حول حقيقة مهمة مفادها أن نقص المعلومات حول مفهوم المسؤولية المجتمعية يشكل أكبر عائق أمام تبنيه في مؤسساتهم، كما أن نقص الموارد المالية والإطارات المختصة في هذا المجال يجعل من الصعب جدا التفكير في ذلك.

4.1.3 السؤال الرابع:

كيف تساهم المسؤولية المجتمعية في تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

بينت الدراسة أن إدراك مسيري المؤسسات لأهمية الالتزام بالمسؤولية المجتمعية، جعلهم يهتمون أكثر بالجوانب البيئية والاجتماعية من خلال تبني سياسات لحماية البيئة وتنمية المجتمع ورفع من مستوى المعيشة فيهم، بالرغم من أن عدد هذه المؤسسات يكاد لا يذكر.

كما أثبتت الدراسة أن التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالجوانب الداخلية والخارجية للمسؤولية المجتمعية ومدى إدراك مسيري هذه المؤسسات لهذا المفهوم يؤثر تأثيرا طرديا على أدائها البيئي والاجتماعي، أي كلما زاد التزام المؤسسات بجوانب المسؤولية المجتمعية (الداخلي والخارجي) وزاد إدراك مسيرها لهذا المفهوم كلما ارتفعت فعاليتها البيئية والاجتماعية، وبالتالي زادت مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

2.3 استخلاص النتائج:

في هذا الجانب يتم التطرق إلى نتائج الدراسة حسب فروض البحث. فقد بينت الدراسة الميدانية حول الموضوع الحقائق التالية:

1.2.3 الفرض الأول:

<الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية ضعيف جدا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.>

بخصوص هذه النقطة فقد نفى البحث صحتها، حيث أن الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية يعتبر فوق المتوسط لدى المؤسسات محل الدراسة.

فبالرغم من أن مجمل مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يملكون معلومات حول مفهوم المسؤولية

المجتمعية وأدائها، غير أن أغلب المؤسسات تحترم العديد من مبادئها سواء الداخلية أو الخارجية، وهذا الاحترام دائما ما يكون نابعا من مبادرات شخصية من المسيرين، أو استجابة للقوانين والتشريعات، أو بوازع ديني، أما باقي المعايير فغير مطبقة في الكثير من المؤسسات.

2.2.3 الفرض الثاني:

«التشريعات والقوانين هي أهم محفزات الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الجزائرية».

بخصوص هذه النقطة يؤكد البحث أن التشريعات والقوانين تمثل الحافز الأول للمؤسسات للالتزام بمسؤوليتها خاصة البيئية.

فقد بينت الدراسة الميدانية أن التزام أفراد العينة بالمسؤولية المجتمعية ناتج بالدرجة الأولى عن استجابتها للقوانين والتشريعات، تجنبا منها للجزاء الناجمة عن مخالفتها، تليها إحساس مسيري هذه المؤسسات بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسة في المجتمع، وفي المرتبة الثالثة سعي المؤسسات إلى الحصول على الإعفاءات الضريبية وتجنب الجباية البيئية.

3.2.3 الفرض الثالث:

«يمثل نقص المعلومات حول المسؤولية المجتمعية لدى رؤساء المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، ونقص الموارد الضرورية أهم العوائق أمام تبني هذا المفهوم في مؤسساتهم».

بخصوص هذا الفرض بين البحث الميداني حقيقة أن عدم اطلاع مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة على مضمون المسؤولية المجتمعية وأدوات إدماجها، يشكل أكبر عائق أمام تبني هذا المفهوم.

فقد بينت نتائج الدراسة أن نقص المعلومات حول المسؤولية المجتمعية والفوائد التي يمكن أن تجنيها المؤسسة من تبنيها يمثل العائق الأول أمام إدماجها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يليها في المرتبة الثانية نقص الموارد المالية الضرورية لذلك، وقلة إن لم نقل انعدام الإطارات المختصة في هذا المجال التي يمكن أن تساعد المؤسسة في وضع سياسات خاصة بها.

4.2.3 الفرض الرابع:

«يؤثر التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية المجتمعية أدائها البيئي والاجتماعي وبالتالي

مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة».

في هذا المجال تؤكد الدراسة الميدانية صحة هذا الفرض، حيث أثبتت النتائج أن التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر على أدائها البيئي والاجتماعي تأثيراً طردياً، حيث كلما زاد التزام المؤسسة بمسؤوليتها اتجاه المجتمع كلما زادت فعاليتها البيئية وبالتالي تزيد مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل

لقد حاول الطالب من خلال هذا الفصل التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة باتنة، من خلال إعداد استمارة حاول من خلالها التطرق إلى مدى مسيري هذه المؤسسات بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى التزامهم بهذه المسؤولية على المستويين الداخلي والخارجي. غير أن العدد الكبير لهذه المؤسسات والذي يقارب 2780 مؤسسة موزعة على مختلف بلديات ودوائر الولاية، ونقص الإمكانيات (المادية، والبشرية) المتوفرة لدى الطلب جعل من الصعب جدا الوصول إلى جميع المؤسسات، وعليه فقد اقتضت عينة الدراسة الميدانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في مدينة باتنة والمقدر عددها بـ 50 مؤسسة، وذلك لأن لها تأثيرا ملحوظ سواء على البيئة أو على المجتمع المحيط. وعلى ذلك تم توزيع 50 استمارة على جميع المؤسسات تم استرجاع 40 منها والتي اعتمد عليها الطالب أثناء التحليل، وتم الاعتماد في تبويب البيانات واستخراج النتائج وعمليات تحليلها على برنامج spss12. وقد توصلت الدراسة إلى:

✓ نفي الفرضية الأولى التي مفادها أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ضعيف جدا، حيث خلصت الدراسة إلى أن التزام المؤسسات محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية يعتبر فوق المتوسط؛

✓ تأكيد الفرضية الثانية التي مفادها أن التشريعات والقوانين هي أهم محفزات الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث جاءت التشريعات والقوانين في الرتبة الأولى حسب رأي مسيري المؤسسات محل الدراسة تليها الإحساس بأهمية المسؤولية الاجتماعية ثم السعي للحصول على الإعفاءات الضريبية؛

✓ تأكيد الفرضية الثالثة والتي تنص على ما يلي: يمثل نقص المعلومات حول المسؤولية الاجتماعية لدى رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونقص الموارد الضرورية أهم العوائق أمام تبني هذا المفهوم في مؤسساتهم، وهذا ما صرح به المسيريون المستجوبون.

✓ تأكيد الفرضية الرابعة التي مفادها يؤثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها البيئي والاجتماعي وبالتالي مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. حيث أكدت الدراسة إلى أن هذا التأثير هو تأثير طردي أي كلما زاد التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية تحسن أدائها البيئي والاجتماعي وهذا وفقا للنموذج التالي:

$$\text{الأداء البيئي والاجتماعي} = (-0,559) + 0,54 X (\text{البعد الداخلي للمسؤولية الاجتماعية}) + 0,148 X (\text{البعد الخارجي للمسؤولية الاجتماعية}) + 0,345 X (\text{توفر معلومات حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية}).$$

الخاتمة

الثالثة

لقد أدت المشاكل العديدة التي أصبح يواجهها العالم، والتي صارت تهدد الحياة على كوكب الأرض - مثل التغيرات المناخية واستنزاف الثروات الطبيعية وثقب طبقة الأوزون واختفاء العديد من الأنواع البيولوجية- إلى ظهور اتجاهات تنموية جديدة تنادي بضرورة وضع سياسات تركز الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، وتأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية أثناء تحقيقها، وهي ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تسعى إلى توسيع الدائرة التنموية لتشمل البعدين البيئي والاجتماعي، كما توسعت لتشمل حق الأجيال القادمة في التنمية.

وعلى اعتبار أن المؤسسات الاقتصادية من أهم الفاعلين في المسيرة التنموية للدول، فقد أصبحت هي أيضا معنية وبشكل كبير بالمساهمة في تحقيق التنمية واستدامتها، وبالتالي تم إدماج الاهتمامات البيئية والاجتماعية إضافة إلى اهتمامها الأول وهو السعي لتحقيق الربح، وأصبح لزاما عليها الالتزام بمسؤوليتها في هذا المجال، وهي ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، التي تعتبر إسقاطا للتنمية المستدامة على المستوى الجزئي (على مستوى المؤسسة).

ونظرا للفشل الكبير الذي أثبتته المؤسسات الكبرى في مواجهة الأزمات، والمرونة الكبيرة التي تميزت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى العديد من المميزات الأخرى التي جعلتها تصبح الفاعل رقم واحد في الاقتصاديات العالمية، سواء من حيث عددها أو مناصب الشغل التي توفرها أو مساهمتها في العملية التنموية إضافة إلى الجوارية والقرب من المجتمع الذي تعمل فيه، أصبح هذا النوع من المؤسسات ملزما أكثر من غيره بتحمل مسؤوليته الاجتماعية.

والجزائر كغيرها من الدول أصبح تعطي أهمية بالغة لهذا النوع من المؤسسات، خاصة بعد فشل سياسات المؤسسات الكبرى والصناعات المصنعة، حيث قامت بإنشاء وزارة خاصة بها سنة 1993 كما وضعت العديد من المشاريع والمبادرات والبرامج التي تسعى من خلالها إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. غير أن كل هذا لم يكن كافيا حيث مازالت العديد من المؤسسات تعاني التهميش وعدم التكفل وسوء ظروف الاستثمار، ما جعل دورها في المسار التنموي ضعيفا جدا، واهتمامها بمسؤوليتها الاجتماعية أضعف.

لهذه الأسباب وغيرها جاءت هذه الدراسة لتبحث واقع المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتحدد مدى إطلاع مسيري هذه المؤسسات على هذا المفهوم، ومحفزات وعوائق إدماج المسؤولية المجتمعية في هذه المؤسسات، وما هو تأثير التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بمسؤوليتها المجتمعية على أدائها البيئي والاجتماعي.

انطلق البحث من هذه التساؤلات ليتم إنجازه خلال مراحل عديدة بدءاً بالقراءات الأدبية حول الموضوع إلى إخراج الفصول النظرية والتي تضم الدراسات السابقة حول مفهوم المسؤولية المجتمعية. ثم تليها الدراسة الميدانية التي حاول فيها الباحث إسقاط المفاهيم النظرية حول المسؤولية المجتمعية على حالتها في الواقع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدينة باتنة. وقد استعمل لأجل بلوغ هذا الهدف المنهج الوصفي بأدواته، الاستمارة بالمقابلة وذلك من خلال اختيار عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم استجواب مسيريها حول معرفتهم بمفهوم المسؤولية المجتمعية وأخذت آراؤهم حول هذا المفهوم وأهم محفزات وعوائق إدماج هذا المفهوم في مؤسساتهم. وتمحضت هذه الدراسة عن نتائج مهمة سبق تقديمها في متن هذا البحث. لكن لا مانع من إعادة تقديمها لتعطي إجابة عن الأسئلة المطروحة ولتقييم فروض البحث.

1. نتائج الدراسة:

✓ بخصوص إطلاع مسيري المؤسسات على مفهوم المسؤولية المجتمعية، أظهر البحث أن معظم المسيرين لا يملكون أية معلومة حول هذا المفهوم، بدليل أن أغلب المسيرين لم يسمعوا بهذا المفهوم من قبل، كما أنهم لا يملكون أي فكرة حول أدوات المسؤولية المجتمعية عدا بعض المعلومات القليلة حول معايير الإيزو.

✓ وقد تبين من خلال البحث أن جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في مدينة باتنة لا تملك أي شهادة من شهادات التقييس في مجال حماية البيئة وتنمية المجتمع.

✓ فيما يتعلق بأنشطة المؤسسات في مجال المسؤولية المجتمعية على المستوى الداخلي والخارجي، فقد اتضح من خلال البحث أن جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات في هذا المجال هي أنشطة نابعة من المبادرات الشخصية لمسيري المؤسسات والتي يدفعهم إليها إما الوازع الديني أو العادات والتقاليد المنتشرة في المجتمع.

✓ وبخصوص الأداء البيئي والمجتمعي للمؤسسات فهو فوق المتوسط نظرا لالتزام هذه المؤسسات ببعض معايير المسؤولية المجتمعية خاصة الداخلية وعدم التزامهم بمعايير أخرى والتي ليس لها مردود مادي قصير المدى، بسبب نقص المعلومات أو قلة الموارد المالية الضرورية، ويتجلى ذلك في عدم إعداد أغلب هذه المؤسسات لتقارير عن أدائها البيئي والاجتماعي.

✓ أما فروض البحث فالحكم عليها كالتالي: الفرض الأول الذي مفاده أن الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية ضعيف جدا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ينفية البحث ويؤكد خطأ ما جاء فيه. أما الفرض الثاني الذي مفاده أن التشريعات والقوانين هي أهم محفزات الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فيؤكدها البحث، حيث جاءت التشريعات والقوانين في المرتبة الأولى تليها الإحساس بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسة في المجتمع، ثم يأتي السعي للحصول على الإعفاءات الضريبية والجبائية. أما الفرض الثالث الذي جاء فيه يمثل نقص المعلومات حول المسؤولية المجتمعية لدى رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونقص الموارد الضرورية أهم العوائق أمام تبني هذا المفهوم في مؤسساتهم، فيؤكده البحث في شقيه الأول والثاني. وقد أثبت البحث أن الفرض الرابع الذي مفاده أن الالتزام بالمسؤولية المجتمعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها البيئي والاجتماعي وبالتالي مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة فهو صحيح كما جاءت به نتائج الدراسة.

2. التوصيات:

انطلاقا من الحقائق الملموسة في الواقع وتحليل المعطيات والمعلومات وحوصلة النتائج يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

✓ التكفل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة من الناحية المالية والتقنية، وتوفير مناخ الاستثمار المناسب.

✓ وضع إطار قانوني يفرض على المؤسسات الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية أثناء نشاطها؛

✓ إقامة دورات تدريبية وتكوينية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تعريفهم بمفهوم المسؤولية المجتمعية والفوائد التي يمكن أن تجنيها المؤسسة من إدماجها؛

✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إدماج المسؤولية المجتمعية في استراتيجياتها من خلال

تقديم إعفاءات ضريبية وجبائية للمؤسسات التي تعمل في هذا المجال؛

✓ دفع المؤسسات إلى الحصول على شهادات التقييس في المجال البيئي والاجتماعي من خلال

اشتراطها أثناء تقديم التمويل؛

✓ إقامة مؤسسات مستقلة لمراقبة الأداء البيئي والاجتماعي لهذه المؤسسات، والتكفل بها في هذا

المجال؛

✓ التقرب من مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح باب الحوار بينها وبين الجهات المسؤولة

عن هذا القطاع في الدولة؛

✓ إدماج هذا المفهوم في عمليات التأهيل التي تقوم بها الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ توعية أفراد المجتمع المحلي بأهمية المحافظة على البيئة وكيفية مساهمتهم في ذلك؛

✓ محاولة توجيه استثمارات هذه المؤسسات نحو حماية البيئة وخدمة المجتمع من خلال إعطاء الأولوية

للاستثمارات المسؤولة اجتماعيا، خاصة في عملية التمويل؛

✓ الاهتمام بإعداد ونشر البحوث والدراسات العلمية في مجال المسؤولية الاجتماعية؛

✓ تقديم الدعم للجمعيات التي تعمل في مجال حماية البيئة وحماية المستهلك للقيام بالدور المنوط بها.

3. آفاق البحث:

إنّ هذه الدراسة لا تقدم رؤية مطلقة أو نهائية عن موضوع دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى إمكانية دراسة هذا الموضوع من جوانب

عديدة وبأبعاد مختلفة. ولذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد

في إثرائها من الناحيتين النظرية والعملية، وتتمثل هذه المواضيع فيما يلي:

✓ قياس الأداء البيئي والاجتماعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ إدماج المسؤولية المجتمعية للمؤسسة: تحد جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ الإدارة الإستراتيجية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة؛

✓ المسؤولية المجتمعية كمدخل لتحسين صورة المؤسسة.

قائمة

البرامج

المراجع العربية

الكتب

1. المركز الوطني للدراسات، السلامة المهنية، الجمهورية اليمنية.
2. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
3. زكرياء طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، مصر، ط 1، 2005.
4. سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.
5. سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط 1، 2007.
6. صالح بن محمد العساف، المدخل إلى البحث في العلم السلوكية، مكتبة العبيكان، السعودية، 1995م.
7. صلاح محمود الحجار، التوازن البيئي وتحديث الصناعة، دار الفكر العربي، مصر، 2003.
8. طاهر محسن الغالي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، دار وائل، الأردن، 2005.
9. طاهر محسن الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل، الأردن، ط 1، 2007.
10. عبد الرحمن يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها، الدار الجامعية، مصر، 1996.
11. كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، دار حامد، عمان، 2000.
12. محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، مصر، 2000.
13. محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، مصر، 2000.
14. محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، دار وائل، الأردن، ط 1، 2002.
15. نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003.
16. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الجزائر، ط 1، 2006.

17. نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، دار الوراق، الأردن، 2006.

18. نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، التسويق مفاهيم معاصرة، دار حامد، الأردن، 2003.

19. هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية

للتنمية الإدارية، مصر، 2002.

المقالات والتقارير

20. اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجيه تنمية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها

في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003

21. بوعشة مبارك، التنمية المستدامة: مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، الملتقى الدولي

بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-08

أفريل 2008.

22. دخباية عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة - المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992

إلى مؤتمر بالي 2007، الملتقى الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة

فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-08 أفريل 2008.

23. زين الدين بروش، التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دوره في بناء

اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول " تأثير الانكسار الرقمي شمال/جنوب على تسيير المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة" المهن، المعالجة من الباطن، الإخراج الكلي"، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر 28/29

أفريل 2007.

24. سنوسي زليخة وبوزيان الرحماني هاجر، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، الملتقى الدولي

بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس،

سطيف، الجزائر.

25. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد

167، يناير 1993 .

26. عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، مجمع الأعمال،** الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 8-9 افريل 2002.
27. عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها،** الملتقى الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 افريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
28. لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية، **دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها،** الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003 .
29. محمد نبيل علام، **حدود المسؤولية الاجتماعية (إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال)**، مجلة الإدارة العامة، ع 72، 1992.
30. محمد بن إبراهيم التويجري، **المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية المتحدة،** المجلة العربية للإدارة، ع 4، 1988
- الرسائل والمذكرات**
31. الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.
32. بلحمدي سيد علي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر -**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005.
33. خالد بوجعدار، **مساهمة في تحليل وقياس تكاليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي مع دراسة ميدانية على مصنع إسمنت بحامة بوزيان قسنطينة،** مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1997
34. عبد الله الحرتسي حميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة،** مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2005
35. عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007 .

36. محمد رشدي سلطاني، التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر :

واقعه، أهميته وشروط تطبيقه، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، رسالة ماجستير في

العلوم التجارية، فرع إستراتيجية، جامعة المسيلة، 2006

مواقع الإنترنت

37. اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل، <http://www.smp.gov.ly>

38. المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال، <http://www.nefdev.org/phil/ar/page.asp?pn=22>

.2010/05/09

39. زين العابدين أسامة، منشأة الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سوريا، 2004

www.alwatan.com N0 17 le 7 may

40. عبد المحسن بن إبراهيم البدر، مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنافسية،

www.alaswaq.net/view.shtml، 2010/11/23

Ouvrage

41. A. Tolentino, *guide lines for the analysis of policies and programmes for sms development*, enterprise development technical programme, Italy, 2003.
42. Catherine Aubertin et Franck-Dominique Viven, *Le Développement durable: enjeux politique, économique et sociaux*, La documentation Française, France, 2006
43. Chantale Boutin et autres, *ISO 14000 système de management environnemental*, Montréal, 1996
44. Corine Gendron, *Le développement durable comme compromis*, Québec, 2006
45. Gond J.P, Igalens J, *la responsabilité social de l'entreprise*, PUF, collection que sais-je, 2008.
46. Hammer N. «*International Framework Agreements global industrial relations between rights and bargaining*», *Transfer*, vol. 11.
47. Joël Ernult, Arvind Ashta , *Cahiers du CEREN 21*, Groupe ESC Dijon Bourgogne, France, 2007
48. Julien, PA., Marchesnay, M., *La petite entreprise*, Vuibert, 1988.
49. Karen Delchet, *développement durable L'intégrer pour réussir*, afnor, France, 2007
50. Lise Moutamalle, *L'intégration du développement durable au management quotidien d'une entreprise*, L'harmattan, France, 2004
51. Marie-françoise Guyonnaud et Frédérique Willard, *Du management environnemental au développement durable des entreprises*, ademme, France, 2004
52. Patrick Matagne, *Les enjeux du développement durable*, L'harmattan, France, 2006
53. Torrès O, *Les PME, Dominos Flammarion*, Economica, 1999.
54. Torrès O, *PME : de nouvelles approches*, Economica, 1998.
Articles et Rapport

55. Anne Peeters, *La Responsabilité Sociale des Entreprises dans les Petites et Moyennes Entreprises :Revue des documents publics et privés de nature non académique*, Observatoire social européen (OSE).

56. Assemblée des chambres françaises de commerce et d'industrie, *La prise en compte du développement Durable et de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise par les PME/PMI*, octobre 2006.

57. Berger-Douce Sandrine, *Freins et moteurs de l'engagement des PME dans une démarche de management environnemental*, in Lettre du management responsable numéro 7, janvier 2007.

58. Bourque R, *Les accords-cadres internationaux (ACI) et la négociation collective internationale à l'ère de la mondialisation*, Document de travail DP/161/2005, Institut international d'études sociales, 2005.

59. Burkett B W, Craig J, Link M et Gallagher J, *Corporate Social Responsibility: The Privatization of International Labour Law*, Tri-National Conference on the Labour Dimensions of Corporate Social Responsibility in North America, March 30-31, Ottawa,2005.

60. Cochran P, *The evolution of corporate social responsibility*, *Business Horizons*, numéro 50, édition 6, novembre-décembre, 2007.

61. Gendron C, *Envisager la responsabilité sociale dans le cadre des régulations portées par les Nouveaux mouvements sociaux économiques*, Chaire de responsabilité sociale et de développement durable, Montréal, École des sciences de la gestion, UQAM, no 01-2002.

62. Gendran C, *Les rapports de responsabilité sociale et de développement durable des entreprises financières d'économie social*. Une analyse préliminaire, Chaire de responsabilité sociale et de développement durable, Montréal, École des sciences de la gestion, UQAM, no 10- 2006.

63. Hassan Ziady, *Les vertus de la démocratie*, *Economia* N°24 , Paris Octobre 2002

64. Jenkins R, *Corporate Codes of Conduct, Self Regulation in a Global Economy*, *Technology, Business and Society*, Programme Paper

Number 2, United Nations Research Institute for Social Development, April 2001.

65. Lapointe A, Gendron C, *La responsabilité sociale d'entreprise dans la PME : option marginale ou enjeu vital ?* octobre 2004.

66. Lenkins R, *Corporate Codes of Conduct, Self Regulation in a Global Economy*, Technology, Business and Society, Programme Paper Number 2, United Nations Research Institute for Social Development, April 2001

67. Levis J, *Adoption of corporate social responsibility codes by multinational companies*, Journal of Asian Economics, vol. 17,2006.

68. Observatoire des PME européennes, *Les PME et les responsabilités sociale et environnementale* , 2002

69. OECD Working Party of the Trade committee, *Codes of corporate conduct, an expended review of their contents*, TD/TC/WP(99)56/FINAL, Paris, 2000.

70. *Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises 'Livre vert'*, Commission européenne, 2001

71. Vallée G et autres, *Les codes de conduite des entreprises multinationales canadiennes : aux confins de la régulation privée et des politiques publiques du travail*, Conseil de recherches en sciences humaines et Commission du droit, Canada, 2003.

Theses

72. Beate Born, *Le Développement Durable et Entreprises du 20 Siècle*, Memoire de DESS Gestion des Entreprises, Paris 2004

73. Emilie Villemure, *La convention collective : un instrument de responsabilité sociale des entreprises*, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maître ès sciences, Université de Montréal, 2009.

74. Fliriane Bouyoud, *Le Management strategique de la Responsabiluite social des entreprises*, thèse de doctorat en sciences de gestion, CNAM, LIPSOR, Avril 2010.

75. Maia David, *Economie des Approches Volontaires dans les Politiques Environnementales en Concurrence et Coopération*

Imparfaites, THESE de Doctorat en Economie, Ecole Polytechnique de Paris, Mai 2004 .

Site internet

76. <http://csrksa.jeeran.com/archive/2009/8/923748.html>, 2010/11/23.

77. http://fr.wikipedia.org/wiki/Responsabilit%C3%A9_sociale#Les_dimensions_de_la_responsabilit.C3.A9_socale_des_entreprises27/12/2010

78. <http://www.aadd2.com/vb/showthread.php?t=30753> le 07/06/2010

79. <http://www.mirayafm.org/arabic/index.php> le 17/08/2011 .

80. <http://www.france24.com/ar/20101129-mexico-cancun-climate-change-summit-conference> le 17/08/2011.

81. http://www.beeaty.tv/new/index.php?option=com_content&task=view&id=4805&Itemid=72. 05/04/2010.

82. http://www.fao.org/docrep/004/x3307a/x3307a03.htm#P81_2252. 05/04/2010

83. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305> le 18/04/2010

84. <http://www.albayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=30886> Le 22/04/2010.

85. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305> le 18/04/2010

86. <http://aleppo-eng.org/vb/showthread.php> , 27/02/2011.

87. <http://www.education.gov.bh> , 27/02/2011

88. <http://www.salama-libya.org>, 27/02/2011.

89. Ministère de l'économie Française, **Définition PME/PMI**, www.pme-commerce.artisanat.gouv.fr/economie/terminologie/definition, 05/06/2010.

90. Small&Medium Enterprise Département, **SME Définitions**, www2.ifc.org/sme/html/sme_definition.html, June 07, 2010.

91. Unesco.org, 12/01/2011, http://www.unesco.org/most/sd_arab/fiche3a.htm

92. www.arabsys.net, 27/02/2011.

93. www.mohep.gov.eg, 01/03/2011.

الفقار
الفقار

المحتويات	
I	الشكر.....
II	الإهداء.....
III	خطة البحث.....
أ	المقدمة العامة.....
الفصل الأول: المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
02	تمهيد.....
03	1. مفهوم المسؤولية المجتمعية في المؤسسة.....
03	1. تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسة.....
09	2. تعريف المسؤولية المجتمعية والمقاربات النظرية المفسرة لها.....
16	3. أبعاد المسؤولية المجتمعية للمؤسسة.....
23	II. إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
23	1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
30	2. خصائص المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
33	3. أدوات المسؤولية المجتمعية للمؤسسة.....
37	4. عوائق إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
43	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: التنمية المستدامة والأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
45	تمهيد.....
46	1. الإطار النظري للتنمية المستدامة.....
46	1. السياق التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة.....
53	2. مفهوم ومبادئ التنمية المستدامة.....
58	3. أبعاد التنمية المستدامة.....
63	II. الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
63	1. المقاربات الطوعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
67	2. الفعالية البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....

70	3. تقنية الإنتاج الأنظف.....
76	4. نظام الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
81	III. قياس وعرض الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
81	1. القياس المحاسبي للأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
85	2. قياس الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
91	3. عرض الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
98	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية باتنة	
100	تمهيد.....
101	I. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية باتنة.....
101	1. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط.....
103	2. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعات قطاعات النشاط.....
104	3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.....
105	II. تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية.....
105	1. الإطار العام للدراسة.....
118	2. تحليل المعلومات و تفسيرها.....
123	III. تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها.....
123	1. تحليل بيانات الدراسة باستعمال الإحصاء الوصفي.....
145	2. تقييم فرضيات الدراسة.....
161	3. التحليل واستخلاص النتائج.....
166	خلاصة الفصل.....
167	الخاتمة.....
172	قائمة المراجع.....
181	الفهارس.....
	الملاحق.....

فهرس الجداول

جدول الفصل الأول

8	جدول رقم (1.1): مراحل تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية.....
14	جدول رقم (2.1): المقربات النظرية للمسؤولية المجتمعية.....
16	جدول رقم (3.1): أبعاد المسؤولية المجتمعية للمؤسسة.....
25	جدول رقم (4.1): تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
26	جدول رقم (5.1): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
26	جدول رقم (6.1): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....

جدول الفصل الثاني

66	جدول رقم (1.2): المقاربات المختلفة للمسؤولية المجتمعية.....
69	جدول رقم (2.2): المعالجة الأولية (الفعالية البيئية).....
69	جدول رقم (3.2): مقارنة نهاية المدخنة.....
95	جدول رقم (4.2): نموذج تقرير الأداء البيئي والاجتماعي.....

جدول الفصل الثالث

101	جدول رقم (1.3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط.....
103	جدول رقم (2.3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط.....
104	جدول رقم (3.3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.....
111	جدول رقم (4.3): قيمة معامل الثبات.....
123	جدول رقم (5.3): الطبيعة القانونية للمؤسسات محل الدراسة.....
124	جدول رقم (6.3): تقسيم المؤسسات حسب عدد العمال.....
125	جدول رقم (7.3): رقم الأعمال السنوي للمؤسسات المستجوبة.....
126	جدول رقم (8.3): تموقع المؤسسات محل الدراسة.....
127	جدول رقم (9.3): يوضح جنس أفراد العينة.....
128	جدول رقم (10.3): يوضح المستوى الدراسي لأفراد العينة.....
129	جدول رقم (11.3): سنوات الخبرة لأفراد العينة.....
130	جدول رقم (12.3): التكوين والتربصات لأفراد العينة.....
131	جدول رقم (13.3): استخدام أفراد العينة للإنترنت.....

133	جدول رقم (14.3): معلومات أفراد العينة حول المسؤولية المجتمعية للمؤسسة.....
134	جدول رقم (15.3): نظرة أفراد العينة للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة.....
135	جدول رقم (16.3): معلومات أفراد العينة حول أدوات المسؤولية المجتمعية للمؤسسة.....
136	جدول رقم (17.3): الحصول على شهادات التقييم من طرف المؤسسات محل الدراسة.....
137	جدول رقم (18.3): تطبيق ممارسات البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة.....
138	جدول رقم (19.3): تطبيق ممارسات البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة.....
139	جدول رقم (20.3): إحساس مسيري المؤسسات محل الدراسة بأهمية تحمل المؤسسة للمسؤولية المجتمعية
140	جدول رقم (21.3): تأثير الأطراف ذات المصلحة على قرار تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية.....
141	جدول رقم (22.3): بحوافز إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسة.....
142	جدول رقم (23.3): عوائق إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسة.....
143	جدول رقم (24.3): إعداد التقارير الاجتماعية والبيئية.....
143	جدول رقم (25.3): استقلالية التقارير البيئية والاجتماعية.....
144	جدول رقم (26.3): نشر التقارير البيئية والاجتماعية.....
145	جدول رقم (27.3): التدقيق البيئي والاجتماعي للمؤسسات محل الدراسة.....
153	جدول رقم (28.3): نموذج جدول تحليل التباين.....
155	جدول رقم (29.3): قيمة المتوسط الطبيعي والانحراف المعياري للبعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية.....
155	جدول رقم (30.3): قيمة T للبعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية.....
156	جدول رقم (31.3): قيمة المتوسط الطبيعي والانحراف المعياري للبعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية
156	جدول رقم (32.3): قيمة T للبعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية.....
157	جدول رقم (33.3): نتائج اختبارات الإحصاء الوصفي.....
158	جدول رقم (34.3): مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.....
159	جدول رقم (35.3): تحليل الانحدار.....
159	جدول رقم (36.3): تحليل تباين الانحدار.....
160	جدول رقم (37.3): نتيجة تحليل الانحدار المتعدد.....

فهرس الأشكال

أشكال الفصل الأول

15	شكل رقم (1.1): نموذج Carroll ثلاثي الأبعاد.....
19	شكل رقم (2.1): أنواع المسؤولية المجتمعية وفقا ل Jean-Yves
38	شكل رقم (3.1): عوائق إدماج المسؤولية المجتمعية في الم ص م.....

أشكال الفصل الثاني

52	الشكل رقم (1.2): السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة.....
56	الشكل رقم (2.2): المقاربة البيئية للتنمية المستدامة (الاستدامة القوية).....
57	الشكل رقم (3.2): المقاربة الاقتصادية للتنمية المستدامة (الاستدامة الضعيفة).....
59	الشكل رقم (4.2): أبعاد التنمية المستدامة.....
68	الشكل رقم (5.2): الفعالية البيئية مفهوم مركزي.....
70	الشكل رقم (6.2): مدخلات ومخرجات الإنتاج النظيف.....
73	الشكل رقم (7.2): إجراءات تقنية الإنتاج النظيف.....
94	الشكل رقم (8.2): معايير التقرير عن الأداء البيئي و الاجتماعي.....

أشكال الفصل الثالث

102	شكل رقم (1.3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط.....
104	شكل رقم (2.3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شعب النشاط.....
105	شكل رقم (3.3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.....
108	شكل رقم (4.3): مجتمع البحث.....
124	شكل رقم (5.3): الطبيعة القانونية للمؤسسات محل الدراسة.....
125	شكل رقم (6.3): تقسيم المؤسسات حسب عدد العمال.....
126	شكل رقم (7.3): رقم الأعمال السنوي للمؤسسات المستجوبة.....
127	شكل رقم (8.3): تموقع المؤسسات محل الدراسة.....
128	شكل رقم (9.3): جنس مسيري المؤسسات محل الدراسة.....
129	شكل رقم (10.3): المستوى التعليمي لأفراد العينة.....
130	شكل رقم (11.3): دوائر نسبية توضح سنوات الخبرة لأفراد العينة.....

131	شكل رقم (12.3): دوائر نسبية توضح التكوين والتربصات التي استفاد منها أفراد العينة.....
132	شكل رقم (13.3): دائرة نسبية توضح مدى استخدام أفراد العينة للإنترنت.....
133	شكل رقم (14.3): معلومات أفراد العينة حول مفهوم المسؤولية المجتمعية.....
134	شكل رقم (15.3): نظرة أفراد العينة للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة.....
135	شكل رقم (16.3): معلومات أفراد العينة حول أدوات المسؤولية المجتمعية للمؤسسة.....
136	شكل رقم (17.3): الحصول على شهادات التقييس.....
137	شكل رقم (18.3): تطبيق ممارسات البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية.....
138	شكل رقم (19.3): الالتزام بالبعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية.....
140	شكل رقم (20.3): الإحساس بأهمية المسؤولية المجتمعية.....
140	شكل رقم (21.3): تأثير الأطراف ذات المصلحة على قرار تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية.....
141	شكل رقم (22.3): حوافز إدماج المسؤولية المجتمعية.....
142	شكل رقم (23.3): عوائق إدماج المسؤولية المجتمعية.....
143	شكل رقم (24.3): إعداد التقارير الاجتماعية والبيئية.....
144	شكل رقم (25.3): استقلالية التقارير البيئية والاجتماعية.....
144	شكل رقم (26.3): نشر التقارير البيئية والاجتماعية.....
145	شكل رقم (27.3): التدقيق البيئي والاجتماعي للمؤسسات محل الدراسة.....

فهرس الملحق

182	ملحق رقم 01: نموذج قائمة العمليات الاقتصادية والاجتماعية.....
183	ملحق رقم 02: قائمة التأثيرات المجتمعية (نموذج Estes).....
184	ملحق رقم 03: نموذج Scovill Manufacturing Company.....
185	ملحق رقم 04: نموذج EGFA (Eastern Gas and Fuel Associates).....
186	ملحق رقم 05: نموذج (Abt).....
187	ملحق رقم 06: آراء الأساتذة حول الاستثمار.....
200	ملحق رقم 07: تأثير حذف أحد الأسئلة على ثبات الاستبيان.....
203	ملحق رقم 08: الاستبيان.....
208	ملحق رقم 09: معلومات حول أدوات المسؤولية المجتمعية.....
215	ملحق رقم 10: البعد الداخلي للمسؤولية المجتمعية.....
225	ملحق رقم 11: البعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية.....
234	ملحق رقم 12: تأثير الأطراف ذات المصلحة في قرارات المؤسسة.....

السلامة
والصحة

ملحق رقم 01: نموذج قائمة العمليات الاقتصادية والاجتماعية (Linowes)

1- مجال الموارد البشرية			
(a) التصيفات			
- برامج تدريب العمال		
- مساهمة في الهيئات التعليمية		
- تكاليف المساهمة في تنفيذ برامج تشغيل الأقبليات		
- مصاريف حضانات أطفال العمال		
إجمالي التصيفات		
(b) الأضرار			
- التكاليف المرتبطة بتركيب أجهزة الأمن الصناعي		
- إجمالي الأضرار		
- صافي التصيفات أو العجز		
2- مجال حماية البيئة			
(a) التصيفات			
- تكاليف استصلاح أراضي تستخدم للتخلص من المخلفات		
- تكاليف تركيب أجهزة الرقابة على التلوث		
- تكاليف التخلص من المخلفات السامة		
إجمالي التصيفات		
(b) الأضرار			
- التكاليف المخصصة لإعادة استصلاح موقع المؤسسة		
- التكاليف المخصصة لتركيب وحدة تنقية المخلفات		
- إجمالي الأضرار		
- صافي التصيفات أو العجز		
3- مجال المنتج			
(a) التصيفات			
- أجور القائمين باختبار أمان المنتج		
- تكلفة تعديلات على المنتج		
إجمالي التصيفات		
(b) الأضرار			
- تكلفة أجهزة اختبار أمان المنتج		
- إجمالي الأضرار		
- صافي التصيفات أو العجز		
إجمالي الأضرار الاقتصادية - الاجتماعية في السنة		
يضاف			
مجموع صافي التصيفات أول مدة		
الصافي الكلي للعمليات الاقتصادية - الاجتماعية للمؤسسة في آخر المدة		

ملحق رقم 02: قائمة التأثيرات المجتمعية (نموذج Estes)

المنافع الاجتماعية			
- السلع والخدمات المقدمة		
- مدفوعات أخرى للمجتمع			
أجور العمال		
مدفوعات لموردي السلع والخدمات		
ضرائب مسددة		
مساهمات خيرية		
أرباح موزعة		
قروض للغير ومدفوعات أخرى		
منافع إضافية مباشرة للعمال		
هبات في شكل معدات وخدمات بشرية		
تحسينات بيئية		
منافع أخرى		
إجمالي المنافع الاجتماعية
التكاليف الاجتماعية			
- سلع ومواد أولية مشتراة		
- مبانى ومعدات مشتراة		
- عمل وخدمات مستخدمة.		
- أضرار بيئية:			
تلوث المياه		
تلوث الهواء		
ضوضاء		
مخلفات		
أضرار للأراضي		
تشويه جمال البيئة		
أضرار أخرى للبيئة		
- مدفوعات من عناصر أخرى للمجتمع		
مدفوعات مقابل سلع وخدمات مقدمة		
زيادة رأس المال		
قروض		
مدفوعات أخرى مستلمة		
- تكاليف أخرى		
إجمالي التكلفة الاجتماعية
الفائض أو العجز الاجتماعي العام
الفائض أو العجز الاجتماعي أول مدة
الفائض أو العجز الاجتماعي آخر المدة

1- مجال فرص العمالة	
الأصول	الخصوم
<ul style="list-style-type: none"> - ترتب عن توسع الشركة توفير حوالي 10000 منصب عمل جديد - تخطط الشركة لوضع برنامج متطور لتوفير فرص عمل أكثر للأقليات - تم تنفيذ برنامج تدريب كان من نتيجته تشغيل عدد من المعوقين وعدد من العمالة الماهرة خلال السنة الماضية - تمثل المرأة 40 % من إجمالي القوة العاملة 	<ul style="list-style-type: none"> - التغيير في مستويات الوظيفة يمثل مشكلة لبعض الفروع - هناك حاجة لترقية الأقليات إلى مستويات وظيفية - أغلقت الشركة أحد مراكز التدريب بعد أن بلغت نفقاته 33000 دولار بسبب توقف الحكومة عن إعانتة - هناك حاجة لترقية الأقليات إلى مستويات وظيفية
2- مجال الرقابة البيئية	
الأصول	الخصوم
<ul style="list-style-type: none"> - بلغ تكاليف تركيب أجهزة معالجة مياه الصرف مبلغ 35000 دولار - تم إضافة عشرة آلاف لمعدات الرقابة على تلوث المياه - تم إنفاق 3000 دولار لشراء أجهزة لتنقية الهواء يمثل ذلك 80 % من البرنامج المعد لذلك 	<ul style="list-style-type: none"> - هناك بعض الرواسب الناتجة من أنابيب المياه والتخلص منها يمثل مشكلة جاري البحث عن حل لها - تتطلب مشكلة انبعاث ثاني أكسيد الكربون من الآلات البحث عن حل لها - لا تتماشى معدلات تلوث الهواء والمعدلات المسموح بها قانونا ومن الضروري القيام ببعض التعديلات
3- مجال المضمون الاجتماعي	
الأصول	الخصوم
<ul style="list-style-type: none"> - تم إنشاء عدد من الوحدات السكنية بواسطة الجمعيات التعاونية للإسكان وقد ساهمت الشركة بمبلغ 163000 دولار - يمثل متوسط تبرعات الشركة 1.2 % من الربح قبل حساب الضرائب 	<ul style="list-style-type: none"> - البرامج المقدمة لمحدودي الدخل والخاصة بإنشاء مساكن غير فعالة بدرجة كافية من حيث الوقت والمبالغ التي تم إنفاقها
4- مجال خدمة المستهلكين	
الأصول	الخصوم
<ul style="list-style-type: none"> - أدت برامج الرقابة على الجودة إلى زيادة كفاءة أداء المنتج - قام أحد فروع الشركة بإنشاء شبكة تليفونية لضمان سرعة تلبية طلبات العملاء - قام أحد الفروع بإعداد كتيب مبسط يوضح الطريقة المثلى لتجهيز المنتج للاستخدام 	<ul style="list-style-type: none"> - يتوقع صدور قانون جديد ربما يفرض مستويات أعلى للجودة والأداء - لم تنتهي شكاوي المستهلكين بخصوص الخدمات التي تؤديها الشركة وتحاول حلها بقدر الإمكان - بالرغم من إعلام المستهلكين بطريقة الاستخدام المثلى للمنتجات إلا أننا نواجه شكاوي سببها الرئيسي عدم الاستخدام الأمثل للمنتجات

ملحق رقم 04: نموذج EGFA (Eastern Gas and Fuel Associates)

1- الأمن الصناعي :

حالات الوفاة		الحوادث				مصدر الحوادث
		معدل شدة الحادث		معدل التكرار		
1974	1973	1974	1973	1974	1973	
						استخدام الفحم استخدام الغاز استخدام مياه البحر المتوسط في السنة

2- توظيف الأثليات :

مقارنة توظيف الأثليات				المستوى الوظيفي
سنة 1974		سنة 1973		
النسبة من إجمالي عدد العمال	العدد	النسبة من إجمالي عدد العمال	العدد	
				الإداريين المهنيين والفنيين المهرة غير المهرة الإجمالي

3- المساهمات الخيرية

إجمالي المساهمات الخيرية		بيان
1974	1973	
		إجمالي قيمة المساهمات بالدولار النسبة المئوية من الربح قبل الضريبة تصيب كل سهم نسبة الموزع على المؤسسات الصحية نسبة الموزع على المؤسسات العلمية نسبة الموزع على المؤسسات الحضارية

4- المعاشات

إجمالي المعاشات السنوية (ألف دولار)		بيان
1974	1973	
		المسدد لتقايات العمال المسدد لجهات أخرى الإجمالي

مجالات أخرى

--

الميزانية المالية الاجتماعية عن السنة المنتهية في .../../...

الالتزامات		الأصول	
.....	موارد بشرية	موارد بشرية
.....	التزامات تنظيمية	أصول تنظيمية
.....	التزامات عامة	حق انتفاع بخدمات عامة
.....	التزامات مالية	أصول مالية
.....	حقوق المجتمع	أصول مادية
.....	المجموع	المجموع

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في .../../...

الصافي	التكاليف	المنافع	الفئات الاجتماعية المستفيدة
.....	الشركة وحملة الأسهم
.....	العمال
.....	الزبائن
.....	الهيئات العامة
.....	صافي الربح الاجتماعي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مدرسة الدكتوراه:

إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تخصص:

إدارة العمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة

جامعة فرحات عباس * سطيف

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

أستيف

أستيف

دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة

أعزى الضيف، أعزى الضيف ...

زينة طيبة وبعض،

بمصرج هذا الاستبيان في إطار التخيير لرسالة الماجستير بالعنوان المذكور أعلاه استخدما لأمنطيات التخيير لرسالة الماجستير تخصص إدارة أعمال إستراتيجية والتنمية المستدامة، وذلك نرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المنضمة في فقرات الاستبيان المرفق وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة المناسبة حسب رأيكم. مع العلم أن المعلومات التي ستقدمونها ستخدم لأغراض علمية بحتة، كما أنها ستحوز في منتهى السرية، كما أن درجة النتائج التي ستوصل إليها الدراسة نعلم على نجاوبكم مع فقرات الاستبيان الذي بين يديكم، لذا نرجو منكم إعطاء هذا الاستبيان ما يستحقه من الأهمية ودعم منكم للبحث العلمي في الجزائر

الباحث: شوقي مانع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مدرسة الدكتوراه:

إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تخصص:

إدارة العمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة

جامعة فرحات عباس * سطيف

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تمت مراجعتي من طرف الأستاذ

عبد الوهاب



الاستيعاب

دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة

أخي الكريم، أعني الكريمه ...

زينة طيبة وبعد،

بموجب هذا الاستبيان في إطار التقييم لرسالة الماجستير بالعنوان المذكور أعلاه استكمالا لمنطلقات التقييم لرسالة الماجستير نتج عن إدارة أعمال إستراتيجية والتنمية المستدامة، وذلك نرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المنضمة في فقرات الاستبيان المرفوق وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة المناسبة حسب رأيكم. مع العلم أن المعلومات التي ستقومون بها ستستخدم لأغراض علمية بحتة، كما أنها ستكون في منتهى السرية، كما أن ورقة النتائج التي ستوصل إليها الدراسة نضع على تجاوزكم مع فقرات الاستبيان التي بين يديكم، لذا نرجو منكم إعطاء هذا الاستبيان ما يستحقه من الأهمية بعدما منكم للبحث العلمي في الجزائر

الباحث: شوقي مانع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مدرسة الدكتوراه:

إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تخصص:

إدارة العمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة

جامعة فرحات عباس * سطيف

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تمت مراجعتها من طرف الأستاذ المساعد الدكتور
الاستاذ

استيبان

دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة

أختي العزيزة، أعتني بكم...

في طيبة وبعيد،

بصريح هذا الاستبيان في إطار التخيير لرسالة الماجستير بالعنوان المذكور أعلاه استحضرا لأمنيات التخيير لرسالة الماجستير في تخصص إدارة أعمال إستراتيجية والتنمية المستدامة، وذلك نرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المنضمة في فقرات الاستبيان المرفق وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة المناسبة حسب رأيكم. مع العلم أن المعلومات التي ستقدمونها ستخصص لأغراض علمية بحتة، كما أنها ستكون في منتهى السرية، كما أن هذه النتائج التي ستوصل إليها الدراسة نعلم على نيتنا وبكم مع فقرات الاستبيان الذي بين يديكم، لذا نرجو منكم إعطاء هذا الاستبيان ما يستحقه من الأهمية مدعما منكم للبحث العلمي في الجزائر

الباحث: شوقي مانع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مدرسة الدكتوراه:

إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تخصص:

إدارة العمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة

جامعة فرحات عباس * سطيف

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تمت مراجعتها من طرف أ. س. م. سيد محمد

استبيان

دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة

أعزى الضرم، أعزني الضريمة ...

زينة طيبة وبعض،

بمنهج هذا الاستبيان في إطار التخصيص لرسالة الماجستير بالعنوان المذكور أعلاه استكمالاً لمطلوبات التخصيص لرسالة الماجستير تخصص إدارة أعمال إستراتيجية والتنمية المستدامة، وذلك نرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المنضمة في فقرات الاستبيان المرفق وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة المناسبة حسب رأيكم. مع العلم أن المعلومات التي ستقدمونها ستخدم لأغراض علمية بحتة، كما أنها ستحوز في منتهى السرية، كما أن بطاقة النتائج التي ستوصل إليها الدراسة نضعها على تلوونكم مع فقرات الاستبيان الضم. بين بكم، لذا نرجو منكم إعطاء هذا الاستبيان ما يستحقه من الأهمية برغم من منضم البحث العلمي في الجزائر.

الباحث: شوقي مانع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مدرسة الدكتوراه:

إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تخصص:

إدارة العمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة

جامعة فرحات مبالغ * سطيف

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تمت مراجعتها صحيا
19 عناصر صالحة
خليفة

استبيان

دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة

أختي العزيز، أعتب الخريجة ...

زينة طيبة وبعد،

بمصرح ههنا الاستبيان في إطار التخصير لرسالة الماجستير بالعنوان المذكور أعلاه استكمالا لمنطلقات التخصير لرسالة الماجستير نتخصر بإدارة أعمال إستراتيجية والتنمية المستدامة، وذلك نرجو من حضرتكم التخصر بالإجابة على الأسئلة المنضمة في فقرات الاستبيان المرفوق وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة المناسبة حسب رأيكم. مع العلم أن المعلومات التي ستقومون بها ستخصر لأغراض علمية بلك، كما أنها ستحون في منهل السربة، كما أن حقة النتائج التي ستوصل إليها الدراسة نخصر على نجاوبكم مع فقرات الاستبيان الضح بين بديكم، لذا نرجو منكم إعطاء ههنا الاستبيان ما يستحقه من الأهمية مدعما منكم للبحث العلمي في الجزائر

الباحث: شوقي مانع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مدرسة الدكتوراه:

إدارة الأعمال والتنمية للمستدامة

تخصص:

إدارة العمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة

جامعة فرحات عباس * سطيف

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تمت مراعتها من
طرف الأستاذ
بروالم بومدين

استبيان

ظهور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة

أعني الضرم، أعني الضريبة ...

زينة طيبة وبعض،

بمصرح هذنا الاستبيان في إطار التحضير لرسالة الماجستير بالعنوان المذكور أعلاه استحضرا لمتطلبات التحضير لرسالة الماجستير نخصر بإجارة أعمال إستراتيجية والتنمية المستدامة، وذلك نرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المنضمة في فقرات الاستبيان المرفق وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة المناسبة حسب رأيكم. مع العلم أن المعلومات التي ستقومون بها ستخدم لأغراض علمية بحتة، كما أنها ستكون في منتهى السرية، كما أن كافة النتائج التي ستوصل إليها الدراسة نعلم على زناوكم مع فقرات الاستبيان الضم بين بكم، لذا نرجو منكم إعطاء هذنا الاستبيان ما يستلزمه من الأهمية بكم منكم البحث العلمي في الجزائر

الباحث: شوقي مانع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مدرسة الدكتوراه:

إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تخصص:

إدارة العمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة

جامعة فرحات عباس * سطيف

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تم من معطيات هبة الاستاذ
اسلمة بوفلحة
استبيان

دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة

أعزى الضيف، أعزى الضيف...

زينة كطبة وبعض،

يندرج هذا الاستبيان في إطار التحضير لرسالة الماجستير بالعنوان المذكور أعلاه استكمالاً لمنطلقات التحضير لرسالة الماجستير نختصر إدارة أعمال إستراتيجية والتنمية المستدامة، وذلك نرجو من حضرتكم التحضر بالإجابة على الأسئلة المنضمة في فقرات الاستبيان المرفق وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة المناسبة حسب رأيكم. مع العلم أن المعلومات التي ستقومون بها ستخدم لأغراض علمية بحتة، كما أنها ستكون في منتهى السرية، كما أن مدقة النتائج التي ستوصل إليها الدراسة نعلم على زجاوبكم مع فقرات الاستبيان الضيف بين بصر، لذا نرجو منكم إعطاء هذا الاستبيان ما يستحقه من الأهمية برعنا منكم للبحث العلمي في الجزائر

الباحث: شوقي مانع

دعواتي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مدرسة الدكتوراه:

إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تخصص:

إدارة العمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة

جامعة فرحات عباس * سطيف

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

لقد مراجعتنا من طرف الأستاذ المساعد الدكتور عبد

من

استيبان

دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة

أخي العزيز، أعنيك الضربة ...

زينة طيبة وبعض،

بمجرد هذا الاستبيان في إطار التخصير لرسالة الماجستير بالعنوان المذكور أعلاه استكمالا لمنطلقات التخصير لرسالة الماجستير تخصص إدارة أعمال إسترانجية والتنمية المستدامة، وذلك نرجو من حضرتكم النظر بالإجابة على الأسئلة المنخفضة في فقرات الاستبيان المرفق وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة المناسبة حسب رأيكم. مع العلم أن المعلومات التي ستقدمونها ستستخدم لأغراض علمية بحتة، كما أنها ستكون في متناول المهتمين، كما أن حصة النتائج التي ستوصل إليها الدراسة نعلم على نجاوبكم مع فقرات الاستبيان الذي بين يديكم، لذا نرجو منكم إعطاء هذا الاستبيان ما يستحقه من الأهمية ودعم منكم للبحث العلمي في الجزائر

الباحث: شوقي مانع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مدرسة الدكتوراه:

إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تخصص:

إدارة العمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة

جامعة فرحات عباس * سطيف

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

استيلاء

ظهور المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة

تمت مراجعتها من اعضاء الاساتذة تفضلوا
عبد القادر

أختي العزيز، أعتني العزيزة ...

زينة كريمة وبعيد،

بمنهج هذين الاستبيان في إطار التخصير لرسالة الماجستير بالعنوان المذكور أعلاه استكمالا لمتطلبات التخصير لرسالة الماجستير تخصص إدارة أعمال إيسرأناجبة والتنمية المستدامة، وذلك نرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المنضمة في فقرات الاستبيان المرفق وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة المناسبة حسب رأيكم. مع العلم أن المعلومات التي ستقومون بها ستستخدم لأغراض علمية بحتة، كما أنها ستكون في منتهى السرية، كما أن حقك النتائج التي ستوصل إليها الدراسة نضمن على ذاتنا وبعيد مع فقرات الاستبيان الذي بين يديكم، لذا نرجو منكم إعطاء هذين الاستبيان ما يستحقه من الأهمية بدعمكم للبحث العلمي في الجزائر

الباحث: شوقي مانع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مدرسة الدكتوراه:

إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تخصص:

إدارة العمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة

جامعة فرحات عباس * سطيف

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

عنت مراعيها من طرف الاستاذ: *صاحبي لعللي*

استبيان

دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة

أعز الأخرم، أعزب الأخرم ...

نقبة طيبة وبعض،

بمدرج ههنا الاستبيان في إطار التخبير لرسالة الماجستير بالعنوان المذكور أعلاه استكمالاً لمنطلقات التخبير لرسالة الماجستير تخصص إدارة أعمال إستراتيجية والتنمية المستدامة، وذلك نرجو من حضرتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المنصطة في فقرات الاستبيان المرفق وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة المناسبة حسب رأيكم. مع العلم أن المعلومات التي ستقومون بها ستخدم لأغراض علمية فقط، كما أنها ستكون في متناول السرية، كما أن دقة النتائج التي ستوصل إليها الدراسة نعلمت على ذلك ونرجو من فقرات الاستبيان التكرم ببن بديكم، لذا نرجو منكم إعطاء ههنا الاستبيان ما يسئله من الأهمية بدعم منكم البت العلم في الجزائر

السيدال الخطر *Archie transparency*
الرضن

الباحث: شوقي مانع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مدرسة الدكتوراه:

إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تخصص:

إدارة العمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة

جامعة فرحات عباس * سطيف

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الأعمال

تمت مراجعتها من طرف الأستاذ : فؤاد بوفطمة



استبيان

ظهور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات

الضخيرة والمتوسطة

في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة

أعزّ الضمير، أعزّ الضريبة ...

زينة كطيفة وبعض،

بمنهج هذنا الاستبيان في إطار التخصير لرسالة الماجستير بالعنوان المذكور أعلاه استخدما لأمنكيات التخصير لرسالة الماجستير نتخصر بإدارة أعمال إستراتيجية والتنمية المستدامة، وذلك نرجو من حضوركم التخصر بالإجابة على الأسئلة المنضمة في فقرات الاستبيان المرفوق وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة المناسبة حسب رأيكم . مع العلم أن المعلومات التي ستقومون بها ستستخدما لأغراض علمية بكنة، كما أنها ستكون في منتهى السرية، كما أن طريقة النتائج التي ستوصل إليها الدراسة نعنضم على نجاوركم مع فقرات الاستبيان الضحي بين بصركم، لهذا نرجو منكم إعطاء هذنا الاستبيان ما يستلزمه من الأهمية بدمعما منكم البحث العلمى في الجزائر

تفسير الحق

الباحث: شوقي مانع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مدرسة الدكتوراه:

إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تخصص:

إدارة العمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة

جامعة فرحات عباس * سطيف

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تم مراجعتها من طرف الأستاذ لوتفي محمد

استيعاب

دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية باتنة

عدم وجود فواصل
وذلك

أعجب الزمير، أعجب الزمير ...

نبهة طيبة وبعيد،

ينص على هذا الاستبيان في إطار التحضير لرسالة الماجستير بالعنوان المذكور أعلاه استحضرا لمتطلبات التحضير لرسالة الماجستير، تخصص إدارة أعمال إشرافية والتنمية المستدامة، وذلك نرجو من حضرتكم التحضر بالإجابة على الأسئلة المنضمة في فقرات الاستبيان المرفوق، وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة المناسبة حسب رأيكم. مع العلم أن المعلومات التي ستقومون بها ستخدم لأغراض علمية بحتة، كما أنها ستكون في متناول المهتمين، كما أن بركة النتائج التي ستحصل إليها الدراسة نعتزم على نجاوبكم مع فقرات الاستبيان الذي بين يديكم، لذا نرجو منكم إعطاء هذا الاستبيان ما يستحقه من الأهمية ودعم منكم للبحث العلمي في الجزائر

تخير التعبير

الباحث: شوقي مانع

من المستحسن تخير الخط

أيديكم

مباح

أولاً: معلومات عامة:

I. حول المؤسسة:

1. اسم المؤسسة: الرجاء إعطاء الاسم الكامل للمؤسسة، واسم المؤسسة الأم إن وجدت ونسبة امتلاك رأس المال

2. الطبيعة القانونية للمؤسسة:

 شركة ذات مسؤولية محدودة شركة ذات أسهم مؤسسة شراكة شركة تضامن

3. نوع نشاط المؤسسة:

 فلاحى صناعى تجارى خدمى

4. حجم المؤسسة:

* عدد العمال: من 10 إلى 49 عامل من 50 إلى 250 عامل

* رأس المال الاجتماعى:

 أقل من 20 مليون دج من 20 إلى 200 مليون دج أكبر من 200 مليون دج

5. موقع المؤسسة: الرجاء تحديد السوق الذي تنشط فيه المؤسسة

 محلية وطنية دولية

II. حول شخصكم:

6. الوظيفة بالمؤسسة

7. الجنس:

 أنثى ذكر

8. المستوى التعليمى:

 متوسط أو أقل ثانوي ليسانس ماجستير دكتوراه

9. سنوات الخبرة:

 من 5 سنوات من 5 إلى 15 سنة من 15 إلى 20 سنة أكثر من 20 سنة

10. التكوين والتربصات:

 غير موجودة وطنية دولية وطنية ودولية

11. استعمال الإنترنت:

 مطلقاً أحياناً دائماً

* ربيما هزج أسئلة العترة هه المؤسسة
تعود جودك بئلا من محطه ارادتها أو تطبيق القانون
هه المؤسسة - حائرة على كنهها
Certification
alsham

ملحق رقم 07: تأثير حذف الأسئلة على ثبات الاستبيان

جدول رقم (01): تأثير حذف أحد الأسئلة على ثبات الاستبيان

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
information sur RSE	108,52	218,461	0,606	0,895
information sur Charte mondiale	109,50	230,769	0,475	0,898
information sur ligne directrices de OCDE	109,35	224,079	0,665	0,895
information sur déclaration tripartite de OIT	109,35	227,362	0,520	0,897
information sur norme SA 8000	109,55	232,151	0,420	0,899
information sur la norme ISO 14000	109,15	226,541	0,506	0,897
information sur la norme OHSAS 18000	109,07	221,507	0,647	0,895
information sur la norme ISO 26000	109,38	227,522	0,573	0,897
information sur code de conduite de CISI	109,42	223,687	0,735	0,895
information sur le code de conduite de CMC	109,42	226,199	0,615	0,896
information sur global reporting initiative	109,60	232,708	0,586	0,898
l'entreprise encourage ces travailleur	107,90	234,554	0,458	0,899
l'entreprise adopte des procédures pour protéger les travailleurs	107,95	237,587	0,179	0,901
l'entreprise implique ces travailleurs dans les décisions importantes	108,60	232,246	0,377	0,899
l'entreprise Développe un système d'information	108,82	236,969	0,130	0,901
l'entreprise Fourni des avantages sociaux pour les travailleurs	107,85	237,823	0,210	0,900
l'entreprise applique les normes de sante et securite	107,77	240,487	-0,063	0,901
l'entreprise a assure ces RH	107,75	240,141	-0,013	0,901
l'entreprise a Reporting aux actionnaires	108,57	228,456	0,402	0,899
l'entreprise Traite de tous les actionnaires à parts égales	108,48	228,974	0,366	0,899

l'entreprise Essaie de réduire la consommation d'énergie	108,95	231,382	0,388	0,899
l'entreprise utilise des sources d'énergie durables	109,70	240,113	-0,007	0,901
l'entreprise Adopte des politiques de recyclage	108,92	236,071	0,158	0,901
l'entreprise Adopte des mesures pour réduire le bruit	108,75	232,192	0,399	0,899
l'entreprise Adopte des mesures pour réduire la pollution	108,50	236,564	0,133	0,902
l'entreprise applique des systèmes modernes dans la gestion de production	108,50	227,744	0,446	0,898
l'entreprise Prépare des rapports environnemental et social	109,32	228,584	0,487	0,898
l'entreprise a des politiques qui valorises de l'intégrité et la qualité	107,72	240,102	0,000	0,901
l'entreprise a pris en compte l'honnêteté	107,72	240,102	0,000	0,901
l'entreprise Place des affiches sur le produit	108,12	236,471	0,134	0,902
l'entreprise Prenne en compte les opinions des clients et fournisseurs	108,52	228,820	0,594	0,897
l'entreprise Contribue à l'intégration des handicapés	109,27	228,461	0,515	0,897
l'entreprise Sensibilise la communauté sur ces problèmes	109,52	233,743	0,433	0,899
l'entreprise Encourage ces travailleurs à contribuer aux activités sociales	109,07	228,481	0,526	0,897
l'entreprise subsidie les nécessiteux de la communauté	108,77	232,794	0,382	0,899
l'entreprise Fourni un appui aux associations	108,88	233,651	0,297	0,900
l'entreprise Respecte les conditions d'une concurrence loyale	107,82	236,866	0,265	0,900
l'entreprise sensibiliser les citoyens de l'importance de la protection de l'environnement	109,05	226,356	0,503	0,897
l'entreprise a des politiques relatives à la protection de l'environnement	108,57	232,302	0,324	0,899
l'entreprise Respecte les lois et	108,00	232,359	0,352	0,899

règlements sur la protection de l'environnement				
l'engagement de l'entreprise dans RSE est	106,25	238,449	,089	0,901
l'impact de travailleur sur la décision d'adopter RSE	107,98	231,153	,393	0,899
l'impact des actionnaires sur la décision d'adopter RSE	107,00	228,513	,233	0,903
l'impact des fournisseurs sur la décision d'adopter RSE	107,68	227,148	,462	0,898
l'impact des clients sur la décision d'adopter RSE	107,40	226,400	,483	0,897
l'impact de consommateur sur la décision d'adopter RSE	108,07	228,020	,304	0,901
l'impact de société civile sur la décision d'adopter RSE	108,98	220,230	,532	0,897
l'impact de communauté sur la décision d'adopter RSE	109,12	224,317	,489	0,897
l'impact de état sur la décision d'adopter RSE	106,62	246,446	-,247	0,908
préparez vous des rapports environnementaux et sociaux	109,52	231,743	,432	0,898
ces rapports sont publiés	109,57	235,379	,271	0,900
l'audit environnemental et social	109,02	223,922	,527	0,897

المصدر: مخرجات نظام SPSS اعتمادا على نتائج الاستبيان

ملحق رقم 08: الاستبيان

أولاً: معلومات عامة:

I. حول المؤسسة:

1. اسم المؤسسة: الرجاء إعطاء الاسم الكامل للمؤسسة، واسم المؤسسة الأم إن وجدت ونسبة المساهمة في رأس المال

2. الطبيعة القانونية للمؤسسة:

 شركة ذات مسؤولية محدودة شركة ذات أسهم شركة تضامن

3. نوع نشاط المؤسسة:

 فلاحي صناعي تجاري خدمي

4. حجم المؤسسة:

*عدد العمال:

 من 10 إلى 49 عامل من 50 إلى 250 عامل

* رقم الأعمال السنوي:

 أقل من 20 مليون دج من 20 إلى 200 مليون دج أكبر من 200 مليون دج

5. تموقع المؤسسة: (الرجاء تحديد السوق الذي تنشط فيه المؤسسة)

 محلية وطنية دولية

II. معلومات شخصية:

6. الوظيفة بالمؤسسة

7. الجنس:

 ذكر أنثى

8. المستوى التعليمي:

 متوسّط أو أقل ثانوي ليسانس ماجستير دكتوراه

9. سنوات الخبرة

* البعد الداخلي: تقوم مؤسستكم بـ:

إطلاقاً	أحياناً	دائماً	
			28 تشجيع العمال على تحسين أدائهم والاستفادة من فرص الترقية
			29 تبني إجراءات لحماية العمال من كل أنواع التمييز
			30 إشراك العمال في القرارات المهمة التي تتعلق بها.
			31 وضع نظام معلومات يسمح للعمال بالاطلاع على كل المستجدات داخل المؤسسة
			32 تقديم إعانات اجتماعية للعمال في المناسبات والأعياد المختلفة (رمضان، الدخول المدرسي،...)
			33 تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية لحماية العمال
			34 تأمين العمال ضد حوادث العمل
			35 تقديم التقارير للمساهمين بصفة دورية
			36 معاملة جميع المساهمين بصفة متساوية
			37 محاولة التقليل من استخدام الطاقة
			38 استخدام مصادر مستدامة للطاقة (الطاقة الشمسية مثلاً)
			39 تبني سياسات للتقليل من النفايات وإعادة تدويرها
			40 تبني إجراءات للتقليل من الضوضاء
			41 تبني إجراءات للتقليل من التلوث
			42 تطبيق أنظمة حديثة في إدارة الإنتاج والمخزون لتقليل الضائع من المادة الأولية والمنتجات
			43 إعداد تقارير حول أدائها الاجتماعي والبيئي وتدقيقها

البعد الخارجي: تقوم مؤسستكم بـ:

إطلاقاً	أحياناً	دائماً	
			44 تطبيق سياسات تضمن النزاهة والجودة أثناء تعاملها مع عملائها ومورديها
			45 مراعاة الصدق والأمانة أثناء تسويق المنتجات
			46 وضع ملصقات تضم معلومات عن المنتج وطريقة استعماله.
			47 الأخذ بعين الاعتبار آراء العملاء والموردين
			48 المساهمة في إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة (التشغيل، التدريب، ...)
			49 توعية أفراد المجتمع بالمشاكل التي يواجهونها وكيفية التعامل معها (الآفات الاجتماعية)
			50 تشجيع العمال على المساهمة في مختلف الأنشطة الاجتماعية
			51 تخصيص مبالغ مالية لمساعدة المحتاجين في المجتمع أثناء المناسبات الخاصة
			52 تقديم الدعم للجمعيات التي تعمل على خدمة المجتمع
			53 احترام شروط المنافسة النزيهة
			54 تحسيس المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة
			55 تطبيق سياسات خاصة بحماية البيئة وتحسين المحيط العام
			56 احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة

أخرى:

المحور الثالث: إدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسة

57. حسب رأيكم هل التزام المؤسسة بمسئوليتها اتجاه المجتمع:

غير ضروري مطلقاً غير ضروري محايد ضروري ضروري جداً

58. ما هو تأثير كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على قرار تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية في المؤسسة.
(علما أن الأطراف ذات المصلحة هي الأطراف التي تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار خلال نشاطها).

ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا		
					العمال	59
					المساهمون	60
					الموردون	61
					العملاء	62
					المستهلكون	63
					المجتمع المدني	64
					المجتمع المحلي	65
					الدولة	66

67. ما هي الحوافز التي يمكن أن تشجعكم على تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية (ضع علامة X أمام الإجابة المناسبة)

	الإحساس بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسة في المجتمع
	الاستجابة للقوانين والتشريعات
	الاستجابة لمتطلبات السوق
	ضغوط المجتمع المدني والمجتمع المحلي
	تحسين أداء المؤسسة والرفع من تنافسيتها
	السعي للحصول على التمويل
	الحصول على الإعفاءات الضريبية وتجنب الجباية البيئية
	أخرى

حددها:

68. حسب رأيكم، ما هي العوائق التي تحول دون التزام مؤسساتكم بمسؤوليتها المجتمعية (ضع علامة X أمام الإجابة المناسبة)

	نقص المعلومات
	معارضة المساهمين
	نقص الموارد المالية
	قلة الإطارات المختصة
	ضيق الوقت
	أخرى

حددها:

69. متى قامت مؤسساتكم بتبني المسؤولية المجتمعية للمؤسسة (ضع علامة X أمام الإجابة المناسبة)

	قبل سنة 2000
	بين 2000-2010
	بعد سنة 2010
	في المستقبل القريب
	في المستقبل البعيد
	لا تفكر في ذلك

المحور الرابع: قياس وعرض الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة
70. تقوم مؤسستكم بإعداد تقارير حول أدائها البيئي والاجتماعي.

نعم لا

71. إذا كانت الإجابة بنعم، هذه التقارير.

مستقلة مدمجة مع التقارير المالية

72. تقوم مؤسستكم بنشر التقارير البيئية والاجتماعية.

نعم لا

73. إذا كانت الإجابة بنعم، يتم نشر هذه التقارير:

في شكل منشورات عبر الموقع الإلكتروني في شكل مطويات تسلّم للمساهمين

74. تقوم مؤسستكم بتدقيق ومراقبة أدائها البيئي والاجتماعي.

نعم لا

75. إذا كانت الإجابة بنعم، عملية التدقيق:

داخلية خارجية

شكراً على تعاونكم

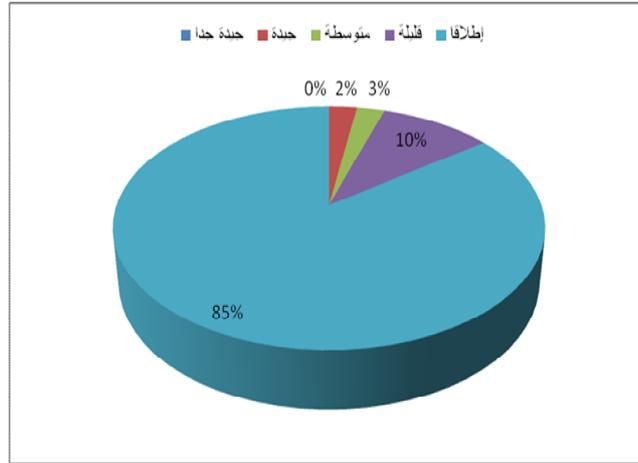
ملحق رقم 09: معلومات حول أدوات المسؤولية المجتمعية

جدول رقم (01): معلومات أفراد العينة حول الميثاق العالمي للأمم المتحدة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
85,0	85,0	85,0	34	إطلاقا
95,0	10,0	10,0	4	قليلة
97,5	2,5	2,5	1	متوسطة
100,0	2,5	2,5	1	جيدة
				جيدة جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (01): معلومات أفراد العينة حول الميثاق العالمي للأمم المتحدة



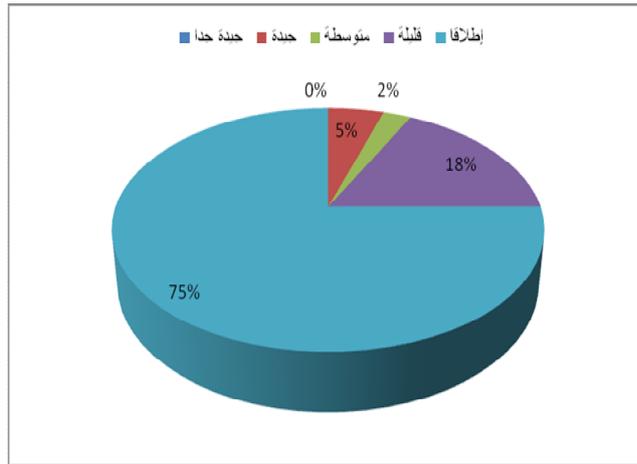
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (02): معلومات أفراد العينة حول الخطوط التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
75,0	75,0	75,0	30	إطلاقا
92,5	17,5	17,5	7	قليلة
95,0	2,5	2,5	1	متوسطة
100,0	5,0	5,0	2	جيدة
100,0	0	0	0	جيدة جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (02): معلومات أفراد العينة حول الخطوط التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية



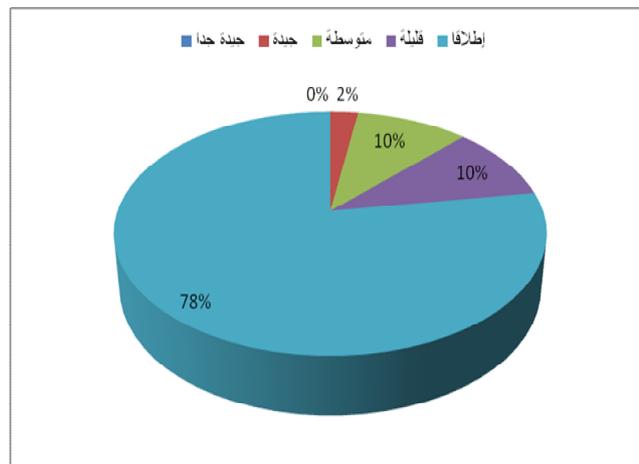
المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستبيان

جدول رقم (03): معلومات أفراد العينة حول البيان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
77,5	77,5	77,5	31	إطلافاً
87,5	10,0	10,0	4	قليلة
97,5	10,0	10,0	4	متوسطة
100,0	2,5	2,5	1	جيدة
100,0	0	0	0	جيدة جداً
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستبيان

شكل رقم (03): معلومات أفراد العينة البيان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية



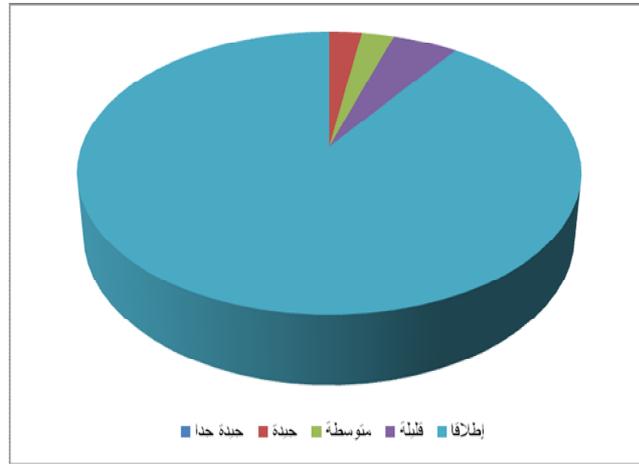
المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستبيان

جدول رقم (04): معلومات أفراد العينة حول معيار SA8000

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
90,0	90,0	90,0	36	إطلاقا
95,0	5,0	5,0	2	قليلة
97,5	2,5	2,5	1	متوسطة
100,0	2,5	2,5	1	جيدة
100,0	0	0	0	جيدة جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (04): معلومات أفراد العينة حول معيار SA8000



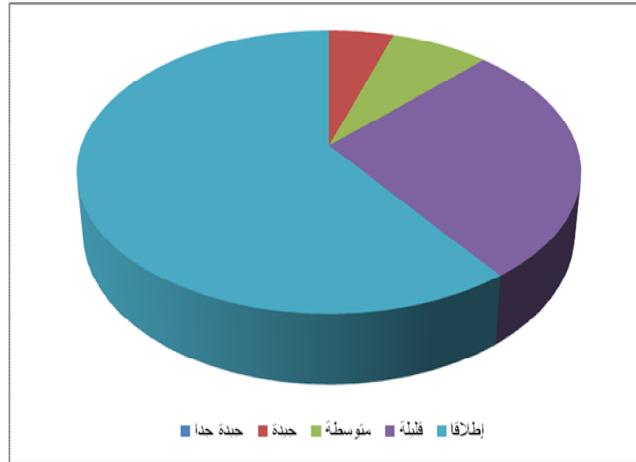
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (05): معلومات أفراد العينة حول معيار ISO14000

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
60,0	60,0	60,0	24	إطلاقا
87,5	27,5	27,5	11	قليلة
95,0	7,5	7,5	3	متوسطة
100,0	5,0	5,0	2	جيدة
100,0	0	0	0	جيدة جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (05): معلومات أفراد العينة حول معيار ISO14000



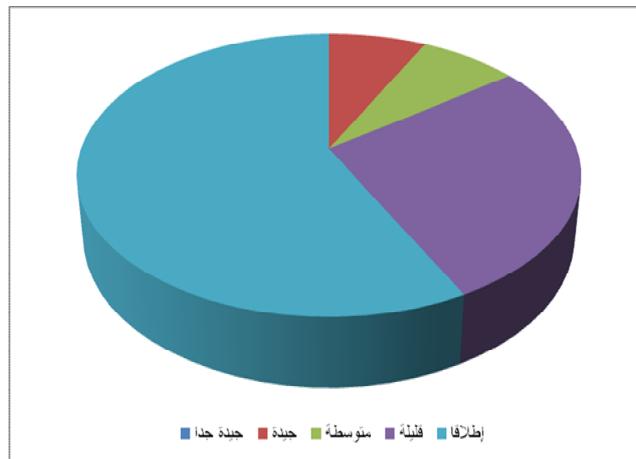
المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستبيان

جدول رقم (06): معلومات أفراد العينة حول معيار OHSAS18000

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
57,5	57,5	57,5	23	إطلافاً
85,0	27,5	27,5	11	قليلة
92,5	7,5	7,5	3	متوسطة
100,0	7,5	7,5	3	جيدة
100,0	0	0	0	جيدة جداً
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستبيان

شكل رقم (06): معلومات أفراد العينة حول معيار OHSAS18000



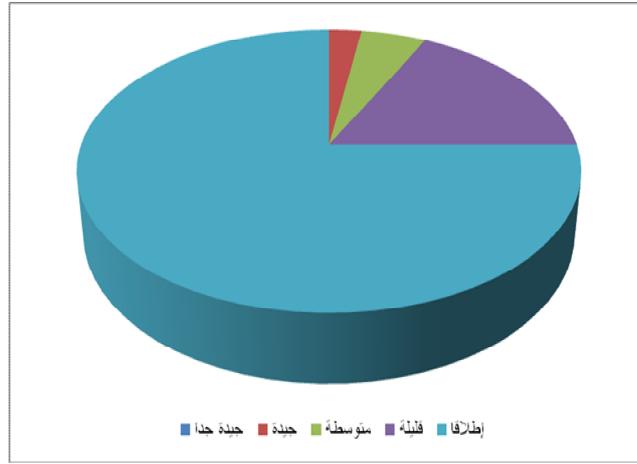
المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستبيان

جدول رقم (07): معلومات أفراد العينة حول معيار ISO26000

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
75,0	75,0	75,0	30	إطلاقا
92,5	17,5	17,5	7	قليلة
97,5	5,0	5,0	2	متوسطة
100,0	2,5	2,5	1	جيدة
100,0	0	0	0	جيدة جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (07): معلومات أفراد العينة حول معيار ISO26000



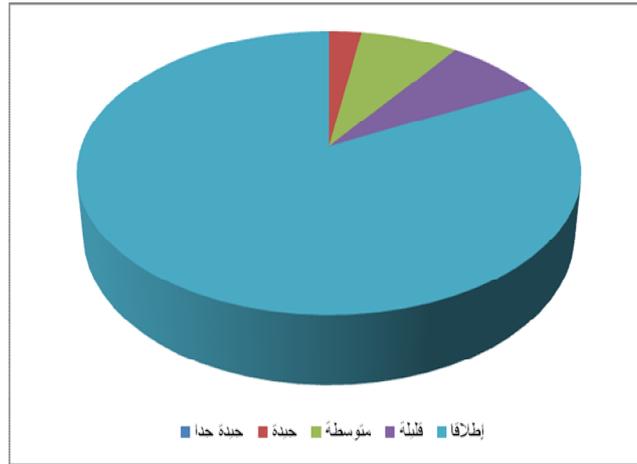
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (08): معلومات أفراد العينة حول الخطوط التوجيهية للمنظمة العالمية للنقابات المستقلة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
82,5	82,5	82,5	33	إطلاقا
90,0	7,5	7,5	3	قليلة
97,5	7,5	7,5	3	متوسطة
100,0	2,5	2,5	1	جيدة
100,0	0	0	0	جيدة جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (08): معلومات أفراد العينة حول الخطوط التوجيهية للكفدرالية العالمية للنقابات المستقلة



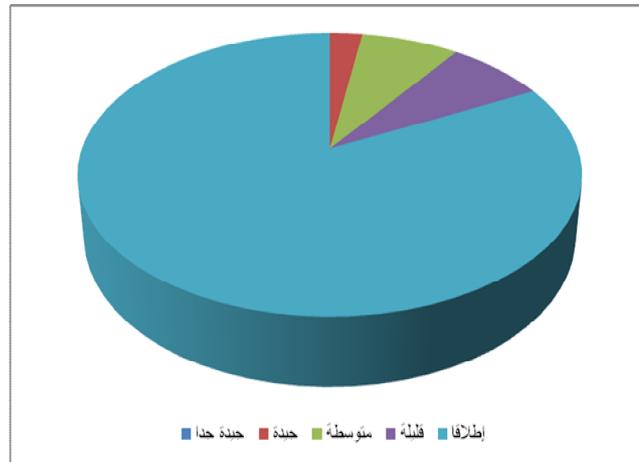
المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستبيان

جدول رقم (09): معلومات أفراد العينة حول الخطوط التوجيهية للغرفة العالمية للتجارة

التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية المركبة
إطلافاً	33	82,5	82,5
قليلة	3	7,5	90,0
متوسطة	3	7,5	97,5
جيدة	1	2,5	100,0
جيدة جداً	0	0	100,0
المجموع	40	100,0	

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستبيان

شكل رقم (09): معلومات أفراد العينة حول الخطوط التوجيهية للغرفة العالمية للتجارة



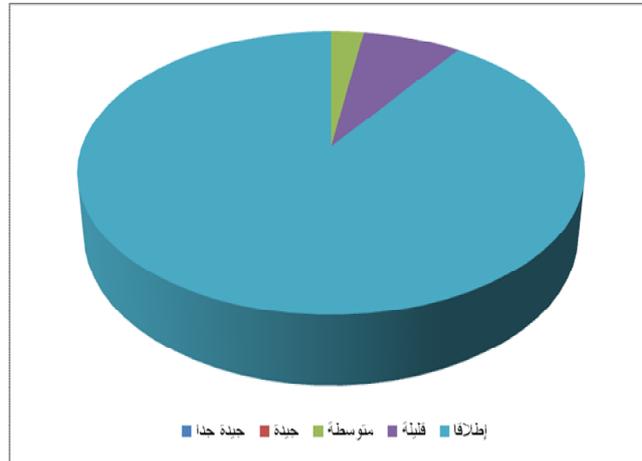
المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستبيان

جدول رقم (10): معلومات أفراد العينة حول المبادرة العالمية للتقارير

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
90,0	90,0	90,0	36	إطلاقا
97,5	7,5	7,5	3	قليلة
100,0	2,5	2,5	1	متوسطة
100,0	0	0	0	جيدة
100,0	0	0	0	جيدة جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (10): معلومات أفراد العينة حول المبادرة الدولية للتقارير



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

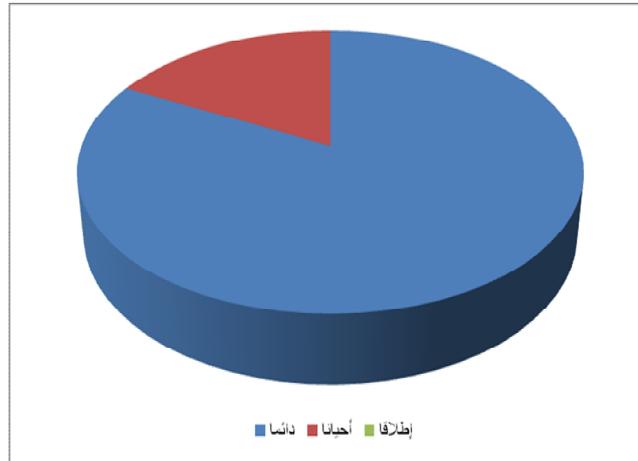
ملحق رقم (10): البعد الثالث للمسؤولية المجتمعية

جدول رقم (01): تشجيع العمال من طرف المؤسسة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
0	0	0	0	إطلاقا
17,5	17,5	17,5	7	أحيانا
100,0	82,5	82,5	33	دائما
	100,0	100,0		المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (01): تشجيع العمال من طرف المؤسسة



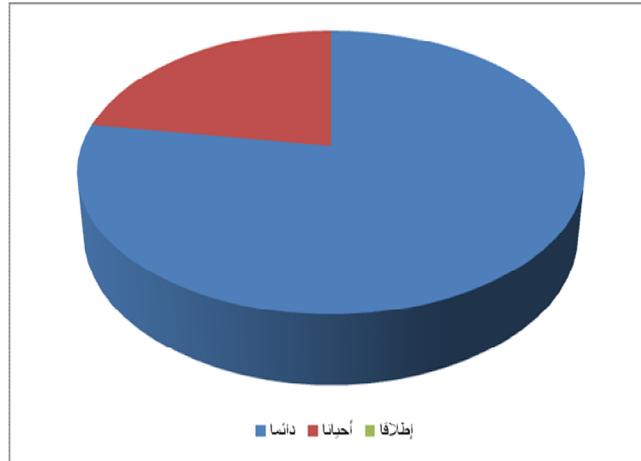
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (02): تبني المؤسسة سياسات لحماية العمال

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
0	0	0	0	إطلاقا
22,5	22,5	22,5	9	أحيانا
100,0	77,5	77,5	31	دائما
	100,0	100,0		المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (02): تبني المؤسسة سياسات لحماية العمال



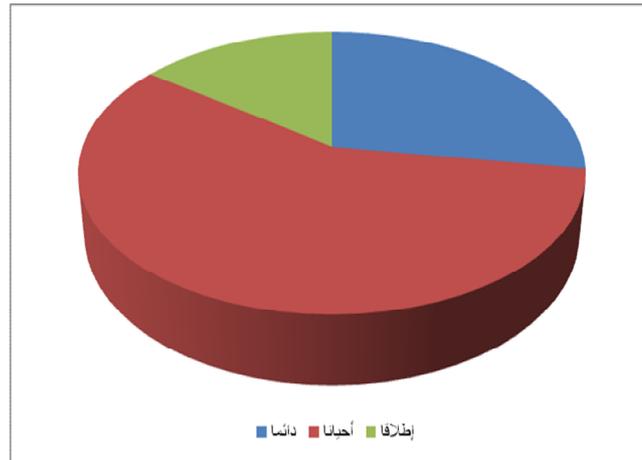
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (03): إشراك العمال في القرارات المهمة التي تتعلق بالمؤسسة.

التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية المركبة
6	15,0	15,0	15,0
23	57,5	57,5	72,5
11	27,5	27,5	100,0
	100,0	100,0	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (03): إشراك العمال في القرارات المهمة التي تتعلق بالمؤسسة.



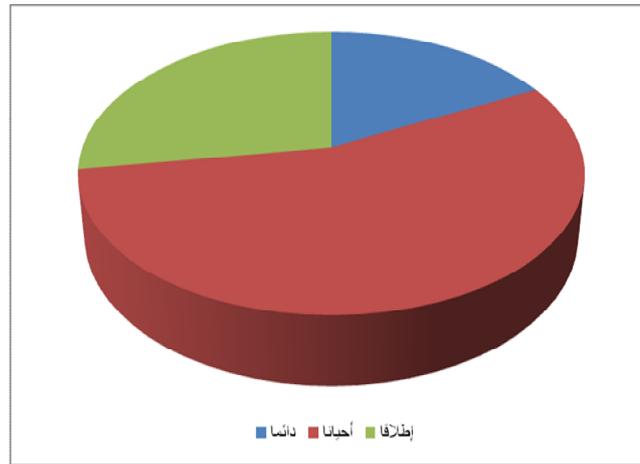
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (04): وضع نظام معلومات بالمؤسسة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
27,5	27,5	27,5	11	إطلاقا
82,5	55,0	55,0	22	أحيانا
100,0	17,5	17,5	7	دائما
	100,0	100,0		المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (04): وضع نظام معلومات في المؤسسة



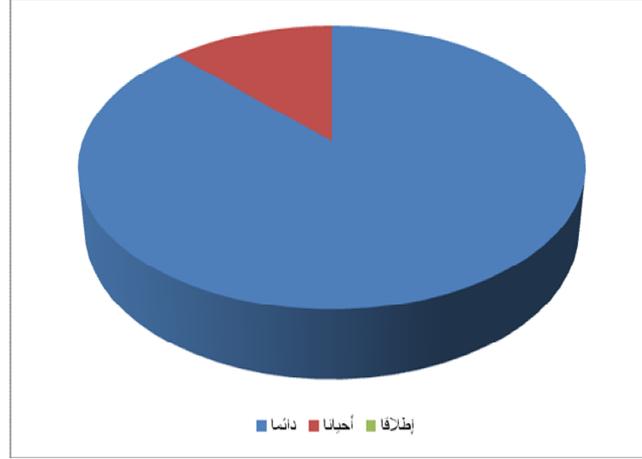
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (05): تقديم إعانات اجتماعية للعمال في المناسبات والأعياد المختلفة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
0	0	0	0	إطلاقا
12,5	12,5	12,5	5	أحيانا
100,0	87,5	87,5	35	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (05): تقديم إعانات اجتماعية للعمال في المناسبات والأعياد المختلفة



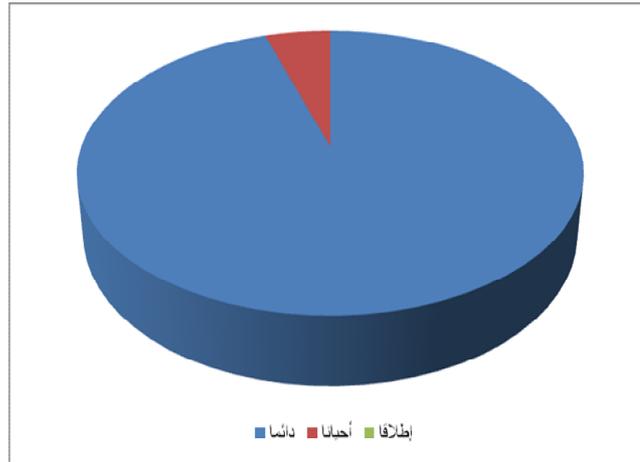
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (06): تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية لحماية العمال

التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية المركبة
0	0	0	0
2	5,0	5,0	5,0
38	95,0	95,0	100,0
40	100,0	100,0	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (06): تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية لحماية العمال



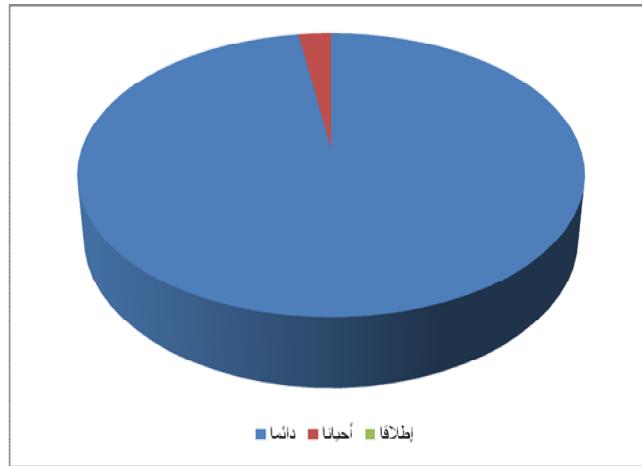
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (07): تأمين العمال ضد حوادث العمل

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
0	0	0	0	إطلاقا
2,5	2,5	2,5	1	أحيانا
100,0	97,5	97,5	39	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (07): تأمين العمال ضد حوادث العمل



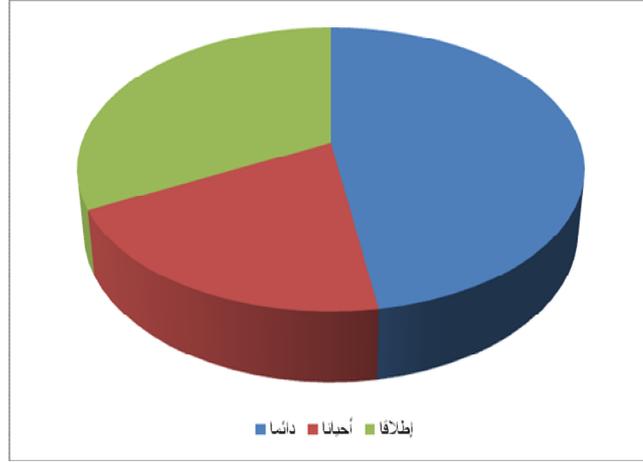
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (08): تقديم التقارير للمساهمين بصفة دورية

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
32,5	32,5	32,5	13	إطلاقا
52,5	20,0	20,0	8	أحيانا
100,0	47,5	47,5	19	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

المصدر: تقدمت التقارير للمساهمين بصفة متساوية



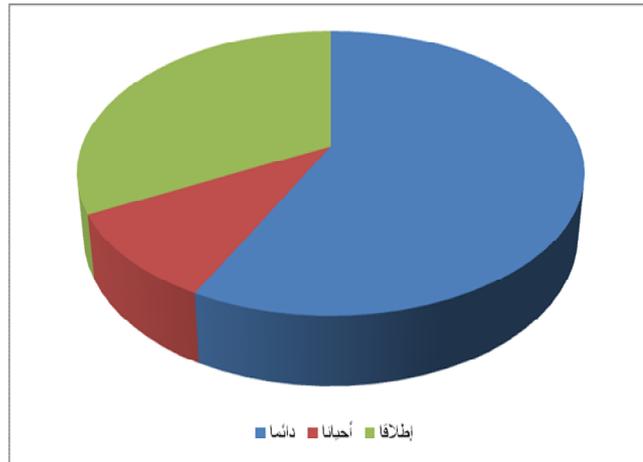
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (09): معاملة جميع المساهمين بصفة متساوية

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
32,5	32,5	32,5	13	إطلاقا
42,5	10,0	10,0	4	أحيانا
100,0	57,5	57,5	23	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (09): معاملة جميع المساهمين بصفة متساوية



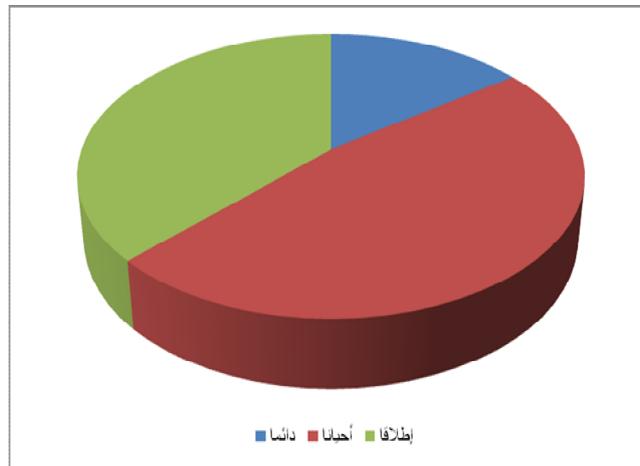
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (10): محاولة التقليل من استخدام الطاقة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
37,5	37,5	37,5	15	إطلاقا
85,0	47,5	47,5	19	أحيانا
100,0	15,0	15,0	6	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (10): محاولة التقليل من استخدام الطاقة



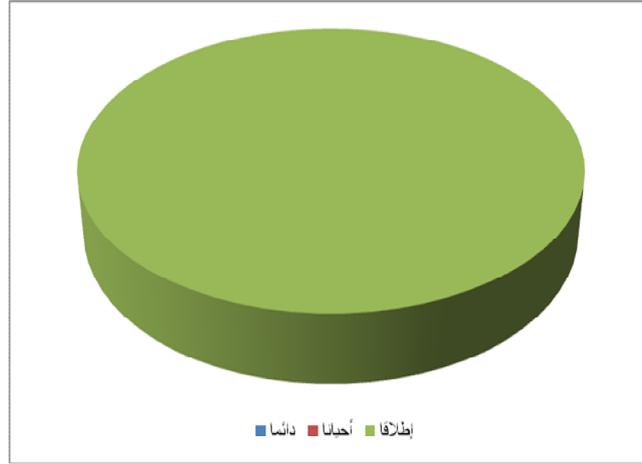
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (11): استخدام مصادر مستدامة للطاقة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
100,0	100,0	100,0	40	إطلاقا
100,0	0	0	0	أحيانا
	0	0	0	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (11): استخدام مصادر مستدامة للطاقة



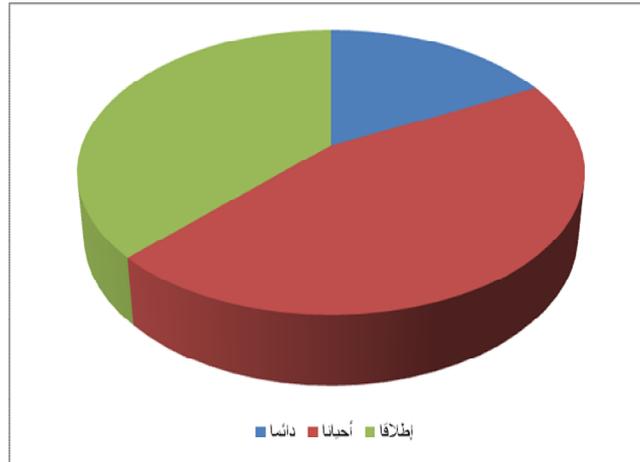
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (12): تبني سياسات للتقليل من النفايات وإعادة تدويرها

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	المصدر
37,5	37,5	37,5	15	إطلاقا
82,5	45,0	45,0	18	أحيانا
100,0	17,5	17,5	7	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (12): تبني سياسات للتقليل من النفايات وإعادة تدويرها



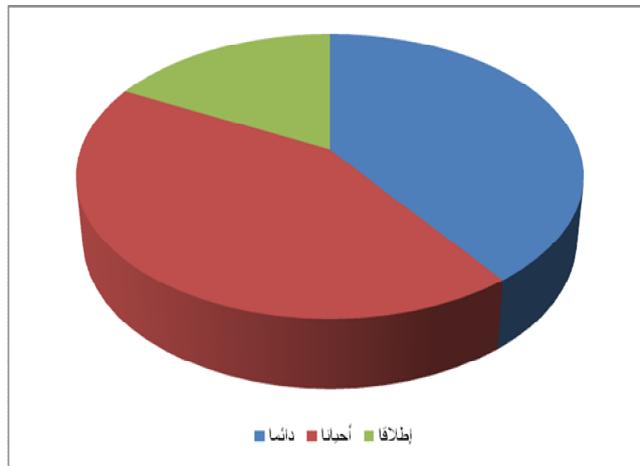
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (13): تبني سياسات للتقليل من التلوث

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
17,5	17,5	17,5	7	إطلاقا
60,0	42,5	42,5	17	أحيانا
100,0	40,0	40,0	16	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (13): تبني سياسات للتقليل من التلوث



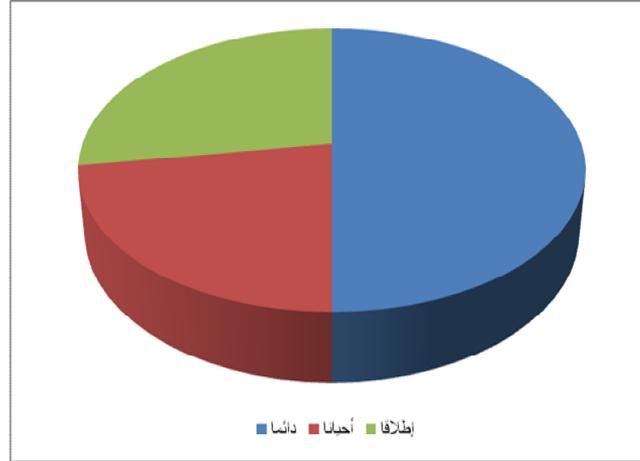
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (14): تطبيق أنظمة حديثة في إدارة الإنتاج والمخزون

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
27,5	27,5	27,5	11	إطلاقا
50,0	22,5	22,5	9	أحيانا
100,0	50,0	50,0	20	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (14): تطبيق أنظمة حديثة للإدارة الإنتاج والمخزون



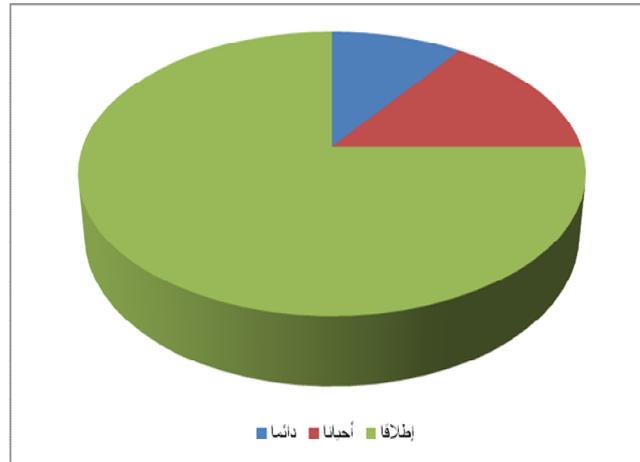
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (15): إعداد التقارير حول الأداء الاجتماعي والبيئي وتدقيقه

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
75,0	75,0	75,0	30	إطلاقا
85,0	10,0	10,0	4	أحيانا
100,0	15,0	15,0	6	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (15): إعداد التقارير حول الأداء البيئي والاجتماعي وتدقيقه



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

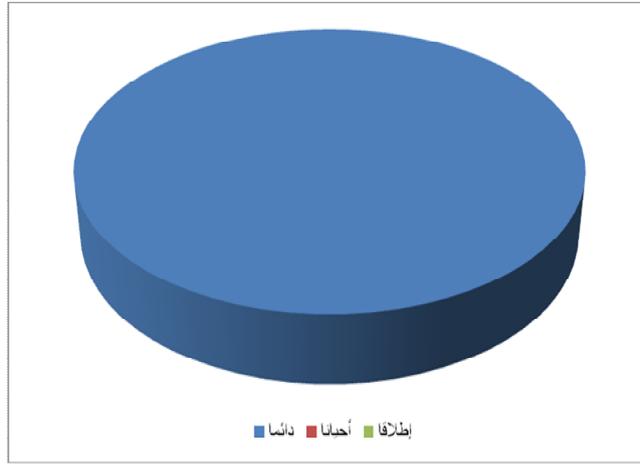
ملحق رقم (11): البعد الخارجي للمسؤولية المجتمعية

جدول رقم (01): تطبيق سياسات تثنم النزاهة والجودة أثناء التعامل مع العملاء والموردين

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
0	0	0	0	إطلاقا
0	0	0	0	أحيانا
100,0	100,0	100,0	40	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (01): تطبيق سياسات تثنم النزاهة والجودة أثناء التعامل مع العملاء والموردين



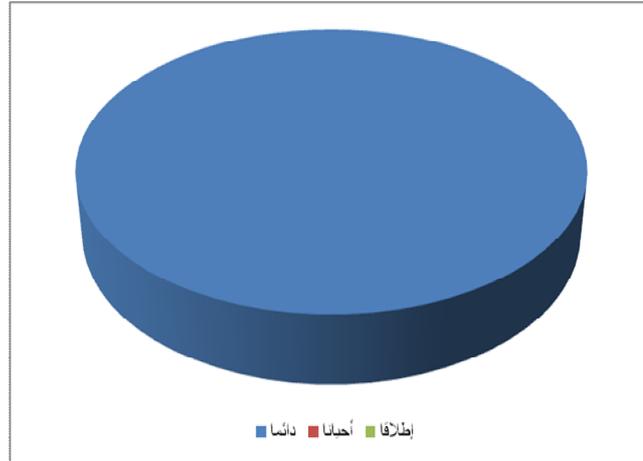
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (02): مراعاة الصدق والأمانة أثناء تسويق منتجات المؤسسة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
0	0	0	0	إطلاقا
0	0	0	0	أحيانا
100,0	100,0	100,0	40	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (02): مراعاة الصدق والأمانة أثناء تسويق منتجات المؤسسة



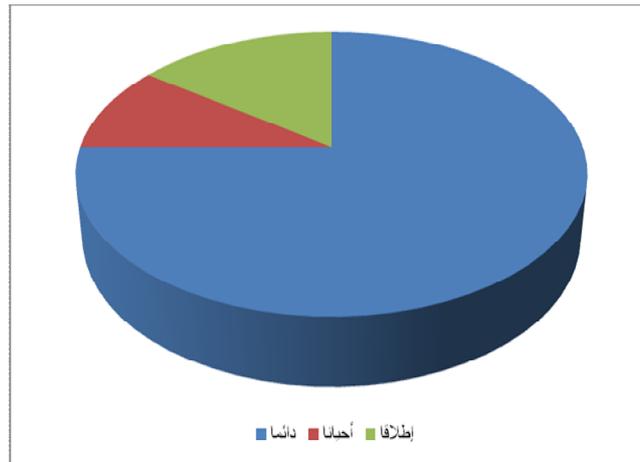
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (03): وضع ملصقات تضم معلومات عن المنتج وطريقة استعماله.

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
15,0	15,0	15,0	6	إطلاقا
25,0	10,0	10,0	4	أحيانا
100,0	75,0	75,0	30	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (03): وضع ملصقات تضم معلومات عن المنتج وطريقة استعماله.



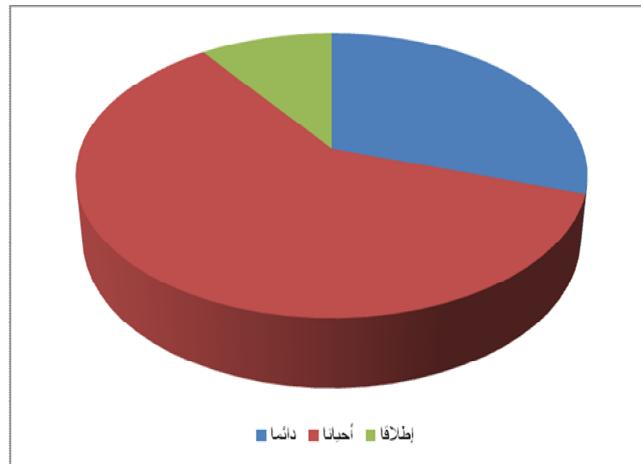
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (04): الأخذ بعين الاعتبار آراء العملاء والموردين

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
10,0	10,0	10,0	4	إطلاقا
70,0	60,0	60,0	24	أحيانا
100,0	30,0	30,0	12	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (04): الأخذ بعين الاعتبار آراء العملاء والموردين



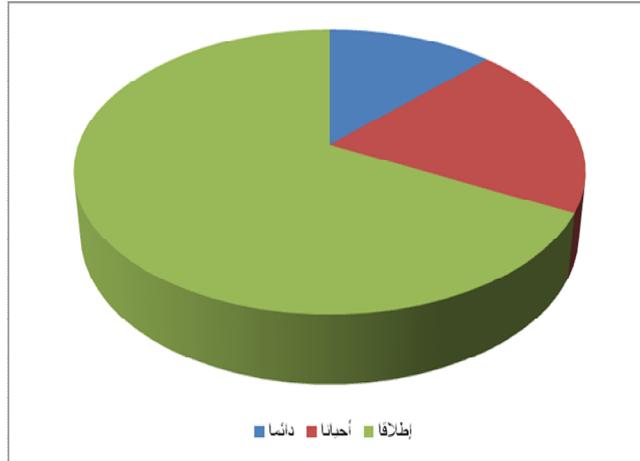
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (05): المساهمة في إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
67,5	67,5	67,5	27	إطلاقا
87,5	20,0	20,0	8	أحيانا
100,0	12,5	12,5	5	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (05): المساهمة في إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة



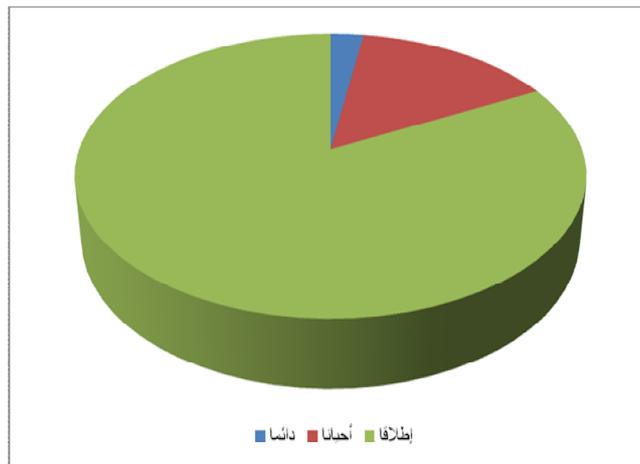
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (06): توعية أفراد المجتمع بالمشاكل التي يواجهونها وكيفية التعامل معها

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
82,5	82,5	82,5	33	إطلاقا
97,5	15,0	15,0	6	أحيانا
100,0	2,5	2,5	1	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (06): توعية أفراد المجتمع بالمشاكل التي يواجهونها وكيفية التعامل معها



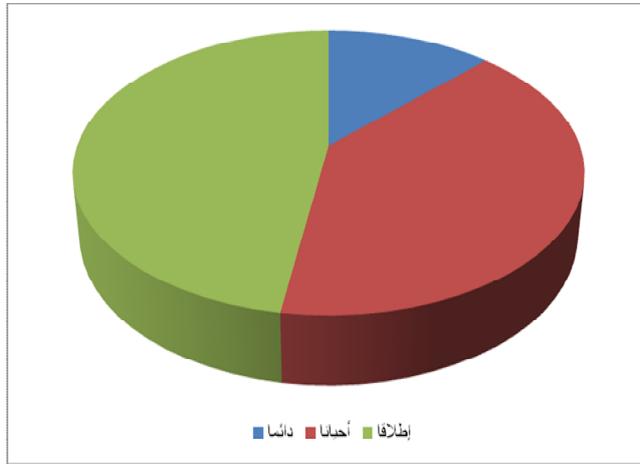
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (07): تشجيع العمال على المساهمة في مختلف الأنشطة الاجتماعية

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
47,5	47,5	47,5	19	إطلاقا
87,5	40,0	40,0	16	أحيانا
100,0	12,5	12,5	5	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (07): تشجيع العمال على المساهمة في مختلف الأنشطة الاجتماعية



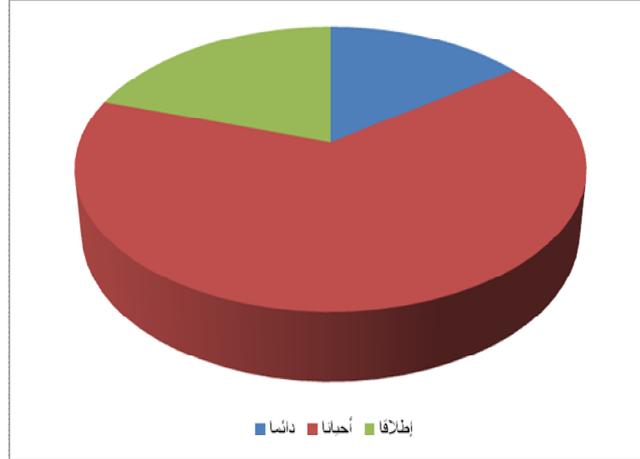
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (08): تخصيص مبالغ مالية لمساعدة المحتاجين في المجتمع أثناء المناسبات الخاصة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
20,0	20,0	20,0	8	إطلاقا
85,0	65,0	65,0	26	أحيانا
100,0	15,0	15,0	6	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (08): تخصيص مبالغ مالية لمساعدة المحتاجين في المجتمع أثناء المناسبات الخاصة



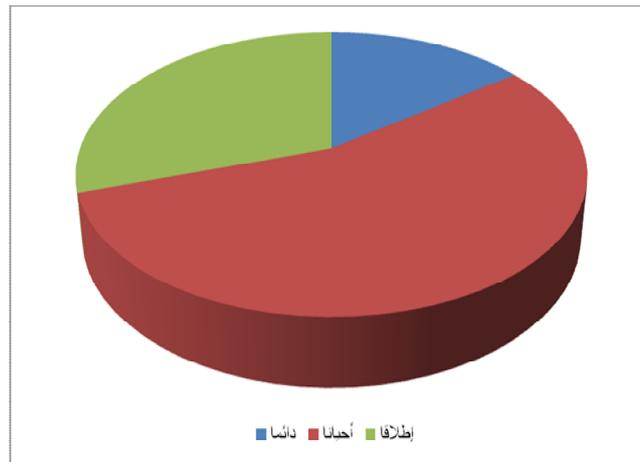
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (09): تقديم الدعم للجمعيات التي تعمل على خدمة المجتمع

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
30,0	30,0	30,0	12	إطلاقا
85,0	55,0	55,0	22	أحيانا
100,0	15,0	15,0	6	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (09): تقديم الدعم للجمعيات التي تعمل على خدمة المجتمع



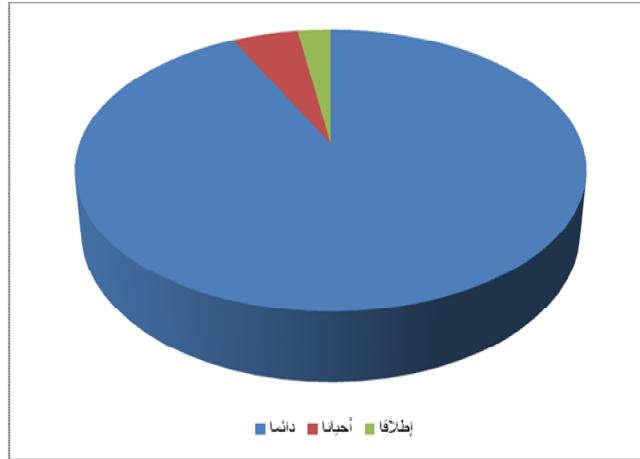
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (10): احترام شروط المنافسة النزيهة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
2,5	2,5	2,5	1	إطلاقا
7,5	5,0	5,0	2	أحيانا
100,0	92,5	92,5	37	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (10): احترام شروط المنافسة النزيهة



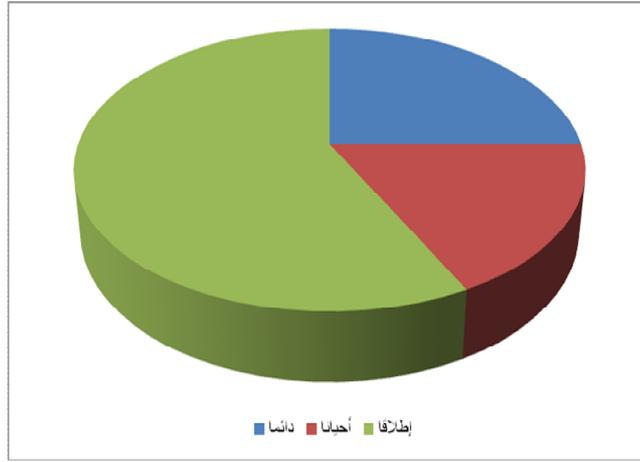
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (11): تحسيس المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
57,5	57,5	57,5	23	إطلاقا
75,0	17,5	17,5	7	أحيانا
100,0	25,0	25,0	10	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (11): تحسيس المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئة



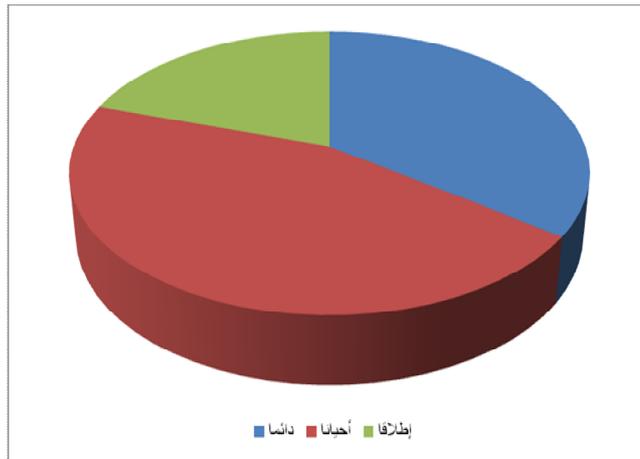
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (12): تطبيق سياسات خاصة بحماية البيئة وتحسين المحيط العام

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
20,0	20,0	20,0	8	إطلاقا
65,0	45,0	45,0	18	أحيانا
100,0	35,0	35,0	14	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (12): تطبيق سياسات خاصة بحماية البيئة وتحسين المحيط العام



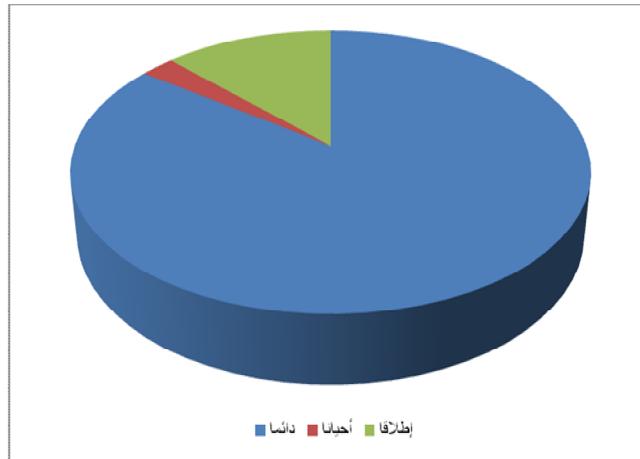
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (13): احترام القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
12,5	12,5	12,5	5	إطلاقا
15,0	2,5	2,5	1	أحيانا
100,0	85,0	85,0	34	دائما
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (13): احترام القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

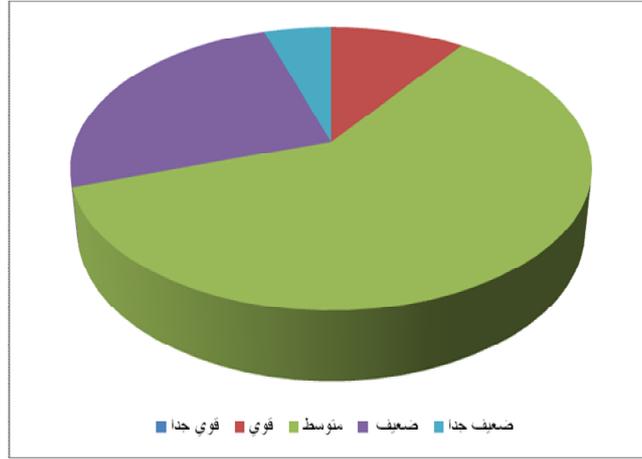
ملحق رقم (12): تأثير الأطراف ذات المصلحة في قرارات المؤسسة

جدول رقم (01): تأثير العمال على قرارات المؤسسة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
5,0	5,0	5,0	2	ضعيف جدا
30,0	25,0	25,0	10	ضعيف
90,0	60,0	60,0	24	متوسط
100,0	10,0	10,0	4	قوي
100,0	0	0	0	قوي جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (01): تأثير العمال على قرارات المؤسسة



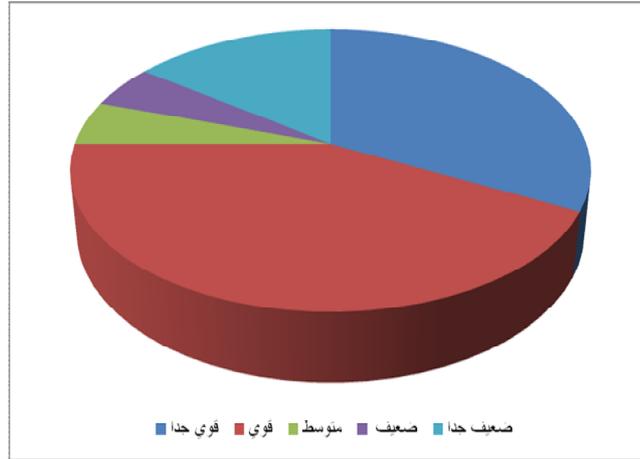
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (02): تأثير المساهمين على قرارات المؤسسة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
15,0	15,0	15,0	6	ضعيف جدا
20,0	5,0	5,0	2	ضعيف
25,0	5,0	5,0	2	متوسط
67,5	42,5	42,5	17	قوي
100,0	32,5	32,5	13	قوي جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (02): تأثير المساهمين على قرارات المؤسسة



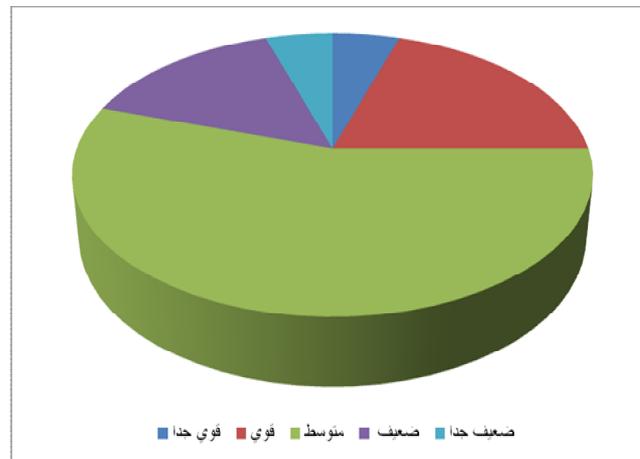
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (03): تأثير الموردين على قرارات المؤسسة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
5,0	5,0	5,0	2	ضعيف جدا
20,0	15,0	15,0	6	ضعيف
75,0	55,0	55,0	22	متوسط
95,0	20,0	20,0	8	قوي
100,0	5,0	5,0	2	قوي جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (03): تأثير الموردين على قرارات المؤسسة



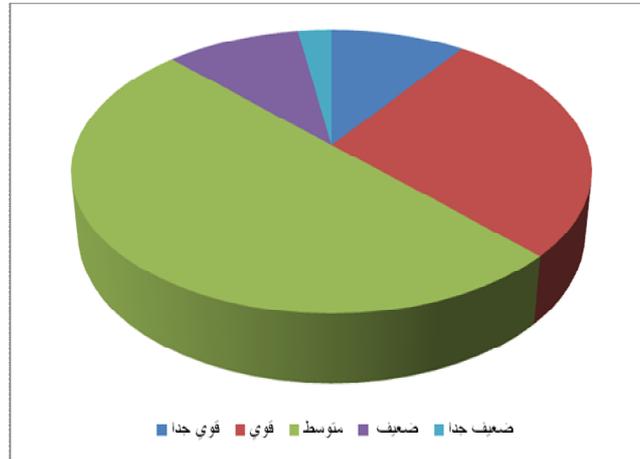
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (04): تأثير العملاء على قرارات المؤسسة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
2,5	2,5	2,5	1	ضعيف جدا
12,5	10,0	10,0	4	ضعيف
62,5	50,0	50,0	20	متوسط
90,0	27,5	27,5	11	قوي
100,0	10,0	10,0	4	قوي جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (04): تأثير العملاء على قرارات المؤسسة



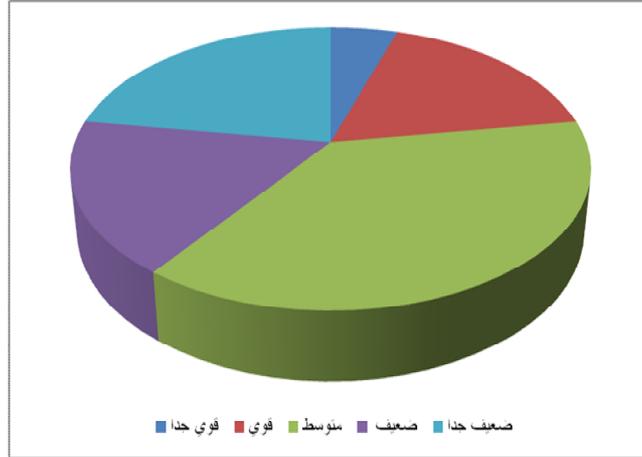
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (05): تأثير المستهلكين على قرارات المؤسسة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
22,5	22,5	22,5	9	ضعيف جدا
40,0	17,5	17,5	7	ضعيف
77,5	37,5	37,5	15	متوسط
95,0	17,5	17,5	7	قوي
100,0	5,0	5,0	2	قوي جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (05): تأثير المستهلكين على قرارات المؤسسة



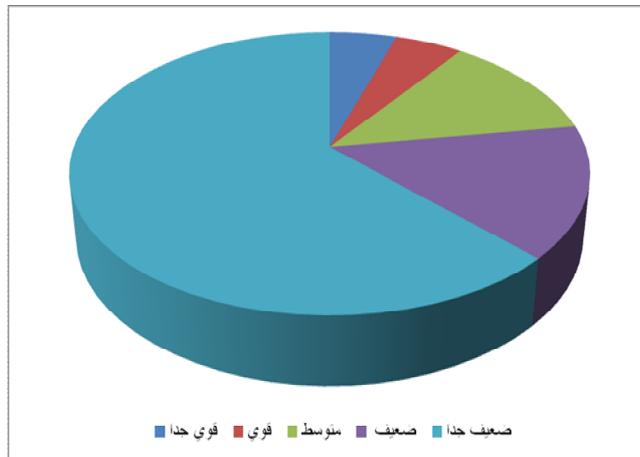
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (06): تأثير المجتمع المدني على قرارات المؤسسة

التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية المركبة
25	62,5	62,5	62,5
6	15,0	15,0	77,5
5	12,5	12,5	90,0
2	5,0	5,0	95,0
2	5,0	5,0	100,0
40	100,0	100,0	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (06): تأثير المجتمع المدني على قرارات المؤسسة



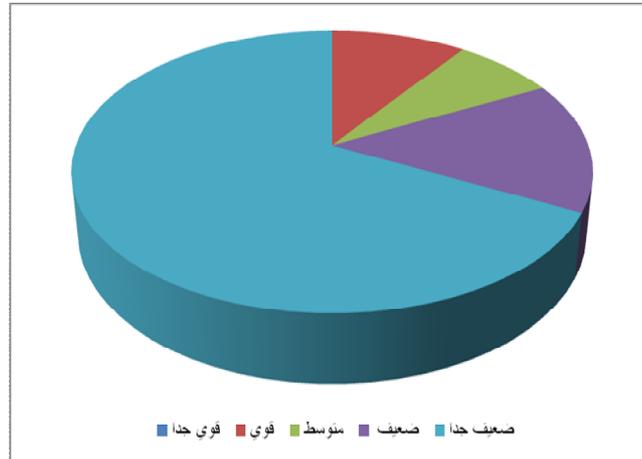
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (07): تأثير المجتمع المحلي على قرارات المؤسسة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
67,5	67,5	67,5	27	ضعيف جدا
82,5	15,0	15,0	6	ضعيف
90,0	7,5	7,5	3	متوسط
100,0	10,0	10,0	4	قوي
100,0	0	0	0	قوي جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (07): تأثير المجتمع المحلي على قرارات المؤسسة



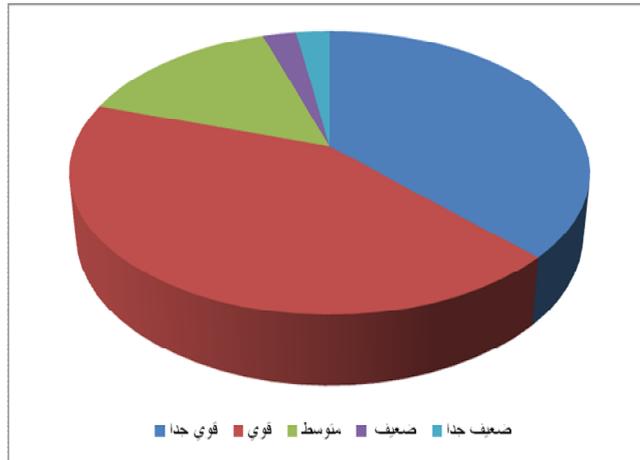
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

جدول رقم (08): تأثير الدولة على قرارات المؤسسة

النسبة المئوية المركبة	النسبة المئوية السليمة	النسبة المئوية	التكرار	
2,5	2,5	2,5	1	ضعيف جدا
5,0	2,5	2,5	1	ضعيف
20,0	15,0	15,0	6	متوسط
62,5	42,5	42,5	17	قوي
100,0	37,5	37,5	15	قوي جدا
	100,0	100,0	40	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

شكل رقم (08): تأثير الدولة على قرارات المؤسسة



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

ملخص:

يتمثل الهدف الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى أكبر قدر من الفعالية وتحقيق أعلى مستوى من الأداء ما يمكنها من تعظيم أرباحها وزيادة ثروة أصحابها، ولذا فهي تقوم باستنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة لا عقلانية متجاهلة بذلك الآثار السلبية التي تخلفها على البيئة والمجتمع. ونظرا للجوارية التي تتسم بها هذه المؤسسات والدور الذي أصبحت تلعبه في المسيرة التنموية لمختلف الدول من جهة، وتغير أنماط التنمية من تنمية اقتصادية إلى تنمية مستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي من جهة أخرى؛ أصبح لزاما على هذه المؤسسات الاهتمام بأدائها البيئي والاجتماعي إضافة إلى محاولة الرفع من أدائها الاقتصادي، والسعي إلى إدراج الاهتمامات البيئية والاجتماعية في إستراتيجيتها، وهو ما يعرف بالمسؤولية المجتمعية (ببعبدها الداخلي المتعلق بظروف العمل وعلاقة المؤسسة مع عمالها، والخارجي الذي يمثل علاقة المؤسسة بالمجتمع المحيط والبيئة). ولذا فقد أصبحت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة مرهونا بمدى التزامها بالمسؤولية المجتمعية.

الكلمات الدالة: المسؤولية المجتمعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة، الأداء البيئي والاجتماعي.

Abstract:

The main objective of the small and medium companies is to reach maximum efficiency and achieve the highest level of performance that enables it to maximize profits and increase the wealth of its owners, and therefore the depletion of natural resources and exploitation in an irrational way, ignoring the negative effects on the environment and society. Because of the proximity that characterizes these institutions and the role that it plays in the development process of the countries, in addition to changing patterns of development from economic development to sustainable development by its three aspects economic, social and environmental. These institutions need to give importance to its environmental performance and social well trying to rise the economic performance, and seek to incorporate environmental concerns and social development in its strategy, which is known as social responsibility (its internal aspect concerning working conditions and the relationship of the institution with its workers, and the external aspect which represents its relationship with society and environment). So the contribution of small and medium companies in achieving sustainable development depends on the extent of its commitment to social responsibility.

Key words: social responsibility, small and medium companies, sustainable development, environmental and social performance